فصل

وأما من عَدِم البيانَيْن: بيانَ القلب وبيانَ اللسان[1]، فذلك بمنزلة الحيوانات البهيميَّة، بل هي أحسنُ حالًا منه؛ فإنَّ فيها ما خُلِقَت له من المنافع والمصالح التي تُستعملُ فيها، وهذا يجهلُ كثيرًا مما تهتدي إليه البهائم، ويُلْقِي نفسَه فيما تكفُّ البهائمُ أنفسَها عنه.

وإن عَدِم بيانَ اللسان دون بيان القلب عَدِم خاصَّةَ الإنسان، وهي النُّطق، واشتدَّت المؤنةُ به وعليه، وعَظُمَت حسرتُه، وطال تأسُّفه علىٰ ردِّ الجواب ورَجْع الخطاب، فهو كالمُقْعَد الذي يرىٰ ما هو محتاجٌ إليه ولا تمتدُّ إليه يدُه ولا رجلُه.

فكم لله علىٰ عبده من نعمةٍ سابغةٍ في هذه الأعضاء والجوارح والقُوىٰ والمنافع التي فيه[2]، فهو لا يلتفتُ إليها ولا يشكرُ الله عليها، ولو فقد شيئًا منها لتمنَّىٰ أنه له بالدُّنيا وما عليها؛ فهو يتقلَّبُ في نعم الله بسلامة أعضائه وجوارحه وقُواه وهو عارٍ مِنْ شُكرها، ولو عُرِضت عليه الدُّنيا بما فيها بزوال واحدةٍ منها لأبىٰ المعاوضةَ وعَلِم أنها معاوضةُ غَبْنٍ؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل حكمتَه في الأعضاء التي خُلِقَت فيك آحادًا ومثنىٰ وثُلاث

---

(١) (ر، ض): «فأما من عدم العقل».

(٢) (ح): «فيها».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٥٠)، «توحيد المفضل» (٢٤ - ٢٥).

ورُباع، وما في ذلك من الحِكَم البالغة.

فالرَّأسُ واللسانُ والأنفُ والذَّكَرُ خُلِق كلٌّ منها واحدًا فقط، ولا مصلحة في كونه أكثر من ذلك، ألا ترىٰ أنه لو أضيف إلىٰ الرَّأس رأسٌ آخرُ لأثقلا بدنَه من غير حاجةٍ إليه؛ لأنَّ جميع الحواسِّ التي يحتاجُ إليها مجتمعةٌ في رأسٍ واحد، ثمَّ إنَّ الإنسان كان ينقسمُ برأسيه قسمين، فإن تكلَّم من أحدهما وسَمِع به وأبصر وشَمَّ وذاق بقي الآخرُ معطَّلاً لا أَرَبَ فيه، وإن تكلَّم وأبصر وسمع بهما معًا كلامًا واحدًا وسمعًا واحدًا وبصرًا واحدًا كان الآخرُ فضلةً لا فائدة فيه، وإن ٱختلف إدراكُهما ٱختلفت عليه أحوالُه وإدراكاتُه.

وكذلك لو كان له لسانان في فمٍ واحد، فإن تكلَّم بهما كلامًا واحدًا كان أحدهما ضائعًا، وإن تكلَّم بأحدهما دون الآخر فكذلك، وإن تكلَّم بهما معًا كلامَيْن مختلفَيْن خَلَط علىٰ السَّامع ولم يَدْرِ بأيِّ الكلامين يأخذ.

وكذلك لو كان له هَنَوانِ[1] أو فَمَانِ لكان ـ مع قُبح الخِلْقة ـ أحدُهما فضلةً لا منفعة فيه.

وهذا بخلاف الأعضاء التي خُلِقت مثنى، كالعينين والأذنين والشَّفتين واليدَيْن والرِّجلين والسَّاقين والفَخِذين والوَرِكين والثَّديين؛ فإنَّ الحكمة فيها ظاهرة، والمصلحة فيها بيِّنة[2]، والجمال والزِّينة عليها بادية، فلو كان الإنسانُ بعينٍ واحدةٍ لكان مشوَّه الخِلقة ناقِصَها، وكذلك الحاجبان.

وأما اليدان والرِّجلان والسَّاقان والفَخِذان فتعدُّدهما ضروريٌّ للإنسان

---

(١) مثنىٰ «هَن»، بتخفيف النون، كناية عن الفَرْج.

(٢) (ح، ن): «والمصلحة بادية بينة».

لا تتمُّ مصلحتُه إلا بذلك، ألا ترىٰ من قُطِعَت إحدىٰ يديه أو رجليه كيف يبقىٰ حالُه وعجزُه؛ فلو أنَّ النَّجَّار والخيَّاط والحدَّاد والخبَّاز والبنَّاء وأصحابَ الصَّنائع التي لا تتأتَّىٰ إلا باليدين شُلَّت يدُ أحدِهم[1] لتعطَّلت عليه صنعتُه؛ فاقتضت الحكمةُ أن أُعطِيَ مِنْ هذا الضَّرب من الجوارح والأعضاء ٱثنين ٱثنين.

وكذلك أُعطِيَ شفتَيْن لأنه لا تكمُل مصلحتُه إلا بهما، وفيهما ضروبٌ عديدةٌ من المنافع ومن الكلام والذَّوق وغطاء الفَم والجمال والزِّينة والقُبلة وغير ذلك.

وأمَّا الأعضاءُ الثلاثية[2]، فهي جوانبُ أنفه وحيطانُه الثلاثة[3]، وقد ذكرنا حكمةَ ذلك فيما تقدَّم[4].

وأما الأعضاءُ الرُّباعيةُ، فالكِعابُ الأربعةُ التي هي مَجْمَعُ القدمين، والممسِكةُ لهما، وبهما قوَّةُ القدمين وحركتُهما، وفيهما منافعُ السَّاقين.

وكذلك أجفانُ العينين الأربعة، فيها من الحِكَم والمنافع أنها غطاءٌ للعينين، ووقايةٌ لهما، وجمالٌ وزينة، وغيرُ ذلك من الحِكَم.

فاقتضت الحكمةُ البالغةُ أن جُعِلت الأعضاءُ علىٰ ما هي عليه من العَدَد والشَّكل والهيئة، فلو زادت أو نقصت لكان نقصًا في الخِلقة.

---

(١) (ح، ن): «أحدهما». وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «الثلاثة». والأولىٰ ما أثبت.

(٣) «الثلاثة» ليست في (ح، ن).

(٤) (ص: ٥٤٥).

ولهذا يوجدُ في النَّوع الإنسانيِّ مِنْ زائدٍ في خَلْقِه[1] وناقصٍ منه ما يدلُّ علىٰ حكمة الربِّ تعالىٰ، وأنه لو شاء لجعل خلقَه كلَّهم هكذا، وليَعْلَم الكاملُ الخِلقة تمامَ النِّعمة عليه، وأنه خُلِق خلقًا سويًّا معتدلًا، لم يُزَد في خَلْقه ما لا يحتاجُ إليه، ولم يُنْقَص منه ما يحتاجُ إليه كما يراه في غيره، فهو أجدرُ أن يزداد شكرًا وحمدًا لربِّه، ويعلم أنَّ ذلك ليس مِنْ صُنع الطَّبيعة، وإنما ذلك صنعُ الله الذي أتقنَ كلَّ شيء، وأنه يخلقُ ما يشاء.

فصل[2]

مِنْ أين للطَّبيعة هذا الاختلافُ والفَرقُ الحاصلُ في النَّوع الإنسانيِّ بين صُوَرهم؟! فقلَّ أن ترىٰ آثنين متشابهين[3] من كلِّ وجه، وذلك من أندر ما في العالم، بخلاف أصناف الحيوان، كالنَّعم والوحوش والطَّير وسائر الدَّوابِّ؛ فإنك ترىٰ السِّربَ من الظِّباء، والثُّلَّة من الغنم، والذَّوْد من الإبل، والصُّوار من البقر[4]، تتشابهُ حتىٰ لا يفرَّق بين أحدٍ منها وبين الآخر إلا بعد طول تأمُّلٍ أو بعلامةٍ ظاهرة، والنَّاسُ مختلفةٌ صُوَرهم وخلقُهم[5]، فلا يكادُ آثنان منهم يجتمعان في صفةٍ واحدةٍ وخِلقةٍ واحدة بل ولا صوتٍ واحدٍ[6]

---

(١) (ت): «خلقته».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٦٥)، «توحيد المفضل» (٤٦).

(٣) (ح، ن): «يرىٰ اثنان متشابهان».

(٤) انظر: «فقه اللغة» للثعالبي (٢/ ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧).

(٥) كذا في الأصول و(ض)، سوىٰ (ح): «وخلقتهم».

(٦) (ن): «ولا صورة واحدة».

وحنجرةٍ واحدة[١].

والحكمةُ البالغةُ في ذلك أنَّ النَّاس يحتاجون إلىٰ أن يتعارفوا بأعيانهم وحِلاهم[٢]؛ لما يجري بينهم من المعاملات، فلولا الفرقُ والاختلافُ في الصُّوَر لفسدت أحوالهم، وتشتَّت نظامُهم، ولم يُعرَف الشاهدُ من المشهود عليه، ولا المَدِينُ من ربِّ الدَّين، ولا البائعُ من المشتري، ولا كان الرَّجلُ يعرفُ عِرْسَه[٣] من غيرها عند الاختلاط[٤]، ولا هي تعرفُ بعلَها من غيره. وفي ذلك أعظمُ الفساد والخلل.

فمن الذي ميَّز بين حِلاهم وصُوَرهم وخلقهم[٥] وأصواتهم، وفرَّق بينها بفروقٍ لا تنالها العبارةُ ولا يدركُها الوصف؟!

فسَل المعطِّل: أهذا فعلُ الطَّبيعة؟! وهل في الطَّبيعة ٱقتضاءُ هذا الاختلاف والافتراق[٦] في النَّوع؟!

وأين قولُ الطَّبائعيِّين: إنَّ فعلها متشابهٌ لأنها واحدةٌ في نفسها، لا تفعلُ بإرادةٍ ولا مشيئة، فلا يمكنُ ٱختلافُ أفعالها؟! فكيف يجمعُ المعطِّل بين هذا وهذا؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

---

(١) انظر: «الطرق الحكمية» (٦٠٣).

(٢) خِلقتهم وصُوَرُهم. جمع «حِلية». «اللسان» (حلا).

(٣) العِرْس: الزوج، يقال: هو عِرْسُها، وهي عِرْسُه. «اللسان» (عرس).

(٤) (ح، ن): «للاختلاط».

(٥) ليست في (ح، ن).

(٦) (ت): «والاقتران».

وربَّما وقع في النَّوع الإنسانيِّ تشابهٌ بين ٱثنين لا يكادُ يميَّز بينهما، فتعظُم عليهم المؤنةُ في معاملتهما، وتشتدُّ الحاجةُ إلىٰ تمييز المستحقِّ منهما والمؤاخَذ بذنبه ومن عليه الحقُّ[١]، وإذا كان يَعْرِضُ هذا في التَّشابه في الأسماء كثيرًا، ويلقىٰ الشاهدُ والحاكمُ من ذلك ما يلقىٰ، فما الظنُّ لو وُضِعَ التشابُه[٢] في الخِلقة والصُّورة؟!

ولمَّا كان الحيوانُ البهيمُ والطَّيرُ والوحوشُ لا يضرُّها هذا التَّشابهُ شيئًا لم تَدْعُ الحكمةُ إلىٰ الفرق بين كلِّ زوجين منها.

فتبارك الله أحسنُ الخالقين، الذي وسعت حكمتُه كلَّ شيء.

فصل[٣]

ثمَّ تأمَّل لم صارت المرأةُ والرجلُ إذا أدركا ٱشتركا في نبات العانة، ثمَّ ينفردُ الرجلُ عن المرأة باللِّحية؟

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لمَّا جعل الرجل قيِّمًا علىٰ المرأة، وجعلها كالخَوَل له والعاني في يديه[٤]، ميَّزه عليها بما فيه له المهابةُ والعزُّ والوقارُ والجلالة؛ لكماله وحاجته إلىٰ ذلك، ومُنِعَتها المرأةُ لكمال الاستمتاع بها والتلذُّذ؛

---

(١) (ق، ت، د): «وأن عليه الحق».

(٢) (ن): «لو وقع التشابه».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٦٥)، «توحيد المفضل» (٤٩).

(٤) الخَوَل: العبيد والإماء وغيرُهم من الحاشية. والعاني: الأسير. وفي وصية النبي ﷺ بالنساء في خطبة حجة الوداع: «واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنما هنَّ عوانٍ عندكم». أخرجه الترمذي (١١٦٣) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. ومعنىٰ قوله عوانٍ عندكم يعني: أسرىٰ في أيديكم».

لتبقىٰ[1] نضارةُ وجهها وحُسْنُه لا يَشِينُه الشَّعر.

واشتركا في سائر الشُّعور للحكمة والمنفعة التي فيها.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل[3] هذا الصَّوتَ الخارجَ من الحلق وتهيئةَ آلاته، والكلامَ وانتظامَه، والحروفَ ومخارجَها وأدواتها ومقاطعَها وأجراسَها= تجد الحكمةَ الباهرة في هواءٍ ساذَجٍ يخرجُ من الجوف، فيسلكُ في أنبوبة الحنجرة، حتىٰ ينتهي إلىٰ الحلق واللسان والشفتين والأسنان، فيحدثُ له هناك مقاطعُ ونهاياتٌ وأجراس، يُسْمَعُ له عند كلِّ مقطعٍ ونهايةٍ جَرْسٌ متميزٌ منفصلٌ عن الآخر، يحدثُ بسببه الحرف[4].

فهو صوتٌ واحدٌ ساذَجٌ يجري في قَصَبةٍ واحدةٍ حتىٰ ينتهي إلىٰ مقاطع وحدودٍ تُسمَعُ له منها تسعةٌ وعشرون جَرْسًا، يدورُ عليها الكلامُ كلُّه: أمرُه ونهيُه، وخبرُه واستخبارُه، ونظمُه ونثرُه، وخطبُه ومواعظُه وفصولُه.

فمنه المضحِك، ومنه المبكِي، ومنه المُؤْيِس، ومنه المُطْمِع، ومنه المخوِّف، ومنه المرجِّي، والمسلِّي، والمُحْزِن، والقابضُ للنَّفس والجوارح، والمنشِّطُ لهما، والذي يُسْقِمُ الصَّحيحَ ويُبرِىءُ السَّقيم، ومنه ما يزيلُ النِّعمَ ويُحِلُّ النِّقم، ومنه ما يُستَدفعُ به البلاء، ويُستَجلبُ به النَّعماء،

---

(١) (ح، ن): «ليبقىٰ».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٥٠)، «توحيد المفضل» (٢٥).

(٣) «ثم» ليست في (د، ق، ح، ن).

(٤) (ح): «تحدث بسبب الحروف». (ت): «يحدث شبيه الحرف».

ويستمالُ به القلوبُ، ويؤلِّفُ[1] بين المتباغضين، ويُوالىٰ بين المتعاديين، ومنه ما هو بضدِّ ذلك، ومنه الكلمةُ التي لا يلقي لها صاحبُها بالًا يهوي بها في النَّار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب، والكلمةُ التي لا يلقي لها بالًا صاحبُها يَرْكُض بها في أعلىٰ عِلِّيِّين في جوار ربِّ العالمين.

فسبحان من أنشأ ذلك كلَّه من هواءٍ ساذَجٍ يخرجُ من الصَّدر، لا يدري ما يرادُ به، ولا أين ينتهي، ولا إلىٰ أين مستقرُّه!

هذا إلىٰ ما في ذلك من ٱختلاف الألسنة واللُّغات التي لا يحصيها إلا الله عزَّ وجل، فيجتمعُ الجمعُ من النَّاس من بلادٍ شتَّىٰ فيتكلَّمُ كلٌّ منهم بلُغَتِه، فتسمعُ لغاتٍ مختلفةً[2] وكلامًا منتظمًا مؤلَّفًا، ولا يدرِكُ كلٌّ منهم ما يقولُ الآخر.

واللسانُ الذي هو جارحةٌ واحدٌ في الشَّكل والمنظر، وكذلك الحلقُ والأضراسُ والشَّفتان، والكلامُ مختلفٌ متفاوتٌ أعظمَ ٱختلاف[3]، فالآيةُ في ذلك كالآية في الأرض التي تسقىٰ بماءٍ واحد، ويخرجُ من ذلك من أنواع النَّبات والأزهار والحبوب والثمار تلك الأنواعُ المختلفةُ المتباينة.

ولهذا أخبر الله سبحانه في كتابه أنَّ في كلٍّ منهما آياتٍ[4]؛ فقال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ

(١) (ت): «ويتألف».

(٢) (ت): «فيتكلم كل منهم بكلام بلغته فيسمع كلامًا بلغات شتىٰ مختلفة».

(٣) (ح، ن): «أعظم تفاوت».

(٤) (ن، ح): «آيات للعالمين».

لَآيَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَـٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد: ٤].

فانظر الآن إلىٰ الحَنجَرة، كيف هي كالأنبوب لخروج الصَّوت، واللسانُ والشَّفتان والأسنانُ لصياغة(١) الحروف والنَّغَمات.

ألا ترىٰ أنَّ من سقطت أسنانُه لم يُقِم الحروفَ التي تخرجُ منها ومن اللسان، ومن نقصت شفتُه كيف لم يُقِم الحروفَ الشفهيَّة(٢)، ومن ثقُل لسانُه(٣) كيف لم يُقِم الرَّاء واللام والذال، ومن عرضت له آفةٌ في حلقه كيف لم يتمكَّن من الحروف الحلقيَّة؟!

وقد شبَّه أصحابُ التَّشريح مخرجَ الصَّوت بالمزمار، والرِّئةَ بالزِّقِّ الذي يُنفَخُ به(٤) مِنْ تحته ليدخل الرِّيح فيه، والعضلات(٥) التي تَقْبِض(٦) علىٰ الرِّئة ليخرجَ الصَّوتُ من الحَنجَرة بالأكُفِّ(٧) التي تقبض علىٰ الزِّقِّ حتىٰ يخرجَ الهواءُ في القَصَبة، والشفتين والأسنانَ واللسانَ التي تَصُوغُ الصَّوتَ

---

(١) (ت): «لصناعة». (ح، ن): «بصياغة».

(٢) (ض): «لم يصحح الفاء». (ر): «من تقضب شفته لم يصح الفاء».

(٣) (ت): «نقص لسانه».

(٤) (ت، ق): «فيه». والزِّقُّ: وعاءٌ من جِلد.

(٥) في الأصول: «والفضلات». تحريف. والتصويب من (ر، ض). وانظر: «شرح تشريح القانون» لابن النفيس (٥٤، ٦٣، ١٢٢، ١٣٠، ٢٨٤).

(٦) (ق، ت): «تفيض».

(٧) (ض): «بالأصابع».

حروفًا ونَغَمًا بالأصابع التي تختلفُ على المزمار فتصوغُه ألحانًا، والمقاطعَ التي ينتهي إليها الصَّوتُ[1] بالأبخاش[2] التي في القَصَبة، حتىٰ قيل: إنَّ المزمار إنما ٱتُّخِذ علىٰ مثال ذلك من الإنسان[3].

فإذا تعجَّبتَ من الصِّناعة التي تعملُها أكُفُّ النَّاس حتىٰ تخرجَ منها تلك الأصوات، فما أحراكَ بطول التَّعجُّب من الصِّناعة الإلهيَّة التي أخرجت تلك الحروفَ والأصوات منك، من اللحم والدَّم والعُروق والعظام، ويا بُعْد ما بينهما! ولكنَّ المألوفَ المعتاد لا يقعُ عند النُّفوس موقعَ التَّعجُّب، فإذا رأت ما لا نسبة له إليه أصلًا إلا أنه غريبٌ عندها تلقَّته بالتَّعجُّب وتسبيح الرَّبِّ تعالىٰ[4]، وعندها من آياته العجيبة الباهرة ما هو أعظمُ من ذلك مما لا يدركُه القياس.

ثمَّ تأمَّل ٱختلاف هذه النَّغَمات، وتبايُن هذه الأصوات، مع تشابه الحناجر والحُلُق[5] والألسنة والشِّفاه والأسنان، فمن الذي ميَّز بينها أتمَّ تمييزٍ مع تشابهِ محالِّها سوىٰ الخلَّاق العليم؟!

فصل[6]

وفي هذه الآلات مآربُ أخرىٰ ومنافعُ سوىٰ منفعة الكلام:

---

(١) «تنتهي إليها الأصوات».

(٢) الثقوب والمنافذ. وفي (ح): «بالأنجاش». وانظر ما تقدم (ص: ٧٤٢).

(٣) انظر: «الموسيقىٰ الكبير» للفارابي (٧٩، ٨٠).

(٤) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٣٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٣٧٩).

(٥) جمع حَلْق. وهي لغةٌ عزيزة، كما في «اللسان» (حلق).

(٦) «الدلائل والاعتبار» (٥١)، «توحيد المفضل» (٢٦ - ٢٧).

ففي الحَنجَرة مسلكُ النَّسيم البارد الذي يروِّحُ عن الفؤاد[1] بهذا النَّفَس الدَّائم المتتابع.

وفي اللسان منفعةُ الذَّوق، فيُذاقُ به الطُّعوم، ويُدْرِكُ لذَّتها، ويميِّز به بينها، فيعرفُ حقيقة كلِّ واحدٍ منها، وفيه مع ذلك معونةٌ[2] علىٰ إساغَة الطَّعام وأنه يَلُوكه ويقلِّبه حتىٰ يسهُل مسلكُه في الحَلْق.

وفي الأسنان من المنافع ما هو معلومٌ مِنْ تقطيع الطَّعام كما تقدَّم، وفيها إسنادُ الشَّفتين وإمساكهما عن الاسترخاء وتشويه الصُّورة، ولهذا ترىٰ من سقطت أسنانُه كيف تسترخي شفتاه.

وفي الشَّفتين منافعُ عديدة، يُرْشَفُ بهما الشرابُ حتىٰ يكون الدَّاخلُ منه إلىٰ حَلْقِه بقَدَرٍ، فلا يَشْرَقُ به الشَّارب وينكأ جوفَه[3].

ثمَّ هما بابٌ مغلقٌ علىٰ الفم الذي إليه ينتهي ما يخرجُ من الجوف، ومنه يبتدي ما يَلِجُ فيه، فهما غطاءٌ وطابَقٌ عليه، يفتحُهما البوَّابُ متىٰ شاء، ويغلقُهما إذا شاء، وهما أيضًا جمالٌ وزينةٌ للوجه، وفيهما منافعُ أخرُ سوىٰ ذلك. وانظُر إلىٰ من سقطت شَفَتاه ما أشوهَ منظرَه!

فقد بان أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأعضاء يتصرَّفُ إلىٰ وجوهٍ شتَّىٰ من المنافع والمآرب والمصالح كما تتصرَّفُ الأداةُ الواحدةُ في أعمالٍ شتَّىٰ.

---

(١) (ن، ح): «على الفؤاد».

(٢) (ح، ن): «وفي ذلك مع معونته».

(٣) (ق): «يتكامل قوته». (د): «ويتكا قوته». (ت): «ويتكافونه». وسقطت من (ح، ن). والعبارة في (ر): «حتى يكون الذي يدخل منه بقصد وقدر لا يثج ثجًا فيغص به الشارب وينكأ في الجوف». وفي (ض) نحوها.

هذا؛ ولو رأيتَ الدِّماغَ وكُشِفَ لك عن تركيبه وخَلْقِه لرأيتَ العجبَ العُجاب، ولكُشِفَ لك عن تركيبٍ يَحارُ فيه العقل، قد لُفَّ[1] بحُجُبٍ وأغشيةٍ بعضها فوق بعض؛ لتصُونه عن الأعراض، وتحفظه عن الاضطراب.

ثمَّ أطبِقَت عليه الجمجُمة بمنزلة الخُوذَة وبَيْضة الحديد[2]؛ لتقيه حدَّ الصَّدمة والسَّقطة والضَّربة التي تصلُ إليه، فتتلقَّاها تلك البيضةُ عنه، بمنزلة التي على رأس المحارب.

ثمَّ جُلِّلت تلك الجمجمةُ بالجِلد الذي هو فروةُ الرَّأس تستُر العظمَ من البُروز للمؤذيات.

ثمَّ كُسِيَت تلك الفروةُ حُلَّةً من الشَّعر الوافر وقايةً لها وسترًا من الحرِّ والبرد والأذىٰ وجمالًا وزينةً له.

فسَل المعطِّل: من الذي حصَّن الدِّماغ هذا التَّحصين[3]، وقدَّره هذا التقدير، وجعله خِزانةً أودع فيها من المنافع والقوىٰ والعجائب ما أودعَه، ثمَّ أحكَم سدَّ تلك الخزانة، وحصَّنها أتمَّ تحصين، وصانها أعظم صيانة، وجعلها مَعْدِن الحواسِّ والإدراكات؟!

ومن الذي جعل الأجفانَ علىٰ العينين كالغِشاء، والأشفارَ كالأشراج[4]،

---

(١) (ح، ن): «كف».

(٢) الخُوذة وبيضة الحديد: المِغْفَر الذي يجعلُ علىٰ رأس المحارب.

(٣) (ت): «من الذي خص الدماغ هذا التخصيص».

(٤) الأشفار: جمع شَفْر، وشَفْر الجفن: حرفُه الذي ينبت عليه الهُدْب. والأشراج: جمع شَرَج، وهي عُرا الخِباء ونحوه، وعروة الثوب: مدخلُ زِرِّه. «اللسان» (شفر، شرج، عري). ولم تحرر في الأصول. (د): «كالأشراح». (ن، ح): «كالأسراج». (ق): =

والأهدابَ[١] كالرُّفوف عليها إذا ٱنفتحت؟!

ومن الذي ركَّب طبقاتها المختلفة طبقةً فوق طبقةٍ حتىٰ بلغت عدد السَّموات سبعًا، وجعل لكلِّ طبقةٍ منفعةً وفائدة، فلو ٱختلَّت طبقةٌ منها لاختلَّ البصر؟!

ومن شقَّهما في الوجه أحسنَ شقٍّ[٢]، وأعطاهما أحسنَ شكل، وأودع الملاحةَ فيهما، وجعلهما مِرآةً للقلب، وطليعةً وحارسًا للبدن، ورائدًا يرسلُه كالجُنْد في مهمَّاته، فلا يتعبُ ولا يَعْيَا[٣] علىٰ كثرة ظعنه وطول سفره؟!

ومن أودع النُّور الباصر فيه في قَدْر جِرْم العَدَسَة، فيرىٰ به السَّموات والأرض والجبال والشمس والقمر والبحار والعجائب مِنْ داخل سبع طبقات، وجعلهما في أعلىٰ الوجه بمنزلة الحارس علىٰ الرَّابية العالية ربيئةً[٤] للبدن؟!

ومن حجب المَلِك في الصَّدر، وأجلسه هناك علىٰ كرسيِّ المملكة، وأقام جُنْدَ الجوارح والأعضاء والقُوىٰ الباطنة والظَّاهرة في خدمته، وذلَّلها له، فهي مؤتمِرةٌ إذا أمرها، منتهيةٌ إذا نهاها، سامعةٌ له مطيعة، تكدَحُ وتسعىٰ في مرضاته، فلا تستطيعُ له خلافًا[٥]، ولا خروجًا عن أمره.

= «كالأسراح». (ت): «كالسراج». والمثبت من (ر، ض)، ووجهُ التشبيه عليه ظاهر.

(١) جمع هُدْب، وهو شعر أشفار العين. «اللسان» (هدب).

(٢) (ت، ق، د): «أحسن شيء».

(٣) (ق): «ولا يعنى».

(٤) (ن): «زينة». وانظر ما مضىٰ (ص: ٧٥٠).

(٥) (ن، ت، ح): «خلاصًا». وهو تحريف.

فمنها رسولُه، ومنها بَرِيدُه، ومنها تُرجُمانه، ومنها أعوانُه وخَدَمُه[1] وكلٌّ منها علىٰ عملٍ لا يتعدَّاه ولا يتصرَّفُ[2] في غير عمله، حتىٰ إذا أراد الرَّاحة أوعَز إليها بالهدوء والسُّكون ليأخذ الـمَلِكُ راحتَه، فإذا ٱستيقظ من منامه قامت جنودُه بين يديه علىٰ أعمالها، وذهبت حيثُ وجَّهها دائمًا لا تفتُر.

فلو شاهدتَه في محلِّ مُلكه، والأشغالُ والمراسيمُ صادرةٌ عنه وواردة، والعساكرُ في خدمته، والبُرُدُ[3] تتردَّدُ بينه وبين جُنده ورعيَّته؛ لرأيتَ له شأنًا عجيبًا!

فماذا فات الجاهلَ الغافل من العجائب والمعارف والعِبَر التي لا يحتاجُ فيها إلىٰ طول الأسفار وركوب القِفار!

قال الله تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢١]؛ فدعا عبادَه إلىٰ التفكُّر في أنفسهم، والاستدلال بها علىٰ فاطرها وباريها، ولولا هذا لم نوسِّع الكلام في هذا الباب، ولا أطلنا النَّفَس إلىٰ هذه الغاية[4]، ولكنَّ العبرة بذلك حاصلة، والمنفعة به عظيمة، والفكرة فيه مما يزيدُ المؤمنَ إيمانًا.

فكم دون القلب مِنْ حَرَس! وكم له مِنْ خادم! وكم له مِنْ عبد ولا يشعُر به! ولله ما خُلِقَ له، وهُيِّىء له، وأُريد منه، وأُعِدَّ له من الكرامة والنَّعيم أو الهوان والعذاب! فإمَّا علىٰ سرير الـمُلك في مقعد صِدْقٍ عند مليكٍ

(١) «وخدمه» ليست في (ح، ن).

(٢) (د، ق، ن): «ينصرف».

(٣) جمع بريد، وهو الرسول. «اللسان».

(٤) (ت): «الغايات».

مقتدر، ينظرُ إلىٰ وجه ربِّه ويسمعُ خطابَه، وإمَّا أسيرٌ في السِّجن الأعظم بين أطباق النِّيران في العذاب الأليم.

فلو عَقَل هذا السُّلطانُ ما هُيِّيء له لضَنَّ بمُلكه، ولسعىٰ في المُلك الذي لا ينقطعُ ولا يبيد، ولكنَّه ضُرِبَت عليه حُجُبُ الغفلة، ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

فصل[1]

* من جعل[2] في الحلق منفذين:

أحدهما: للصَّوت وللنَّفَس الواصل إلىٰ الرِّئة[3].

والآخر: للطَّعام والشراب، وهو المريءُ الواصلُ إلىٰ المعدة.

وجَعَل بينهما حاجزًا يمنعُ عُبورَ أحدهما في طريق الآخر، فلو وَصَل الطَّعامُ من منفذ النَّفَس إلىٰ الرِّئة لأهلك الحيوان؟!

* من جعل الرِّئة مِرْوحةً للقلب تروِّحُ عليه لا تَنِي ولا تفتُر، لكيلا تنحصر[4] الحرارةُ فيه فيهلك؟!

* من جعل المنافذ لفضلات الغذاء، وجعل لها أشراجًا[5] تضبطها[6]

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٥٢)، «توحيد المفضل» (٢٨ – ٣٤).

(٢) (ن): «تأمل من جعل».

(٣) (ر): «وهو الحلقوم الواصل إلى الرئة».

(٤) (ر): «تخل». (ض): «تتحير». وفي نسخة: «تتحيز».

(٥) في الأصول: «أسراجا»، بالمهملة. والمثبت من (ر، ض). جمع شَرْج، وهو مجرىٰ الماء، ومجمع حلقة الدبر. والشَّرَج: عرىٰ الخباء. «المصباح المنير».

(٦) (د، ق): «يضبطها». (ر): «يضمها ويضبطها». (ح، ن): «تقبضها».

لكيلا تجري جريًا دائمًا، فيفسُد علىٰ الإنسان عيشُه، ويمنع النَّاس من مجالسة بعضهم بعضًا؟!

* من جعل المعدة كأشدِّ ما يكونُ من العَصَب، لأنها هيِّئت لطبخ الأطعمة وإنضاجها، فلو كانت لحمًا غضًّا لانطبخت هي ونَضِجَت، فجُعِلت كالعَصَب الشَّديد لتقوىٰ علىٰ الطَّبخ والإنضاج، ولا تُنْهِكها النَّارُ التي تحتها؟!

* من جعل الكبدَ رقيقةً ناعمة؛ لأنها هيِّئت لقبول الصَّفو اللطيف من الغذاء والهضم، وعملٍ هو ألطفُ[1] من عمل المعدة؟!

* من حصَّن المخَّ اللطيف الرَّقيق في أنابيب صلبةٍ من العظام، لتحفظه وتصونه[2]، فلا يفسُد[3] ولا تذوب؟!

* من جعل الدَّم السَّيَّال محبوسًا محصورًا في العُروق بمنزلة الماء في الوعاء، لينضبط فلا يجري؟!

* من جعل الأظفار علىٰ أطراف الأصابع، وقايةً لها ومعونةً علىٰ الأعمال والصِّناعات؟!

* من جعل داخلَ الأذن ملتويًا كهيئة اللَّولب[4]؛ ليطرد فيه الصَّوتُ

---

(١) (ض): «ولتهضم وتعمل ما هو ألطف».

(٢) (ت، د، ق): «لتحفظها وتصونها». (ح، ن): «ليحفظها ويصونها». والوجه ما أثبت. (ر): «لتحيطه وتصونه». وفي (ض): «ليحفظه ويصونه».

(٣) (د، ق، ت، ن): «تفسد».

(٤) (ت): «مكتوبًا كهيئة الكواكب». (ن): «ملتويا كهيئة الكواكب». (ح): «ملتويا كهيئة الكوب». (ط): «مستويا كهيئة الكوكب». وكلُّ ذلك تحريف. والمثبت من (د، ق، ر، ض). =

حتىٰ ينتهي إلىٰ السَّمع الدَّاخل وقد ٱنكسرت حِدَّةُ الهواء فلا ينكؤه، وليتعذَّر علىٰ الهوامِّ النُّفوذُ إليه قبل أن يمسك، وليمسك ما عساه أن يغشاها من القذىٰ والوسخ، ولغير ذلك من الحِكَم؟!

* من جعل علىٰ الفَخِذين والوَرِكين من اللحم أكثر مما علىٰ سائر الأعضاء، ليَقِيَها من الأرض، فلا تألمُ عظامُها من كثرة الجلوس كما يألمُ مَنْ قد نَحَل جسمُه وقلَّ لحمُه من طول الجلوس، حيثُ لم يَحُل بينه وبين الأرض حائل؟!

* من جعل ماء العينين مِلْحًا[1] يحفظُها من الذَّوبان[2]، وماءَ الأذن مرًّا يحفظُها من الذُّباب والهوامِّ والبعوض، وماءَ الفم عذبًا يُدْرَكُ به طُعومُ الأشياء فلا يخالطُها طعمُ غيرها؟!

* من جعل بابَ الخلاء في الإنسان في أستر موضعٍ منه، كما أنَّ البنَّاء الحكيم يجعلُ موضع التخلِّي في أستر موضعٍ في الدَّار، وهكذا منفذُ الخلاء في الإنسان في أستر موضع، ليس بارزًا مِنْ خلفه ولا ناشزًا[3] بين يديه، بل مغيَّبٌ[4] في موضعٍ غامضٍ من البدن، يلتقي عليه الفَخِذان بما عليهما من اللحم فتوارِيانه[5]، فإذا جاء وقتُ الحاجة وجلس لها الإنسانُ بَرَز ذلك

= واللولب: أداةٌ تنتهي بشكلٍ حلزوني. «المعجم الوسيط» (٨٤٧) وفيه رسم توضيحيٌّ لها.

(١) (ق): «مالحا». وانظر ما قدمناه (ص: ٥٤٤) تعليقًا.

(٢) (ت): «يمنعها ويحفظها من الذوبان».

(٣) (ت، ح): «ناشرا». وراجع (ص: ٧٣٨) والتعليق عليه.

(٤) (ت، ق): «يغيب». ومهملة في (د). (ض): «منيب»، تحريف.

(٥) (د، ت، ق): «متواريًا به». (ح، ن): «متواريا». وهو تحريف. (ض): «يلتقي عليه =

المخرجُ للأرض؟!

* من جعل الأسنانَ حِدَادًا لقَطْع الطَّعام وتفصيله، والأضراسَ عِراضًا لرَضِّه وطحنه؟!

* من سَلَبَ الإحساسَ الحيوانيَّ الشُّعورَ والأظفار التي في الآدميِّ؛ لأنها قد تطولُ وتمتدُّ وتدعو الحاجةُ إلىٰ أخذها وتخفيفها، فلو أعطاها الحسَّ لآلمتْه وشقَّ عليه أخذُ ما شاء منها، فلو كانت تحسُّ لوقع الإنسانُ منها في إحدىٰ البليَّتين: إمَّا تركها حتىٰ تطول وتفحُش وتثقل عليه، وإمَّا مقاساةُ الألم والوجع عند أخذها؟!

* من جعل باطنَ الكفِّ غير قابلٍ لإنبات الشَّعر؛ لأنه لو أشعَر لتعذَّر علىٰ الإنسان صحَّةُ اللَّمس، ولشقَّ عليه كثيرٌ من الأعمال التي تُباشَرُ بالكفِّ، ولهذه الحكمة لم يكن هَنُ الرَّجل قابلًا لإنباته؛ لأنه يمنعُه من الجماع، ولـمَّا كانت المادَّةُ تقتضي إنباته هناك نبت حول هَنِ الرَّجل والمرأة.

ولهذه الحكمة سُلِب عن الشَّفتين، وكذا باطن الفم، وكذا أيضًا عن القدم أخمصِها وظاهرِها؛ لأنها تلاقي التُّرابَ والوسخَ والطِّينَ والشَّوك، فلو كان هناك شعرٌ لآذىٰ الإنسان جدًّا، وحمل من الأرض كلَّ وقتٍ ما يُثقِلُ الإنسان.

وليس هذا للإنسان وحده، بل ترىٰ البهائم قد جلَّلها الشَّعرُ[1] كلَّها، وأُخْلِيَت هذه المواضعُ منه لهذه الحكمة.

= الفخذان وتحجبه الأليتان بما عليهما من اللحم فتواريانه».

(١) (ن): «جللها بالشعر». (ض): «ترىٰ أجسامها مجللة بالشعر».

أفـلا تـرىٰ الـصَّنعةَ الإلهيَّـة كيـف سَـلَبت وجـوهَ الخطـأ[1] والمـضرَّة، وجاءت بكلِّ صوابٍ وكلِّ منفعةٍ وكلِّ مصلحة؟!

ولمَّا ٱجتهدَ الطَّاعنون في الحكمـة[2]، العـائبون للخِلقـة، فيما يطعنـون بـه، عـابوا الشَّعرَ تحتَ الآبـاط، وشـعرَ العانـة، وشـعرَ بـاطن الأنـف، وشـعرَ الرُّكبتين، وقالوا: أيُّ حكمةٍ فيها؟! وأيُّ فائدة؟!

وهذا مِنْ فَرط جهلهم وسخافة عقولهم؛ فإنَّ الحكمة لا يجبُ أن تكـون بأسرها معلومةً للبشر، ولا أكثرِها، بل لا نسبة لما عَلِمُوه إلىٰ ما جهلـوه منهـا، فلو قِيسَت علومُ الخلائق كلِّهم بوجوه حكمة الله تعـالىٰ في خلقـه وأمـره إلىٰ ما خفي عنهم منها كانت كنقرة عصفورٍ في البحر. وحسبُ الفَطِن اللبيب أن يستدلَّ بما عَرَف منها علىٰ ما لم يعرف، ويعلـم [أنَّ][3] الحكمـة فيما جهلـه مثلُها[4] فيما عَلِمَه، بل أعظمُ وأدقُّ وألطف[5].

ومـا مثـلُ هـؤلاء الحمقـىٰ النَّـوكىٰ إلا كمثـل رجـلٍ لا علـمَ لـه بـدقائق الـصَّنائع والعلـوم، مـن البنـاء والهندسـة والطـبِّ، بـل والحياكـة والخياطـة والنجارة؛ إذا رام الاعتراض بعقله الفاسـد علـىٰ أربابهـا في شيءٍ مـن آلاتهـم وصنائعهم وترتيب صناعاتهم، فخَفِيَت عليه[6]، فجعل كلَّما خَفِيَ عليـه منهـا

---

(١) (ض): «تتحرز وجوه الخطأ».

(٢) وهم المنانية (المانوية) وأشباههم، كما في (ر، ض).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) (ح، ن): «منها». وهو تحريف.

(٥) ليست في (ح، ن).

(٦) كذا في الأصول.

شيءٌ قال: هذا لا فائدة فيه، وأيُّ حكمةٍ تقتضيه؟!

هذا مع أنَّ أربابَ الصَّنائع بشرٌ مثله يمكنه أن يشاركهم في صنائعهم ويفُوقهم فيها. فما الظَّنُّ بمن بهرت حكمتُه العقول، الذي لا يشاركه مشاركٌ في حكمته، كما لا يشاركه في خلقه، فلا شريك له بوجهٍ ما؟!

فمن ظنَّ أن يكتال حكمتَه[1] بمكيال عقله، ويجعل عقله عِيارًا عليها فما أدركه أقرَّ به وما لم يدركه نفاه؛ فهو من أجهل الجاهلين.

ولله في كلِّ ما خَفِي علىٰ النَّاس وجهُ الحكمة فيه حِكَمٌ عديدةٌ لا تُدْفَعُ ولا تُحْجَب.

فاعلم الآن أنَّ تحت منابت هذه الشُّعور من الحرارة والرُّطوبة ما ٱقتضت الطَّبيعةُ إخراجَ هذه الشُّعور عليها، ألا ترىٰ أنَّ العُشبَ ينبتُ في مستنقع المياه بعد نُضوب الماء عنها، لِـمَا خُصَّت به من الرُّطوبة؟! ولهذا كانت هذه المواضعُ مِنْ أرطب مواضع البدن، وهي أقبلُ لنبات الشعر وأهيَأ[2]، فدَفعَت الطَّبيعةُ تلك الفضلات والرُّطوبات إلىٰ خارجٍ فصارت شَعرًا، ولو حبسَتها في داخل البدن لأضرَّته وآذت باطنَه، فخروجُها عينُ مصلحة الحيوان، واحتباسُها إنما يكونُ لنقصٍ وآفةٍ فيه.

وهذا كخروج دم الحيض من المرأة، فإنه عينُ مصلحتها وكمالها، ولهذا يكونُ ٱحتباسُه لفسادٍ في الطَّبيعة ونقصٍ فيها.

---

(١) (ت): «مكيال حكمته». (ن): «يكال حكمته».

(٢) «وهي أقبل لنبات الشعر وأهيأ» ليس في (ت).

ألا ترىٰ أنَّ من ٱحتَبس عنه شعرُ الرَّأس واللحية بعد إبَّانه[1] كيف تراه ناقصَ الطَّبيعة، ناقصَ الخِلقة، ضعيفَ التَّركيب؟!

فإذا شاهدتَ ذلك في الشَّعر الذي عرفتَ بعض حكمته، فما لك لا تعتبرُه في الشَّعر الذي خَفِيَت عليك حكمتُه؟!

* من جعل الرِّيقَ يجري جريًا دائمًا إلىٰ الفم لا ينقطعُ عنه، ليَبُلَّ الحلقَ واللَّهوات، ويسهِّل الكلام، ويُسِيغ الطَّعام؟!

قال أبُقْراط[2]: «الرُّطوبةُ في الفم مطيَّةُ الغذاء».

فتأمَّل حالك عند ما يجفُّ ريقُك بعض الجفاف، ويقلُّ ينبوعُ هذه العَيْن التي لا يستغنىٰ عنها!

فصل[3]

تأمَّل حكمة الله تعالىٰ في كثرة بكاء الأطفال وما لهم فيه من المنفعة؛ فإن الأطبَّاء والطَّبائعيِّين شهدوا منفعةَ ذلك وحكمته، وقالوا: في أدمغة الأطفال رطوبةٌ لو بقيَت في أدمغتهم لأحدثت أحداثًا عظيمة، فالبكاءُ يسيلُ ذلك ويُحْدِرُه من أدمغتهم، فتقوىٰ أدمغتُهم وتصحُّ.

---

(١) (ح، ن): «إنباته». تحريف. وإبَّان الشيء: أوانه ووقته.

(٢) (ح، ن): «بقراط». والوجهان صحيحان. وهو طبيبٌ فيلسوفٌ مشهور له تآليف. وكان قبل الإسكندر بنحو مئة سنة. ترجمته في «طبقات الأطباء» لابن جلجل (١٦)، و«أخبار الحكماء» للقفطي (١٢١)، وغيرهما.

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٥٥)، «توحيد المفضل» (١٦).

وأيضا؛ فإنَّ البكاء والعِياط[1] يوسِّعُ عليه مجاري النَّفَس، ويفتحُ العُروق ويصلِّبها، ويقوِّي الأعصاب[2].

وكم للطِّفل من منفعةٍ ومصلحةٍ فيما تسمعُه من بكائه وصُراخه!

فإذا كانت هذه الحكمةُ في البكاء الذي سببُه ورودُ الألم والمؤذي وأنت لا تعرفُها ولا تكادُ تخطُر ببالك، فهكذا إيلامُ الأطفال فيه وفي أسبابه وعواقبه الحميدة من الحِكَم ما قد خَفِي علىٰ أكثر النَّاس، واضطربَ عليهم الكلامُ في حكمته ٱضطرابَ الأَرْشِيَة[3]، وسلكوا في هذا الباب مسالك:

* فقالت طائفة: ليس إلا محض المشيئة العارية عن الحكمة والغاية المطلوبة. وسدُّوا علىٰ أنفسهم هذا البابَ جملة، وكلَّما سئلوا عن شيءٍ أجابوا بـ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

وهذا[4] مِنْ أصدق الكلام، وليس المرادُ به نفيَ حكمته تعالىٰ وعواقبِ أفعاله الحميدة وغاياتها المطلوبة منها، وإنما المرادُ بالآية إفرادُه بالإلهيَّة والرُّبوبيَّة، وأنه لكمال حكمته لا معقِّب لحكمه، ولا يُعْتَرض عليه بالسُّؤال؛ لأنه لا يفعلُ شيئًا سُدىٰ، ولا خَلَق شيئًا عبثًا، وإنما يُسأَلُ عن فعله مَنْ خرجَ

---

(١) عيَّط: إذا مدَّ صوته بالصُّراخ. وهو العِياط. «أساس البلاغة» (عيط). ويأتي بمعنىٰ البكاء في كلام بعض العامة. انظر: «معجم تيمور» (٤/ ٤٥٧).

(٢) انظر: «تحفة المودود» (١٨٨).

(٣) أي: في البئر. والأرشية جمعُ رِشاء، وهو حبل الدَّلو. وهذا تشبيهٌ مشهور، ورد في كلامٍ ينسبُ لعلي رضي الله عنه، واستعمله الشعراء والكتَّاب. انظر: «شرح نهج البلاغة» (١/ ٢١٣)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٦٥٦).

(٤) أي: قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

عن الصَّواب، ولم يكن فيه منفعةٌ ولا فائدة.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٢٢ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١ - ٢٣]، كيف ساق الآية في الإنكار علىٰ من ٱتخذ من دونه آلهةً لا تساويه، فسوَّاها به مع أعظم الفَرق؟!

فقوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ إثباتٌ لحقيقة الإلهيَّة، وإفرادٌ له بالرُّبوبيَّة والإلهيَّة، وقولُه: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ نفيٌ لصلاح تلك الآلهة المتَّخَذة للإلهيَّة؛ فإنها مسؤولةٌ مربوبةٌ مدبَّرة، فكيف يسوَّىٰ بينها وبينه مع أعظم الفرقان؟!

فهذا الذي سِيقَ له الكلام، فجعلها الجبريَّةُ مَعْقِلًا وملجأً في إنكار حكمته وتعليل أفعاله بغاياتها المحمودة وعواقبها السَّديدة[1]. والله الموفِّق للصَّواب.

* وقالت طائفة: الحكمةُ في ٱبتلائهم تعويضُهم في الآخرة بالثَّواب التَّامِّ.

فقيل لهم: قد كان يمكنُ إيصالُ الثَّواب إليهم بدون هذا الإيلام.

فأجابوا بأنَّ توسُّط الإيلام في حقِّهم كتوسُّط التكاليف في حقِّ المكلَّفين.

فقيل لهم: فهذا ينتقض عليكم بإيلام أطفال الكفَّار.

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (٧٣١).

فأجابوا بأنا لا نقول: إنهم في النَّار كما قاله من قاله من النَّاس، والنَّارُ لا يُدخِلُها ربُّها أحدًا إلا بذنب(١)، وهؤلاء لا ذنبَ لهم.

وكذا الكلامُ معهم في مسألة الأطفال(٢)، والحِجَاجُ فيها من الجانبين بما ليس هذا موضعه(٣).

فأُورِد عليهم ما لا جواب لهم عنه، وهو إيلامُ أطفالهم الذين قُدِّر بلوغُهم وموتُهم على الكفر، فإنَّ هذا لا تعويض فيه قطعًا ولا هو عقوبةٌ على الكفر، فإنَّ العقوبة لا تكونُ سلفًا وتعجيلًا.

فحاروا في هذا الموضع، واضطربت أصولهم، ولم يأتوا بما يقبلُه العقل.

* وقالت طائفةٌ ثالثة: هذا السُّؤال لو تأمَّله مُورِدُه لعَلِمَ أنه ساقط، وأنَّ تكلُّف الجواب عنه إلزامُ ما لا يَلْزَم، فإنَّ هذه الآلام وتوابعَها وأسبابها(٤) من لوازم النَّشأة الإنسانيَّة التي لم يخلق منفكًّا عنها، فهي كالحرِّ والبرد، والجوع والعطش، والتَّعب والنَّصَب، والهمِّ والغمِّ، والضعف والعجز، فالسُّؤال عن حكمتها كالسُّؤال عن حكمة الحاجة إلى الأكل عند الجوع، والحاجة إلى الشراب عند الظَّمأ، وإلى النَّوم والرَّاحةِ عند التَّعب؛ فإنَّ هذه الآلام هي من لوازم النَّشأة الإنسانيَّة التي لا ينفكُّ عنها الإنسانُ ولا

---

(١) (ح، ن): «لا يدخلها أحد إلا بذنب».

(٢) أطفال المشركين، ومآلهم في الآخرة.

(٣) بسط المصنفُ الكلام في هذه المسألة في: «طريق الهجرتين» (٨٤٢ - ٨٧٧)، و«أحكام أهل الذمة» (١٠٧١ - ١١٥٨)، و«تهذيب السنن» (١٢/ ٣١٦ - ٣٢٣).

(٤) «وأسبابها» ليست في (ق).

الحيوان، فلو تجرَّد عنها لم يكن إنسانًا، بل كان مَلَكًا أو خلقًا آخر.

وليست آلامُ الأطفال بأصعبَ من آلام البالغين، لكن لمَّا صارت لهم عادةً سهُل موقعُها عندهم، وكم بين ما يقاسيه الطفلُ ويعانيه البالغُ العاقل!

وكلُّ ذلك مِنْ مقتضىٰ الإنسانيَّة ومُوجَب الخِلقة، فلو لم يُخْلَق كذلك لكان خَلْقًا آخر، أفترىٰ أنَّ الطفل إذا جاع أو عطش أو بَرَد أو تَعِب قد خُصَّ من ذلك بما لم يُمتَحن به الكبير؟!

فإيلامُه بغير ذلك من الأوجاع والأسقام كإيلامه بالجوع والعطش والبرد والحرِّ أو دون ذلك[1] أو فوقه، وما خُلِق الإنسانُ بل الحيوانُ إلا علىٰ هذه النشأة.

قالوا: فإن سأل سائلٌ وقال: فلِمَ خُلِق كذلك؟ وهلَّا خُلِق خِلقةً غير قابلةٍ للألم؟

فهذا سؤالٌ فاسد؛ فإنَّ الله تعالىٰ خلقه في عالم الابتلاء والامتحان من مادَّةٍ ضعيفة، فهي عُرضةٌ للآفات، وركَّبه تركيبًا معرَّضًا لأنواعٍ من الآلام[2]، وجعل فيه الأخلاط الأربعة التي لا قِوام له إلا بها[3]، ولا يكونُ إلا عليها، وهي لا محالة توجبُ امتزاجًا واختلاطًا وتفاعُلًا يبغي بعضها علىٰ بعضٍ بكيفيَّته تارة، وبكميَّته تارة، وبهما تارة، وذلك مُوجِبٌ للآلام قطعًا[4]، ووجودُ الملزوم بدون لازمه محال.

---

(١) (ح، ن): «والبرد والحر دون ذلك».

(٢) (ت): «لأنواع الابتلاء والإيلام». (ح، ن): «للأنواع من الآلام».

(٣) انظر ما تقدم (ص: ٥٥٩)، والتعليق عليه.

(٤) (د، ت، ق): «موجب الألم قطعا».

ثُمَّ إنه سبحانه ركَّب فيه من القُوىٰ والشَّهوة[1] والإرادة ما يوجبُ حركتَه الدَّائمة، وسعيَه في طلب ما يُصْلِحُه ودفع ما يضرُّه؛ بنفسه تارةً وبمن يعينُه تارة، فأحوجَ النَّوعَ بعضه إلىٰ بعض، فحدث من ذلك الاختلاطُ بينهم، وبغيُ بعضهم علىٰ بعض، فيحدُث من ذلك من الآلام والشُّرور بنحو ما يحدُث من امتزاج أخلاطه واختلاطها، وبغي بعضها علىٰ بعض، والآلامُ لا تتخلَّفُ عن هذا الاختلاط والامتزاج أبدًا إلا في دار البقاء والنَّعيم المقيم، لا في دار الابتلاء[2] والامتحان.

فمن ظنَّ أنَّ الحكمة في أن يجعل خصائصَ تلك الدَّار في هذه فقد ظنَّ باطلًا، بل الحكمةُ التَّامَّةُ البالغةُ اقتضت أن تكون هذه الدَّارُ ممزوجةً عافيتُها ببلائها، وراحتُها بعنائها، ولذَّتها بآلامها، وصحَّتُها بسقَمها، وفرحُها بغمِّها، فهي دارُ ابتلاءٍ تُدْفَعُ بعضُ آفاتها ببعض، كما قال القائل:

أصبحتُ في دار بَليَّاتِ ... أدْفَعُ آفاتٍ بآفاتِ[3]

ولقد صدق؛ فإنك إذا فكَّرتَ في الأكل والشُّرب واللباس والجماع والراحة وسائر ما يُستلذُّ به؛ رأيته يدفعُ بها ما قابله[4] من الآلام والبليَّات، أفلا تراك تدفعُ بالأكل ألم الجوع، وبالشُّرب ألم العطش، وباللباس ألم الحرِّ والبرد، وكذا سائرها.

---

(١) «والشهوة» ليست في (ح، ن).

(٢) (ن): «البلاء».

(٣) تقدم تخريج البيت (ص: ٣٧٦).

(٤) (ن): «يقابله». (ت): «قبله».

ومن هنا قال بعض العقلاء: إنَّ لذَّاتها إنما هي دفعُ آلامٍ لا غير[1]، فأمَّا اللذاتُ الحقيقيَّة فلها دارٌ أخرىٰ، ومحلٌّ آخرُ غيرُ هذه[2].

فوجودُ هذه الآلام واللذَّات الممتزجة المختلطة من الأدلَّة علىٰ المعاد، وأنَّ الحكمة التي ٱقتضت ذلك هي أولىٰ باقتضاء دارَيْن: دارٍ خالصةٍ للذَّاتِ[3] لا يشُوبها ألمٌ ما، ودارٍ خالصةٍ للألم لا يشُوبها لذَّةٌ ما؛ والدَّار الأولىٰ هي الجنَّة، والدَّارُ الثانيةُ النَّار.

أفلا ترىٰ كيف دلَّك[4] ما أنت مجبولٌ عليه في هذه النَّشأة من اللذَّة والألم علىٰ الجنَّة والنَّار، ورأيتَ شواهدهما وأدلَّة وجودهما مِنْ نفسك

---

(١) (ح، ن): «إن لذاذتها إنما هي دفع الألم لا غير».

(٢) انظر: «رسائل إخوان الصفا» (٣/ ٥٢)، و«رسائل فلسفية» لمحمد بن زكريا الرازي (٣٦ ـ ٣٩، ١٣٩ ـ ١٥٥)، و«مقالة عن ثمرة الحكمة» لابن الهيثم (٢٠)، و«الهوامل والشوامل» (٢٩٦)، و«تهذيب الأخلاق» لمسكويه (٦٠)، و«مفاتيح الغيب» (١٢/ ١٦٦، ١٧/ ٩٥، ١٨/ ١٧٥، ١٩/ ٦٢)، و«المواقف» للإيجي (٢/ ١٦٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/ ٢٩٥)، و«عيون الأنباء» (٥٩٧).

وأصل هذا المعنى يذكره المتفلسفة في تقسيمهم للَّذَّات، وبنوا عليه أمورًا فاسدة، والتحقيق أن اللذة أمرٌ وجوديٌّ يستلزم دفع الألم بما بينهما من التضاد.

انظر: «النبوات» (٣٨١)، و«جامع المسائل» (٦/ ١١٨، ١٨٥)، و«قاعدة في المحبة» (٦٤)، و«الأصفهانية» (٢٨١)، و«الصفدية» (٢/ ٢٣٥، ٢٦١)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٦، ١٠/ ٢٠٥، ٣٢٥)، و«الرد على المنطقيين» (٤٢٤)، و«الصواعق المرسلة» (١٤٥٧)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٠٥)، و«روضة المحبين» (٢٠٧)، وما مضى (ص: ٣٧٦، ٣٨١).

(٣) (ت، ق، د): «خالصة اللذات».

(٤) (ق، ح، ت، ن): «ذلك». وهو تحريف.

حتىٰ كأنك تعاينُهما عِيانًا؟!

وانظُر كيف دلَّ العِيانُ والحِسُّ والوجودُ علىٰ حكمة الربِّ تعالىٰ وعلىٰ صدق رسله فيما أخبَروا به من الجنَّة والنَّار!

فتأمَّل كيف قاد النَّظرُ في حكمة الله تعالىٰ إلىٰ شهادة العقول والفطر بصدق رسله، وأنَّ ما أخبَروا به تفصيلًا يدلُّ عليه العقلُ مجملًا؛ فأين هذا مِنْ مقام من أدَّاه علمُه إلىٰ المعارضة بين ما جاءت به الرُّسلُ وبين شواهد العقل وأدلَّته؟!

ولكنَّ تلك عقولٌ كادَها باريها، ووَكَلها إلىٰ أنفسها؛ فحلَّت بها عساكرُ الخِذلان من كلِّ جانب.

وحسبُك بهذا الفصل وعظيم منفعته مِنْ هذا الكتاب، والله المحمودُ المسؤولُ تمام نعمته.

فهذه كلماتٌ مختصرةٌ نافعةٌ في مسألة إيلام الأطفال لعلَّك لا تظفرُ بها في أكثر الكتب[1].

* * *

فارجع الآن إلىٰ نفسك[2]:

وفكِّر في هذه الأفعال الطَّبيعية التي جُعِلت في الإنسان، وما فيها من الحكمة والمنفعة، وما جُعِل لكلٍّ واحدٍ منها في الطَّبع من المحرِّك[3]

---

(١) وانظر: «شفاء العليل» (٥٢٤، ٦٠٠، ٦٦٦، ٦٧٩، ٦٨٨)، و«طريق الهجرتين» (٣٢٩ - ٣٣٣).

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٥٦ - ٦١)، «توحيد المفضل» (٣٥ - ٤١).

(٣) (ح، ن): «في الطبع المحرك».

والدَّاعي الذي يقتضيه ويستحثُّه:

فالجوعُ يستحِثُّ الأكلَ ويطلُبه؛ لِمَا فيه من قِوام البدن وحياته ومماته[1].

والكرىٰ يقتضي النَّوم ويستحِثُّه؛ لما فيه من راحة البدن والأعضاء وجَمام القُوىٰ وعَوْدِها إلىٰ قوَّتها حديدةً[2] غير كالَّة.

والشَّبَقُ يقتضي الجماع الذي به دوامُ النَّسل، وقضاءُ الوطر، وتمامُ اللذَّة.

فتجدُ هذه الدَّواعي تستحثُّ الإنسانَ لهذه الأمور وتتقاضاها منه بغير ٱختياره، وذلك عينُ الحكمة؛ فإنه لو كان الإنسانُ إنما يستدعي هذه المُسْتَحثَّات إذا أرادها لأوشك أن يَشْتغل عنها بما يَعْروه[3] من العوارض مدَّةً فينحلَّ بدنُه ويهلك ويترامىٰ إلىٰ الفساد وهو لا يشعر، كما إذا ٱحتاج بدنُه إلىٰ شيءٍ من الدَّواء والعلاج[4] فدافَعه وأعرض عنه حتىٰ ٱستَحكم به الدَّاءُ فأهلَكه.

فاقتضت حكمةُ اللطيف الخبير أن جُعِلت فيه بواعثُ ومُسْتَحثَّاتٌ تؤزُّه

---

(١) (ر): «فالجوع يقتضي الطُّعم الذي فيه حياة البدن وقوامه».

(٢) (ح، ت، ن): «جديدة». والمثبت من (د، ق) أولىٰ بالصواب؛ يقال: «فلانٌ حديد الفهم» أي: ذكيُّ القلب صافي الذهن. وقال تعالىٰ: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ أي: ثابتٌ نافذ. وانظر: «عمدة الحفاظ» للسمين (حدد).

(٣) (ح، ن): «يعوزه».

(٤) (د، ق، ح، ن): «والصلاح». والمثبت من (ت، ر) أشبه. والعبارة في (ض): «كما يحتاج الواحد الدواء لشيء مما يصلح به بدنه».

أزًّا إلىٰ ما فيه قِوَامه وبقاؤه ومصلحتُه، وتَرِدُ عليه بغير ٱختياره ولا ٱستدعائه، فجُعِل لكلِّ واحدٍ من هذه الأفعال محرِّكٌ من نفس الطَّبيعة يحرِّكُه ويَحْدُوه عليه.

ثمَّ ٱنظُر إلىٰ ما أُعطِيَه من القُوىٰ المختلفة التي بها قِوَامُه:

* فأُعطِي القوَّة الجاذبة[1] الطَّالبة المُسْتَحِثَّة التي تقتضي معلُومَها من الغذاء، فتأخذه وتُورِدُه علىٰ الأعضاء بحسب قبولها.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة المُمْسِكة التي تمسكُ الطَّعام وتحبسُه ريثما تُنْضِجُه الطَّبيعةُ وتُحْكِمُ طبخَه وتهيِّئه لمصارفه وتبعثُه لمستحقِّيه.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة الهاضمة التي تَصْرِفُه في البدن وتَهْضِمُه عن المعدة.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة الدَّافعة، وهي التي تدفعُ ثُفْلَه وما لا منفعة فيه، فتدفعُه وتخرجُه عن البدن لئلَّا يؤذيه[2] ويُنْهِكه.

فمن أعطاك هذه القُوىٰ عند شدَّة حاجتك إليها؟! ومن جعلها خدَمًا لك؟! ومن أعطاها أفعالها[3] واستعمل كلَّ واحدٍ منها علىٰ عملٍ غير عمل الآخر؟! ومن ألَّف بينها علىٰ تباينها حتىٰ ٱجتمعت في شخصٍ واحدٍ ومحلٍّ واحد، ولو عادىٰ بينها كان بعضها يُذْهِبُ بعضًا؟! فمن كان يَحُولُ بينه وبين ذلك؟!

فلولا القوَّةُ الجاذبةُ بِمَ كنت تتحرَّك لطلب الغذاء الذي به قِوامُ البدن؟!

---

(١) (ح، ن): «الحادية».

(٢) (ت): «يرديه».

(٣) (ن): «أعطاك أفعالها».

ولولا المُمْسِكةُ كيف كان الطَّعام يذهبُ[1] في الجوف حتىٰ تَهْضِمَه المعدة؟!

ولولا الهاضمةُ كيف كان ينطبِخُ[2] حتىٰ يَخْلُصَ منه الصَّفوُ إلىٰ سائر أجزاء البدن وأعماقه؟!

ولولا الدَّافعةُ كيف كان الثُّفْلُ المؤذي القاتلُ لو ٱنحبَس يخرجُ أوَّلًا فأوَّلًا، فيستريحُ البدن، فيخفُّ ويَنْشَط؟!

فتأمَّل كيف وُكِّلت هذه القُوىٰ بك والقيام بمصالحك.

فالبدنُ كدارٍ للمَلِك فيها حشَمُه وخدمُه، قد وكَّل بتلك الدَّار قُوَّامًا[3] يقومون بمصالحها، فبعضهم لاقتضاء حوائجها وإيرادها عليها[4]، وبعضهم لقبض الوارد وحِفظه وخَزْنه إلىٰ أن يُهيَّأ ويُصْلح، وبعضهم يقبضه فيهيِّئه ويصلحُه ويدفعُه إلىٰ أهل الدَّار ويفرِّقُه عليهم بحسب حاجاتهم، وبعضهم لكَسْح الدَّار[5] وتنظيفها وكَنْسِها من الزِّبْل والأقذار.

فالمَلِك: هو المَلِكُ الحقُّ المبينُ جلَّ جلاله، والدَّار: أنت[6]، والحَشَم والخدم: الأعضاءُ والجوارح، والقُوَّامُ عليها: هذه القُوىٰ التي

---

(١) (ر، ض): «يلبث».

(٢) (ن، ح): «يطبخ». والمثبت من (د، ق، ت، ر، ض).

(٣) في الأصول: «أقواما». تحريف. والتصحيح من (ر، ض). وستأتي على الصواب في آخر الفقرة.

(٤) (ر): «لقضاء حوائج الحشم وإيرادها عليهم».

(٥) الكَسْح: الكَنْس. وفي (ح): «لمسح الدار».

(٦) (ر، ض): «والدار هي البدن».

ذكرناها[1].

تنبيه: فرقٌ بين نظر الطَّبيب والطَّبائعيِّ في هذه الأمور، وكونه مقصورًا علىٰ النَّظر في حِفظ الصِّحة ودَفْع السَّقم، فهو ينظرُ فيها من هذه الجهة فقط= وبين نظر المؤمن العارف فيها، فهو ينظرُ فيها من جهة دلالتها علىٰ خالقها وباريها، وما له فيها من الحِكَم البالغة، والنِّعَم السَّابغة، والآلاء التي دعا العبادَ إلىٰ ذِكْرها وشُكرها.

تنبيه: تأمَّل حكمة الله عزَّ وجلَّ في الحفظ والنِّسيان الذي خَصَّ به نوعَ الإنسان وما له فيهما من الحِكم، وما للعبد فيهما من المصالح؛ فإنه لولا القوَّةُ الحافظةُ التي خُصَّ بها لدَخَل عليه الخللُ في أموره كلِّها ولم يَعْرِف ما له وما عليه، ولا ما أخذ ولا ما أعطىٰ، ولا ما سَمِع ورأىٰ، ولا ما قال ولا ما قيل له، ولا ذَكر من أحسَن إليه ولا من أساء إليه، ولا من عامله، ولا من نفَعه فيقرُب منه، ولا من ضرَّه فينأىٰ عنه، ثمَّ كان لا يهتدي الطَّريق الذي سلكه أوَّل مرَّةٍ ولو سلكه مرارًا، ولا يعرفُ[2] علمًا ولو دَرَسَه عمرَه، ولا ينتفعُ بتجربة، ولا يستطيعُ أن يعتبر شيئًا[3] علىٰ ما مضىٰ، بل كان خليقًا[4] أن ينسلخ من الإنسانيَّة أصلًا.

فتأمَّل عظيمَ المنفعة عليك في هذه الخِلال، وموقع الواحدة منهنَّ فضلًا عن جميعهنَّ.

---

(١) انظر: «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» (٨١)، و«تفصيل النشأتين» (٩٢)، و«الفوز الأصغر» لمسكويه (٩٢).

(٢) (ر): «يعقل». (ض): «يحفظ».

(٣) (ح، ن): «يعبر». (ت): «يغير».

(٤) (ض): «حقيقا».

ومِنْ أعجب النِّعم عليه نعمةُ النِّسيان؛ فإنه لولا النِّسيانُ لما سَلَا شيئًا[1]، ولا ٱنقضت له حسرة، ولا تعزَّىٰ عن مصيبة، ولا مات له حُزن، ولا بَطَل له حِقْد، ولا ٱستمتع بشيءٍ من متاع الدُّنيا مع تذكُّر الآفات، ولا رجا غفلةً من عدوٍّ ولا فترةً[2] من حاسده.

فتأمَّل نعمة الله عليه[3] في الحفظ والنِّسيان مع ٱختلافهما وتضادِّهما وجعَل له[4] في كلِّ واحدٍ منهما ضربًا[5] من المصلحة.

تنبيه: تأمَّل هذا الخُلق الذي خُصَّ به الإنسانُ دون جميع الحيوان، وهو خُلق الحياء الذي هو مِنْ أفضل الأخلاق وأجلِّها، وأعظمها قدرًا، وأكثرها نفعًا، بل هو خاصَّةُ الإنسانيَّة، فمن لا حياء فيه ليس معه من الإنسانيَّة إلا اللحمُ والدَّمُ وصورتهما الظَّاهرة، كما أنه ليس معه من الخير شيء.

ولولا هذا الخُلُقُ لم يُقْرَ الضيف، ولم يُوفَ بالوعد، ولم تؤدَّ أمانة، ولم تُقْضَ لأحدٍ حاجة، ولا تحرَّىٰ الرجلُ الجميلَ فآثره والقبيحَ فتنكَّبه[6]،

---

(١) أي: نَسِيَه وطابت نفسُه بعد فراقه.

(٢) مهملة في (د). (ق، ح، ن): «نقمة»، تحريف. وسقطت من (ت). والمثبت من (ر، ض) أشبه. وانظر: «بدائع الفوائد» (٧٦٨، ٧٧٢).

(٣) «عليه» ليست في (ح، ن).

(٤) كذا في الأصول و(ر، ض)، لكن السياق فيهما: «أفلا ترىٰ كيف جعل في الإنسان الحفظ والنسيان وهما مختلفان متضادان، وجعل له...»، فغيَّر المصنف صدر الجملة الأولى وسها عن إصلاح الثانية، ولو قال: «وجعله» لاستقام سياق الكلام.

(٥) (ن): «ضرب».

(٦) مهملة في (د). (ق، ح، ن): «فسلبه»، وهو تحريفٌ عن المثبت من (ر، ض). والجملة برمتها ساقطة من (ت).

ولا سَتَر له عورةً، ولا ٱمتنع من فاحشة.

وكثيرٌ من النَّاس لولا الحياءُ الذي فيه لم يؤدِّ شيئًا من الأمور المفترَضة عليه، ولم يَرْعَ لمخلوقٍ حقًّا، ولم يَصِل له رَحِمًا، ولا برَّ له والدًا[1]؛ فإنَّ الباعث علىٰ هذه الأفعال إمَّا دينيٌّ ـ وهو رجاءُ عاقبتها الحميدة ـ، وإمَّا دنيويٌّ عاديٌّ[2] ـ وهو حياءُ فاعلها من الخلق ـ؛ فقد تبيَّن أنه لولا الحياءُ إمَّا من الخالق أو من الخلائق لم يفعلها صاحبُها.

وفي التِّرمذي[3] وغيره مرفوعًا: «**ٱستحيُوا من الله حقَّ الحياء**»، قالوا: وما حقُّ الحياء؟ قال: «**أن تحفظ الرَّأسَ وما حوىٰ، والبطنَ وما وعىٰ، وتذكُر المقابرَ والبِلىٰ**».

وقال ﷺ: «**إذا لم تستَحِ فاصنع ما شئت**»[4].

---

(١) (ت): «ولا بر له والدا ولا ولدا».

(٢) في طرة (ح) إشارةٌ إلىٰ أن في نسخة: «دنيَوي علوي»، وهي تحريف.

(٣) (٢٤٥٨)، و«مسند أحمد» (١/ ٣٨٧)، وأبي يعلىٰ (٥٠٤٧)، والبزار (٢٠٢٥)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعودٍ بإسنادٍ ضعيف، والأشبه أنه موقوف.
قال الترمذي: «هذا حديثٌ إنما نعرفه من هذا الوجه». وصححه الحاكم (٤/ ٣٢٣)، ولم يتعقبه الذهبي.
وروي مرفوعًا من وجوه أخرىٰ لا يصحُّ منها شيء.
وانظر: «المجروحين» (١/ ٣٧٧)، و«الميزان» (١/ ٥، ٢/ ٣٠٦)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (٣/ ٣٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٨٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

وأصحُّ القولين فيه قولُ أبي عبيدٍ[1] والأكثرين أنه تهديد[2]؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا﴾ [المرسلات: ٤٦].

وقالت طائفة: هو إذنٌ وإباحة[3]، والمعنىٰ: أنك إذا أردتَ أن تفعل فعلًا فانظر قبل فعله، فإن كان مما يُستحيىٰ فيه من الله ومن النَّاس فلا تفعلْه وإن كان مما لا يُستحيىٰ منه فافعلْه فإنه ليس بقبيح.

وعندي أنَّ هذا الكلام صورتُه صورةُ الطَّلب، ومعناه معنىٰ الخبر[4]، وهو في قوَّة قولهم: «من لا يستحي صَنَعَ ما يشتهي»؛ فليس بإذنٍ ولا هو مجرَّد تهديد، وإنما هو في معنىٰ الخبر، والمعنىٰ: أنَّ الرَّادع عن القبيح إنما هو الحياء، فمن لم يَسْتح فإنه يصنعُ ما شاء.

وأخرجَ هذا المعنىٰ[5] في صيغة الطَّلب لنكتةٍ بديعةٍ جدًّا[6]؛ وهي أنَّ

---

(١) الذي في كتابه «غريب الحديث» (٢/ ٣٣١، ٣٣٢)، ونقله عنه الخطابي: أن هذا أمرٌ بمعنىٰ الخبر. وهو القول الثالث الذي اختاره المصنف.

(٢) وبه قال ثعلب، كما في «غريب الحديث» للخطابي (١/ ١٥٦). وانظر: «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٩٨)، و«الفتح» (٦/ ٥٢٣، ١٠/ ٥٢٣).

(٣) حكاه المصنف في «الداء والدواء» (١٦٩) عن الإمام أحمد. وذكره الحليمي في «المنهاج» (٣/ ٢٣٢) مع القول الثالث، وقال: «وكلاهما حسنٌ وحق».

(٤) وهذا قول أبي عبيد كما تقدم، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ٣٦٥)، ومحمد بن نصر كما في «جامع العلوم والحكم» (٣٧٦). وقد ساقه المصنف في «الداء والدواء» بيانًا لمعنىٰ التهديد، وفرَّق بينهما هنا، وهو أجود.

(٥) (ح، ن): «وإخراج هذا المعنىٰ».

(٦) انظر: «بدائع الفوائد» (١٨٢).

للإنسان آمِرَين وزاجِرَين: فله آمرٌ وزاجرٌ من جهة الحياء، فإذا أطاعه ٱمتنع من فعل كلِّ ما يشتهي، وله آمرٌ وزاجرٌ من جهة الهوىٰ والشهوة والطَّبيعة، فمن لم يُطِع آمِرَ الحياء وزاجِرَه أطاع آمِرَ الهوىٰ والشهوة ولا بدَّ؛ فإخراجُ الكلام في قالب الطَّلب يتضمَّنُ هذا المعنىٰ دون أن يقال: من لا يستحي يصنعُ ما يشتهي.

تنبيه: تأمَّل نعمة الله علىٰ الإنسان بالبيانَيْن: البيان النُّطقيِّ، والبيان الخطِّيِّ، وقد ٱعتدَّ بهما سبحانه في جملة ما ٱعتدَّ به مِنْ نِعَمه علىٰ العبد؛ فقال تعالىٰ في أوَّل سورةٍ أنزلت علىٰ رسوله ﷺ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ (١) خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ (٢) ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ (٣) ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

فتأمَّل كيف جمع في هذه الكلمات مراتبَ الخلق كلَّها، وكيف تضمَّنت مراتبَ الموجودات الأربعة بأوجز لفظٍ وأوضحه وأحسنه:

* فذكر أوَّلًا عمومَ الخَلق، وهو إعطاءُ الوجود الخارجيِّ.

* ثمَّ ذكر ثانيًا خصوصَ خَلق الإنسان؛ لأنَّ موضع العِبرة[1] والآية فيه عظيمة، ومن شُهوده عن ما فيه محض تعدُّد النِّعم[2].

وذكر مادَّة خَلقه هاهنا من العَلقة، وفي سائر المواضع يذكُر ما هو سابقٌ عليها، إمَّا مادَّةً أصليَّةً وهو التُّرابُ أو الطِّين أو الصَّلصالُ كالفخَّار، وإمَّا مادَّة الفرع وهو الماءُ المَهين، وذكر في هذا الموضع أوَّل مباديء تعلُّق التَّخليق

---

(١) (ح، ن): «لأنه موضع العبرة». والمثبت أصح.

(٢) كذا في الأصول.

به وهي العَلقة؛ فإنه كان قبلها نطفة، فأوَّلُ ٱنتقالها إنما هو إلىٰ العَلقة.

* ثمَّ ذكر ثالثًا التعليمَ بالقلم الذي هو من أعظم نِعَمه علىٰ عباده؛ إذ به تُخَلَّدُ العلوم، وتثبتُ الحقوق، وتُعْلَمُ الوصايا، وتُحْفظُ الشهادات، ويُضْبطُ حسابُ المعاملات الواقعة بين النَّاس، وبه تقيَّدُ أخبارُ الماضين للباقين، وأخبارُ الباقين للَّاحقين[1].

ولولا الكتابةُ لانقطعت أخبارُ بعض الأزمنة عن بعض، ودَرَسَت السُّنن[2]، وتخبَّطت الأحكام، ولم يَعْرِف الخلَفُ مذاهبَ السَّلف، وكان يعظُم الخللُ الدَّاخلُ علىٰ النَّاس في دينهم ودنياهم؛ لِمَا يعتريهم من النِّسيان الذي يمحو صُوَر العلم من قلوبهم، فجَعَل لهم الكتابَ وعاءً حافظًا للعلم من الضياع، كالأوعية التي تحفظُ الأمتعة من الذَّهاب والبطلان.

فنعمةُ الله عزَّ وجلَّ بتعليم القلم[3] مِنْ أجلِّ النِّعم، والتعليمُ به وإن كان مما يتخلَّصُ إليه الإنسانُ بالفطنة والحيلة فإنَّ الذي بلغ به ذلك وأوصله إليه عطيَّةٌ وهبها الله منه، وفضلٌ أعطاه الله إياه، وزيادةٌ في خَلْقه وفضيلة[4]؛ فهو الذي علَّمه الكتابة، وإن كان هو المتعلِّم ففعلُه فعلُ مُطاوعٍ لتعليم الذي علَّم بالقلم؛ فإنه علَّمه فتعلَّم، كما أنه علَّمه الكلام فتكلَّم.

هذا، ومن أعطاه الذِّهن الذي يَعِي به، واللسانَ الذي يُتَرْجِمُ به، والبنانَ الذي يَخُطُّ به؟! ومن هيَّأ ذهنَه لقبول هذا التعليم دون سائر الحيوانات؟!

---

(١) «وأخبار الباقين للاحقين» ليست في (ح، ن).

(٢) أي: ذَهَبَت ومُحِيَت آثارها. وفي (ح، ت، ن): «السنين».

(٣) (ح، ن): «بتعليم القلم بعد القرآن».

(٤) (ح، ن): «وفضله».

ومن الذي أنطق لسانه، وحرَّك بنانه؟! ومن الذي دَعَمَ البنانَ بالكفِّ، ودَعَمَ الكفَّ بالسَّاعد؟!

فكم لله من آيةٍ نحنُ غافلون عنها في التعليم بالقلم!

فقِف وقفةً في حال الكتابة، وتأمَّل حالك وقد أمسكتَ القلمَ وهو جماد، ووضعتَه علىٰ القرطاس وهو جماد، فيتولَّدُ من بينهما أنواعُ الحِكَم، وأصنافُ العلوم، وفنونُ المراسلات والخُطب، والنَّظم والنَّثر، وجوابات المسائل!

فمن الذي أجرىٰ تلك المعاني[1] علىٰ قلبك ورَسَمها[2] في ذهنك، ثمَّ أجرىٰ العبارات الدَّالَّة عليها علىٰ لسانك، ثمَّ حرَّك بها بنانك حتىٰ صارت نقشًا عجيبًا، معناه أعجبُ مِنْ صورته، فتقضي به مآربك وتبلُغ[3] به حاجةً في صدرك، وترسله إلىٰ الأقطار النَّائية والجهات المتباعدة فيقومُ مقامَك، ويُتَرْجِمُ عنك، ويتكلَّمُ علىٰ لسانك، ويقومُ مقام رسولك، ويُجْدِي عليك ما لا يُجْدِي من ترسلُه= سوىٰ من علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم؟!

والتعليمُ بالقلم يستلزمُ المراتبَ الثلاثة: مرتبة الوجود الذِّهنيِّ، والوجود اللفظيِّ، والوجود الرَّسميِّ.

فقد دلَّ التعليمُ بالقلم علىٰ أنه سبحانه هو المعطي لهذه المراتب، ودلَّ قولُه: ﴿خَلَقَ﴾ علىٰ أنه يعطي الوجود العينيَّ؛ فدلَّت هذه الآياتُ ــ مع

---

(١) (د، ق، ح، ن): «فلك المعاني».

(٢) (ت): «ورتبها».

(٣) (ح، ن): «وتقضي».

ٱختصارها ووجازتها وفصاحتها ـ علىٰ أنَّ مراتبَ الوجود بأسرها مسندةٌ إليه تعالىٰ خلقًا وتعليمًا.

وذكر خَلقَين وتعليمَين: خَلقًا عامًّا وخَلقًا خاصًّا، وتعليمًا خاصًّا وعامًّا.

وذكر مِنْ صفاته هاهنا: ٱسمَ ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ الذي فيه كلُّ خيرٍ وكلُّ كمال؛ فله كلُّ كمالٍ وُصِف[1]، ومنه كلُّ خيرٍ فُعِل[2]، فهو الأكرمُ في ذاته وأوصافه وأفعاله، وهذا الـخَلقُ والتعليمُ إنما نشأ مِنْ كرمه وبِرِّه وإحسانه، لا من حاجةٍ دَعَتْهُ إلىٰ ذلك، وهو الغنيُّ الحميد.

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ـ ٤]، دلَّت هذه الكلماتُ علىٰ إعطائه سبحانه مراتبَ الوجود بأسرها:

* فقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ إخبارٌ عن الإيجاد الخارجيِّ العَينيِّ، وخَصَّ الإنسانَ بالـخَلق لِـمَا تقدَّم.

* وقوله: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ إخبارٌ عن إعطاء الوجود العلميِّ الذِّهنيِّ؛ فإنما تعلَّم الإنسانُ القرآنَ بتعليمه، كما أنه إنما صار إنسانًا بخَلقه، فهو الذي خلقه وعلَّمه.

* ثمَّ قال: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ ، والبيانُ هنا يتناولُ مراتبَ ثلاثةً كلٌّ منها يسمَّىٰ بيانًا:

---

(١) (ق): «وصفا».

(٢) (ق، د): «فعلا».

أحدها: البيانُ الذِّهنيُّ الذي يميِّز فيه بين المعلومات.

الثاني: البيانُ اللفظيُّ الذي يعبِّر به عن تلك المعلومات ويُتَرْجِمُ عنها فيها[1] غيره.

الثالث: البيانُ الرَّسميُّ الخطِّيُّ الذي يرسُم به تلك الألفاظ، فتَبِينُ للنَّاظر معانيها كما تَبِينُ للسَّامع معاني الألفاظ.

فهذا بيانٌ للعَين، وذاك بيانٌ للسَّمع، والأوَّلُ بيانٌ للقلب.

وكثيرًا ما يجمعُ سبحانه بين هذه الثَّلاثة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ويذُمُّ من عَدِم الانتفاع بها في ٱكتساب الهدىٰ والعلم النَّافع؛ كقوله: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨]، وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]. وقد تقدَّم بسطُ هذا المعنىٰ[2].

تنبيه: تأمَّل حكمة اللطيف الخبير فيما أعطىٰ الإنسانَ علمَه[3] بما فيه صلاحُ معاشه ومعاده، ومَنَعَ عنه علمَ ما لا حاجة له به، فجهلُه به لا يضرُّ، وعلمُه به لا ينتفعُ به ٱنتفاعًا طائلًا.

---

(١) كذا في الأصول. ولعلها: فيفهمها.

(٢) (ص: ٢٩٣، ٥٥٢). وفي (ن، ح): «وقد تقدم البسط لهذا الكلام».

(٣) (ر، ض): «فكِّر فيما أعطي الإنسانُ علمَه وما مُنِع منه». وسيأتي قوله: «ثم منعهم سبحانه علم ما سوى ذلك مما ليس من شأنهم ولا فيه مصلحة لهم».

ثمَّ يسَّر عليه طرق ما هو محتاجٌ إليه من العلم أتمَّ تيسير، وكلَّما كانت حاجتُه إليه من العلم أعظمَ كان تيسيرُه إياه عليه أتمَّ.

فأعطاه معرفةَ خالقه وبارئه ومبدعه سبحانه، والإقرارَ به، ويسَّر عليه طرق هذه المعرفة؛ فليس في العلوم ما هو أجلُّ منها ولا أظهرُ عند العقل والفطرة، وليس في طرق العلوم التي تُنالُ بها أكثرُ من طرقها، ولا أدلُّ ولا أبينُ ولا أوضح؛ فكلُّ ما تراه بعينك أو تسمعُه بأذنك أو تَعْقِلُه بقلبك، وكلُّ ما يخطرُ ببالك، وكلُّ ما نالته[1] حاسَّةٌ من حواسِّك؛ فهو دليلٌ على الرَّبِّ تبارك وتعالى.

فطرقُ العلم بالصَّانع فطريَّةٌ ضروريَّة، ليس في العلوم أجلُّ منها، وكلُّ ما ٱستُدِلَّ به على الصَّانع فالعلمُ بوجوده أظهرُ مِنْ دلالته؛ ولهذا قالت الرسلُ لأممهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ فخاطَبوهم مخاطبةَ من لا ينبغي أن يخطُر له شكٌّ ما في وجود الله سبحانه.

ونَصَب من الأدلَّة على وجوده ووحدانيَّته وصفات كماله الأدلَّة على ٱختلاف أنواعها، ولا يطيقُ حصرَها إلا الله.

ثمَّ رَكَز ذلك في الفطرة، ووضَعه في العقل جملة.

ثمَّ بَعَث الرُّسل مذكِّرين به، ولهذا يقول تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١]، وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ

(١) (ت): «تناله». (ح، ن): «ناله».

مُعۡرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، وهو كثيرٌ في القرآن، ومفصِّلين[١] لما في الفطرة والعقل من العلم به جملة.

فانظر كيف وُجِد الإقرارُ به، وبتوحيده، وصفات كماله، ونُعوت جلاله، وحكمته في خلقه وأمره المقتضية إثباتَ رسالة رسله، ومجازاةَ المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته= مُودَعًا في الفطرة مركوزًا فيها.

فلو خُلِّيت علىٰ ما خُلِقت عليه لم يَعْرِض لها ما يفسدُها ويحوِّلها ويغيِّرها عما فُطِرَت عليه= لأقرَّت[٢] بوحدانيَّته ووجوب شكره وطاعته، وبصفاته وحكمته في أفعاله، وبالثَّواب والعقاب، ولكنَّها لما فَسَدَت وانحرفت عن المنهج الذي خُلِقت عليه، أنكَرت ما أنكَرت، وجَحَدَت ما جَحَدَت.

فبعث الله رسلَه مذكِّرين لأصحاب الفطر الصَّحيحة السَّليمة، فانقادوا طوعًا واختيارًا، ومحبَّةً وإذعانًا، بما جَعَل مِنْ شواهد ذلك في قلوبهم، حتىٰ إنَّ منهم من لم يسأل عن المعجزة والخارِق[٣]، بل عَلِم صحَّة الدَّعوة مِنْ ذاتها، وعَلِم أنها دعوةُ حقٍّ برهانُها فيها، ومُعْذِرين[٤] ومقيمين البينة علىٰ أصحاب الفطر الفاسدة؛ لئلَّا تحتجَّ علىٰ الله بأنه ما أرشدها ولا هداها؛ فيحقَّ القولُ عليها بإقامة الحجَّة[٥]، فلا يكونُ سبحانه ظالمًا لها بتعذيبها

---

(١) معطوفٌ علىٰ قوله: «ثم بعث الرسل مذكرين به».

(٢) (ت، ن): «ولأقرت». وهو خطأ.

(٣) (ت): «والخارقة».

(٤) معطوفٌ علىٰ قوله: «فبعث الله رسله مذكرين».

(٥) (ت): «الحجج». (ح): «بعد إقامة الحجة».

وإشقائها. وقد بيَّن ذلك سبحانه في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩ – ٧٠].

فتأمَّل كيف ظهرت معرفةُ الله والشهادةُ له بالتوحيد، وإثباتُ أسمائه وصفاته، ورسالة رسله، والبعث للجزاء= مسطورةً مثبتةً في الفطرة، ولم يكن ليعرف بها أنها ثابتةٌ في فطرته، فلمَّا ذكَّرته الرسلُ ونبَّهته رأىٰ ما أخبروه به مستقرًّا في فطرته، شاهدًا به عقلُه، بل وجوارحُه ولسانُ حاله.

وهذا أعظمُ ما يكونُ من الإيمان، وهو الذي كتبه سبحانه في قلوب أوليائه وخاصَّته، فقال: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فتدبَّر هذا الفصل فإنه من الكنوز في هذا الكتاب، وهو حقيقٌ بأن تثنىٰ عليه الخناصِر، ولله الحمدُ والمنَّة.

والمقصودُ أنَّ الله سبحانه أعطىٰ العبدَ من هذه المعارف وطُرقها ويسَّرها عليه ما لم يُعْطِه من غيرها؛ لعِظَم حاجته في معاشه ومعاده إليها، ثمَّ وضع في العقل من الإقرار بحُسْن شرعه ودينه الذي هو ظلُّه في أرضه، وعدلُه بين عباده، ونورُه في العالم، ما لو ٱجتمعت عقولُ العالمين كلِّهم فكانوا علىٰ أعقل رجلٍ[1] واحدٍ منهم لما أمكنَهم أن يقترحوا شيئًا أحسنَ منه، ولا أعدل، ولا أصلح، ولا أنفعَ للخليقة في معاشها ومعادها.

فهو أعظمُ آياته، وأوضحُ بيِّناته، وأظهرُ حُجَجه علىٰ أنه الله الذي لا إله إلا هو، وأنه المتَّصفُ بكلِّ كمال، المنزَّهُ عن كلِّ عيبٍ ومثال، فضلًا عن أن

---

(١) (ت): «علىٰ عقل رجل».

يحتاج إلىٰ إقامة شاهدٍ مِنْ خارجٍ عليه بالأدلَّة والشواهد، لتكثير[1] طرق الهدىٰ، وقطع المعذرة، وإزاحة العلَّة والشُّبهة؛ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

فأثبتَ في الفطرة حُسْنَ العدل، والإنصاف، والصِّدق، والبِرِّ، والإحسان، والوفاء بالعهد، والنَّصيحة للخلق، ورحمة المسكين، ونصرة المظلوم، ومواساة أهل الحاجةِ والفاقة، وأداء الأمانات، ومقابلة الإحسان بالإحسان والإساءة بالعفو والصَّفح، والصَّبر في مواطن الصَّبر، والبذل في مواطن البذل، والانتقام في موضع الانتقام، والحِلْم في موضع الحِلْم، والسَّكينة، والوقار، والرَّأفة، والرِّفق، والتَّودُّد[2] في حُسْن الأخلاق[3]، وجميل المعاشرة مع الأقارب والأباعد، وسَتْر العورات، وإقالة العثرات، والإيثار عند الحاجات، وإغاثة اللهفات، وتفريج الكربات، والتَّعاون علىٰ أنواع الخير والبرِّ، والشَّجاعة، والسَّماحة، والبصيرة، والثَّبات، والعزيمة، والقوَّة في الحقِّ، واللين لأهله، والشِّدَّة علىٰ أهل الباطل، والغلظة عليهم، والإصلاح بين النَّاس، والسَّعي في إصلاح ذات البَيْن، وتعظيم من يستحقُّ التعظيم، وإهانة من يستحقُّ الإهانة، وتنزيل النَّاس منازلهم، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وأخذِ ما سَهُل عليهم وطوَّعت به أنفسُهم من الأعمال والأموال والأخلاق، وإرشاد ضالِّهم، وتعليم جاهلهم، واحتمال جَفْوتهم، واستواء قريبهم وبعيدهم في الحقِّ؛ فأقربهم إليه أولاهم بالحقِّ وإن كان بعيدًا، وأبعدُهم عنه أبعدُهم من الحقِّ وإن كان حبيبًا قريبًا.

---

(١) (ق): «لتكثر». (ت): «ليكثر». ومهملة في (د).

(٢) (ت، ق): «والمودة». (ت): «والتودة».

(٣) كذا في الأصول. وفي (ط): «والتؤدة، وحسن الأخلاق».

إلىٰ غير ذلك مِنْ معرفة العدل[1] الذي وضعه بينهم في المعاملات والمناكحات والجنايات، وما أودع في فِطرهم مِنْ حُسْن شكره وعبادته وحده لا شريك له، وأنَّ نِعَمه عليهم توجبُ بذل قدرتهم وطاقتهم في شكره والتقرُّب إليه وإيثاره علىٰ ما سواه، وأثبت في الفِطر عِلْمَها[2] بقبح أضداد ذلك.

ثمَّ بعث رسله في الأمر بما أثبت في الفِطر حُسْنَه وكماله، والنَّهي عمَّا أثبت فيها قبحَه وعيبه وذمَّه.

فطابقت الشريعةُ المنزَّلةُ للفطرة المكمِّلة مطابقةَ التفصيل لجملته، وقامت شواهدُ دينه في الفطرة تنادي للإيمان: حيَّ علىٰ الفلاح!، وصدَّعت تلك الشواهدُ والآياتُ دياجي ظُلَم الإباء[3] كما صدَّع الليلَ ضوءُ الصَّباح، وقَبِل حاكمُ الشريعة شهادةَ العقل والفطرة لـمَّا كان الشاهدُ غير متَّهمٍ ولا معرَّضٍ للجِرَاح[4].

فصل[5]

وكذلك أعطاهم من الأمور المتعلِّقة بصلاح معاشهم ودنياهم بقَدْر حاجاتهم؛ كعلم الطبِّ والحساب، وعلم الزِّراعة والغِرَاس[6]، وضروب

(١) (د، ت، ح، ن): «العقل». (ق): «العاقل». والمثبت أشبه.

(٢) «علمها» ليست في (ت). وفي (د، ن، ق): «عليها».

(٣) كذا في الأصول. والإباء: الامتناع مع تكرُّهٍ واستعصاء.

(٤) (ت): «للجرح». والمثبت أنسبُ للفاصلة.

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٦٠)، «توحيد المفضل» (٤١).

(٦) (ق): «الغرس». (ر، ح): «الغراسة».

الصَّنائع، واستنباط المياه، وعَقْد الأبنية، وصَنْعة السُّفن، واستخراج المعادن وتهيئتها لما يرادُ منها، وتركيب الأدوية، وصَنْعة الأطعمة، ومعرفة ضروب الحِيَل في صيد الوحش والطَّير ودوابِّ الماء، والتصرُّف في وجوه التِّجارات، ومعرفة وجوه المكاسب، وغير ذلك مما فيه قيامُ معاشهم[1].

ثمَّ منعَهم سبحانه عِلْمَ ما سوىٰ ذلك مما ليس مِنْ شأنهم، ولا فيه مصلحةٌ لهم، ولا نشأتُهم قابلةٌ له؛ كعِلْم الغيب، وعِلْم ما كان وكلِّ ما يكون، والعلم بعدد القَطْر وأمواج البحر وذرَّات الرِّمال ومَساقط[2] الأوراق، وعدد الكواكب ومقاديرها، وعِلْم ما فوق السَّموات[3] وما تحت الثَّرىٰ، وما في لُجَج البحار وأقطار العالم، وما يُكِنُّه الناسُ في صدورهم، وما تحملُ كلُّ أنثىٰ وما تَغِيضُ الأرحامُ وما تزداد، إلىٰ سائر ما حَجَبَ[4] عنهم علمَه؛ فمن تكلَّف معرفة ذلك فقد ظلم نفسَه، وبَخَسَ من التَّوفيق حظَّه، ولم يحصل إلا علىٰ الجهل المركَّب والخيال الفاسد في أكثر أمره.

وجرت سنَّةُ الله وحكمتُه أنَّ هذا الضربَ من النَّاس أجهلُهم بالعلم النَّافع وأقلُّهم صوابًا؛ وترىٰ[5] عند من لا يرفعون به رأسًا من الحِكَم والعلم الحقِّ النَّافع ما لا يخطرُ ببالهم أصلًا، وذلك مِنْ حكمة الله في خلقه وهو العزيزُ الحكيم.

---

(١) (ح، ن): «معايشهم».

(٢) (ح، ن): «وساقط».

(٣) (ح): «ما في السموات».

(٤) (ح، ن): «عزب».

(٥) (ت، ق): «فيرىٰ». ومهملة في (د).

ولا يعرفُ هذا إلا من اطّلع علىٰ ما عند القوم من أنواع الخيال، وضروب المُحال، وفُنون الوساوس والهوىٰ[1]، والهَوَس والخَبْط، وهم يحسبون أنهم علىٰ شيء[2]، ألا إنهم هم الكاذبون[3].

فالحمدُ لله الذي منَّ علىٰ المؤمنين ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فصل[4]

ومن حكمته سبحانه ما منعهم من العلم، علمِ السَّاعة[5] ومعرفة آجالهم، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يحتاجُ إلىٰ نظر.

فلو عرف الإنسانُ مقدار عمره؛ فإن كان قصيرَ العمر لم يتهنَّأ بالعيش، وكيف يتهنَّأ به وهو يترقَّبُ الموت في ذلك الوقت؟! فلولا طولُ الأمل لخرِبَت الدُّنيا، وإنما عمارتُها بالآمال.

وإن كان طويلَ العمر ـ وقد تحقَّق ذلك ـ فهو واثقٌ بالبقاء، فلا يبالي بالانهماك في الشهوات والمعاصي وأنواع الفساد، ويقول: إذا قَـرُبَ

---

(١) «والهوىٰ» ليست في (ق).

(٢) (ت): «وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا علىٰ شيء».

(٣) كأن المصنف رحمه الله تعالىٰ يقصد بهؤلاء القوم من الناس: أهل التنجيم. وسيفصِّل الردَّ عليهم فيما يأتي.

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٦١)، «توحيد المفضل» (٤١ ـ ٤٣).

(٥) (ق): «من علم الساعة».

الوقتُ[1] أحدثتُ توبةً. وهذا مذهبٌ لا يرتضيه الله تعالىٰ عزَّ وجلَّ من عباده، ولا يقبلُه منهم[2]، ولا يصلُح عليه أحوالُ العالم، ولا يصلُح العالم إلا علىٰ هذا الذي ٱقتضته حكمتُه وسبق في علمه.

فلو أنَّ عبدًا من عبيدك عمل علىٰ أن يُسْخِطك أعوامًا ثمَّ يرضيك ساعةً واحدةً إذا تيقَّن أنه صائرٌ إليك لم تَقْبَل منه، ولم يفُز لديك بما يفوزُ به من همُّه رضاك[3].

وكذا سنةُ الله عزَّ وجلَّ أنَّ العبد إذا عاين الانتقال إلىٰ الله تعالىٰ لم تنفعه توبةٌ ولا إقلاع؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔنَ﴾ [النساء: ١٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ (٨٤) فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ٨٤ – ٨٥].

والله تعالىٰ إنما يغفرُ للعبد إذا كان وقوعُ الذَّنب منه علىٰ وجه غلبة الشَّهوة وقوَّة الطَّبيعة، فيُواقِعُ الذَّنبَ مع كراهته له من غير إصرارٍ[4] في نفسه، فهذا تُرجىٰ له مغفرةُ الله وصفحُه وعفوُه؛ لعلمه تعالىٰ بضعفه وغلبة شهوته له، وأنه يرىٰ كلَّ وقتٍ[5] ما لا صبر له عليه، فهو إذا واقع الذَّنبَ

---

(١) «الوقت» ليست في (ت).

(٢) (ح، ن): «ولا يقبل منهم».

(٣) (ت): «مرضاتك». (د، ق): «برضاك».

(٤) (ت): «إضمار». (ح، ن): «احتراز».

(٥) (ت): «كل ساعة».

واقعَه مواقعةَ ذليلٍ منكسرٍ خاضعٍ لربِّه خائفٍ منه، يَعْتَلِجُ في صدره شهوةُ النفس الذَّنبَ وكراهةُ[1] الإيمان له؛ فهو يجيبُ داعي النفس تارةً وداعي الإيمان تارات[2].

فأمَّا من بنىٰ أمرَه علىٰ أن لا يَعِفَّ عن ذنب[3]، ولا يقدِّم خوفًا، ولا يدَع لله شهوةً وهو فَرِحٌ مسرورٌ يضحكُ ظهرًا لبطنٍ إذا ظفر بالذَّنب، فهذا الذي يُخافُ عليه أن يُحال بينه وبين التَّوبة، ولا يوفَّق لها؛ فإنه مِنْ معاصيه وقبائحه علىٰ نقدٍ عاجلٍ يتقاضاه سلفًا وتعجيلًا، ومِنْ توبته وإيابه ورجوعه إلىٰ الله علىٰ دَينٍ مؤجَّلٍ إلىٰ انقضاء الأجل.

وإنما كان هذا الضَّربُ من النَّاس يُحالُ بينهم وبين التَّوبة غالبًا لأنَّ النُّزوع عن اللذَّات والشهوات إلىٰ مخالفة الطَّبع والنفس ـ والاستمرار علىٰ ذلك ـ شديدٌ علىٰ النفس، صعبٌ عليها، أثقلُ من الجبال عليها، ولا سيَّما إذا انضاف إلىٰ ذلك ضعفُ البصيرة، وقلَّةُ النَّصيب من الإيمان، فنفسُه لا تطوِّعُ له[4] أن يبيع نقدًا بنسيئةٍ ولا عاجلًا بآجل، كما قال بعضُ هؤلاء وقد سُئل: أيما أحبُّ إليك درهمٌ اليوم أو دينارٌ غدًا؟ فقال: لا هذا ولا هذا، ولكن ربعُ درهمٍ من أوَّل أمس!

فحرامٌ علىٰ هؤلاء أن يوفَّقوا للتَّوبة إلا أن يشاء الله.

---

(١) (ح، ن): «شهوة النفس وكراهة». (ت): «شهوة النفس الذنب وكراهته».

(٢) (ت، ح): «تارة».

(٣) (ح): «يقف عن ذنب». (ن): «يقف عن ذلك عن ذنب».

(٤) (ق): «تطاوع له».

فإذا بلغ العبدُ حدَّ الكِبَر، وضَعُف نظرُه[1]، ووَهَت قُواه[2]، وقد أوجبت له تلك الأعمالُ قوَّةً في غيِّه، وضعفًا في إيمانه، صارت كالمَلَكة له بحيثُ لا يتمكَّنُ من تركها؛ فإنَّ كثرة المزاولات تعطي المَلَكات، فتبقىٰ للنفس هيئةٌ راسخةٌ ومَلَكةٌ ثابتةٌ في الغيِّ والمعاصي، وكلَّما صَدَر منه واحدٌ منها أثَّر أثرًا زائدًا علىٰ أثر ما قبله، فيقوىٰ الأثران، وهلمَّ جرًّا، فيهجُم عليه الضَّعفُ والكِبَر ووهنُ القوَّة علىٰ هذه الحال، فينتقلُ إلىٰ الله بنجاسته وأوساخه وأدرانه لم يتطهَّر للقدوم علىٰ الله، فما ظنُّه بربِّه؟!

ولو أنه تاب وأناب وقت القدرة والإمكان لقُبِلت توبتُه، ومُحِيَت سيِّئاتُه، ولكن حِيلَ بينهم وبين ما يشتهون. ولا شيء أشهىٰ لمن انتقل إلىٰ الله علىٰ هذه الحال من التَّوبة، ولكن فرَّط في أداء الدَّين حتىٰ نَفِد المال، ولو أدَّاه وقت الإمكان لقَبِله ربُّه، وسيعلمُ المسوِّفُ المفرِّطُ[3] أيَّ ديَّانٍ ادَّان! وأيَّ غريمٍ يتقاضاه يوم يكونُ الوفاءُ من الحسنات، فإن فَنِيَت فبحملِ[4] السَّيئات!

فبانَ أنَّ من حكمة الله[5] ونِعَمه علىٰ عباده أن ستر عنهم مقاديرَ آجالهم، ومبلَغ أعمارهم، فلا يزالُ الكيِّسُ يترقَّبُ الموتَ وقد وضعه بين عينيه، فينكفُّ عمَّا يضرُّه في معاده، ويجتهدُ فيما ينفعُه ويُسَرُّ به عند القُدوم.

---

(١) (ح، ن): «وضعفت بصيرته». وسقطت من (ت).

(٢) (ت): «ووهنت قواه». (ت): «وذهب قوته».

(٣) (ت، ح، ن): «المسرف والمفرط». والجملة ساقطة من (ق).

(٤) مهملة في (د). (ح، ق): فيحمل». (ت، ن): «فتحمل».

(٥) (ن): «أن حكمة الله».

فإن قلت: فما هو مع ذلك[1] قد غُيِّبَ عنه مقدارُ أجله، وهو يترقَّبُ الموتَ في كلِّ ساعة، ومع ذلك يُقارِفُ الفواحشَ وينتهكُ المحارم، فأيُّ فائدةٍ وحكمةٍ حصلت بستر أجله عنه؟![2].

قيل: لَعَمْرُ الله إنَّ الأمر كذلك، وهو الموضعُ الذي حيَّر ألبابَ العقلاء[3]، وافترق النَّاسُ لأجله فِرَقًا شتىٰ:

* ففرقةٌ أنكرت الحكمةَ وتعليلَ أفعال الرَّبِّ جملة، وقالوا بالجَبْر المحض، وسدُّوا علىٰ أنفسهم الباب وقالوا: لا تُعلَّلُ أفعالُ الرَّبِّ تعالىٰ، ولا هي مقصودٌ بها مصالحُ العباد، وإنما مصدرُها محضُ المشيئة وصِرْفُ الإرادة. فأنكروا حكمةَ الله في خلقه وأمره[4].

* وفرقةٌ نفت لأجله القَدَر جملة، وزعموا أنَّ أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله حتىٰ يُطلبَ لها وجوهُ الحكمة، وإنما هي خَلقُهم وإبداعُهم، فهي واقعةٌ بحسب جهلهم وظلمهم وضعفهم، فلا يقعُ علىٰ السَّداد والصَّواب إلا أقلُّ القليل منها.

فهاتان الطَّائفتان متقابلتان أعظمَ تقابُل:

فالأولىٰ غَلَت في الجَبْر وإنكار الحِكَم المقصودة في أفعال الله.

والثَّانية غَلَت في القَدَر وأخرجت كثيرًا من الحوادث، بل أكثرَها، عن مُلك الرَّبِّ وقدرته.

---

(١) في الأصول: «فما هو مع ذلك». ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) هذا آخر ما نقله المصنف من كتاب «الدلائل والاعتبار».

(٣) (ح، ن): «الألباب والعقلاء».

(٤) (ح، ن): «في أمره ونهيه».

وهدىٰ الله أهل السنَّة الوَسَطَ لما ٱختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، فأثبتوا لله عزَّ وجلَّ عموم القدرة والمشيئة، وأنه تعالىٰ[1] أن يكون في ملكه ما لا يشاء، أو يشاء ما لا يكون، وأنَّ أهل سمواته وأرضه أعجزُ وأضعفُ مِنْ أن يخلقوا ما لا يخلقُه الله أو يُحْدِثوا ما لا يشاؤه[2]، بل ما شاء الله كان ووَجَبَ وجودُه بمشيئته، وما لم يشأ لم يكن وامتنَع وجودُه لعدم مشيئته له[3]، وأنه لا حول ولا قوَّة إلا به، ولا تتحرَّك في العالم العُلويِّ والسُّفليِّ ذرَّةٌ إلا بإذنه.

ومع ذلك فله في كلِّ ما خلق وقضىٰ وقدَّر وشرع من الحِكَم البالغة والعواقب الحميدة ما ٱقتضاه كمالُ حكمته وعلمه، وهو العليمُ الحكيم؛ فما خلق شيئًا ولا قضاه ولا شرعَه إلا لحكمةٍ بالغة، وإن تقاصَرَت عنها عقولُ البشر، فهو الحكيمُ القدير، فلا تُجْحَدُ حكمتُه كما لا تُجْحَدُ قدرتُه.

والطَّائفة الأولىٰ جَحَدت الحكمة، **والثَّانية** جَحَدت القدرة، **والأمَّةُ الوسطُ** أثبتت له كمال الحكمة وكمال القدرة.

فالفرقةُ الأولىٰ تشهدُ في المعصية مجرَّدَ المشيئة والخَلق العاري عن الحكمة، وربَّما شَهِدَت الجَبْرَ وأنَّ حركاتهم بمنزلة حركات الأشجار ونحوها.

والفرقةُ الثَّانية تشهدُ في المعصية مجرَّدَ كونها فاعلةً محدِثةً مختارةً هي التي شاءت ذلك بدون مشيئة الله.

---

(١) (ح): «وأنه يتعالىٰ».

(٢) (ح): «ما لا يشاء». (ق): «ما لم يشأ». (د): «ما لم يشاءه».

(٣) (ح): «لعدم المشيئة له».

والأُمَّةُ الوسطُ تشهدُ عِزَّ الرُّبوبيـة، وقَهْرَ المشيئة ونفوذهـا في كـلِّ شيء، وتشهدُ مع ذلك فِعْلَها وكسبها واختيارها وإيثارها شهواتها علىٰ مرضاة ربها.

فيوجبُ الشُّهودُ الأوَّلُ لها سؤالَ ربهـا والتَّذلُّل لـه والتَّضرُّع إليه[1] أن يوفِّقها لطاعته، ويحُول بينهـا وبين معصيته، وأن يثبِّتهـا علىٰ دينه ويعصمها بطواعِيَتِه[2].

ويوجبُ الشُّهودُ الثَّاني لهـا ٱعترافَهـا بالذَّنب وإقرارهـا بـه علىٰ نفسها وأنها هي[3] الظَّالمةُ المستحقَّةُ للعقوبة، وتنزيهَ ربهـا عن الظُّلم وأن يعذِّبها بغير ٱستحقاقٍ منها، أو يعذِّبها علىٰ ما لم تعمله[4].

فيجتمعُ لها من الشُّهودَين شهودُ التَّوحيد والشرع والعدل والحكمة.

وقد ذكرنـا في «الفتوحـات القُدُسـيَّة»[5] مشاهدَ الخَلق في مُواقعة الذَّنب، وأنها تنتهي إلىٰ ثمانية مشاهد[6]:

---

(١) (ح، ن): «والتذلل والتضرع له». (ت): «والتذلل له».

(٢) أي: بطاعته.

(٣) (ت، ح، ق، ن): «وأنما هي».

(٤) (ق، د، ت): «تعلمه». والمثبت من (ح، ن) أشبه.

(٥) لعله هو «الفتح القدسي»، وهو من كتب المصنف التي لم يُعْثَر عليها بعد، وقد ذكره في بعض كتبه، وذكره له غيرُ واحد. انظر: «ابن القيم» للشيخ بكر (٢٧٨).

(٦) ذكرها المصنف في «طريق الهجرتين» (٣٥٠ - ٣٧٢). وأفاض في «مدارج السالكين» (١/ ٣٩٩ - ٤٣٣) القول فيها، فبلغت ثلاثة عشر مشهدًا، وأفردها بعض النساخ، ومنها نسخة في تشستربتي، ونشرها المكتب الإسلامي.
وهذا البابُ مما ٱعتنىٰ ابن القيم بتحريره وتجويده، ولم أره في المطبوع من تراث شيخه. وقال في «المدارج»: «وهذا الفصل من أجلِّ فصول الكتاب، وأنفعها لكل =

أحدها: المشهدُ الحيوانيُّ البهيميُّ؛ الذي شُهودُ صاحبه مقصورٌ علىٰ شُهود لذَّته به فقط، وهو في هذا المشهد مشاركٌ لسائر الحيوانات، وربَّما يزيدُ عليه(١) في اللذَّة وكثرة التمتُّع.

والثَّاني: مشهدُ الجَبْر؛ وأنَّ الفاعل فيه سواه، والمحرِّك له غيرُه، ولا ذنبَ له هو. وهذا مشهدُ المشركين وأعداء الرُّسل.

الثَّالث: مشهدُ القَدَر؛ وهو أنه هو الخالقُ لفعله المُحْدِثُ له بدون مشيئة الله(٢) وخَلْقِه. وهذا مشهدُ القَدَريَّة المجوسيَّة.

الرَّابع: مشهدُ أهل العلم والإيمان، وهو مشهدُ القدر والشَّرع، يَشْهَدُ فعلَه وقضاءَ الله وقدرَه، كما تقدَّم.

الخامس: مشهدُ الفقر والفاقة والعجز والضَّعف وأنه إن لم يُعِنْه الله(٣) ويثبِّته ويوفِّقه فهو هالك. والفرقُ بين هذا(٤) ومشهد الجبريَّة ظاهر.

السَّادس: مشهدُ التَّوحيد الذي يُشْهَدُ فيه انفرادُ الله عزَّ وجلَّ بالخَلق والإبداع ونفوذ المشيئة، وأنَّ الخلقَ أعجزُ من أن يعصُوه بغير مشيئته.

= أحد، وهو حقيقٌ بأن تثنىٰ عليه الخناصر، ولعلك لا تظفر به في كتابٍ سواه إلا ما ذكرناه في كتابنا المسمىٰ: سفر الهجرتين في طريق السعادتين».
وسيأتي تنبيهه علىٰ قلَّة من استفتحه من الناس، وأن جلَّ بحثهم هو في شهود حِكَم المخلوقات والأوامر والنواهي.

(١) أي: يزيد الحيوانُ عليه.

(٢) (ت): «من غير مشيئة الله».

(٣) (ح، ن): «يغثه الله».

(٤) (ح، ن): «مشهد هذا».

والفرقُ بين هذا وبين المشهد الخامس أنَّ صاحبَه شاهدٌ لكمال فقره وضعفه وحاجته، وهذا شاهدٌ لتفرُّد الله بالخلق والإبداع، وأنه لا حول ولا قوَّة إلا به.

السَّابع: مشهدُ الحكمة، وهو أن يَشْهَد حكمةَ الله عزَّ وجلَّ في قضائه وتخليته بين العبد وبين الذَّنب.

ولله في ذلك حِكَمٌ تعجزُ العقولُ عن الإحاطة بها، وذكرنا منها في ذلك الكتاب[1] قريبًا من أربعين حكمة[2]، وقد تقدَّم في أوَّل هذا الكتاب التنبيهُ علىٰ بعضها[3].

الثَّامن: مشهدُ الأسماء والصِّفات، وهو أن يَشْهَد ٱرتباط الخلق والأمر والقضاء والقدر بأسمائه تعالىٰ وصفاته، وأنَّ ذلك مُوجَبُها ومقتضاها؛ فأسماؤه الحسنىٰ ٱقتضت ما ٱقتضته من التَّخلية بين العبد وبين الذَّنب؛ فإنه الغفَّارُ التوَّابُ العفوُّ الحليم، وهذه أسماءُ تطلُب آثارَها ومُوجِباتها ولا بدَّ، «**فلو لم تذنبوا لذهبَ الله بكم ولجاء بقومٍ يذنبون فيستغفرون فيغفرُ لهم**»[4].

وهذا المشهدُ والذي قبله أجلُّ هذه المشاهد وأشرفُها، وأرفعُها قدرًا، وهما لخواصِّ الخليقة. فتأمَّل بُعْد ما بينهما وبين المشهد الأول.

---

(١) أي: «الفتوحات القدسية» المتقدِّم ذكره.

(٢) وذكرها كذلك في كتاب «التحفة المكية». انظر: «بدائع الفوائد» (١٥٥٢). وسيبسط القول فيما يأتي في إحدىٰ وثلاثين حكمةٍ منها، وساقها مختصرةً في «طريق الهجرتين» (٣٦٢ - ٣٧٢).

(٣) (ص: ١٢، ٦٥). وانظر التعليق عليه.

(٤) كما جاء في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٧٤٩) عن أبي هريرة.

وهذان المشهدان يَطْرحان العبدَ علىٰ باب المحبة، ويفتحان له من المعارف والعلوم أمورًا لا يُعَبَّرُ عنها.

وهذا بابٌ عظيمٌ من أبواب المعرفة قلَّ من ٱستفتحه من النَّاس، وهو شهودُ الحكمة البالغة في قضاء السيِّئات وتقدير المعاصي، وإنما ٱستفتح النَّاسُ بابَ الحِكَم في الأوامر والنَّواهي، وخاضوا فيها، وأتوا بما وصلت إليه علومُهم، واستفتحوا أيضًا بابها في المخلوقات، كما قدَّمناه، وأتوا فيه بما وصلت إليه قُواهم، وأمَّا هذا البابُ فكما رأيتَ كلامهم فيه، فقلَّ أن ترىٰ لأحدهم[1] فيه ما يشفي أو يُلِمُّ[2].

وكيف يطَّلعُ علىٰ حكمة هذا الباب من عنده أنَّ أعمال العباد ليست مخلوقةً لله، ولا داخلةً تحت مشيئته أصلًا؟! وكيف يتطلَّبُ لها حكمةً أو يثبتُها؟!

أم كيف يطَّلعُ عليها من يقول: هي خلقُ الله، ولكنَّ أفعاله غيرُ معلَّلةٍ بالحِكَم ولا تَدْخُلها لامُ تعليلٍ أصلًا، وإن جاء شيءٌ من ذلك صُرِف إلىٰ لام العاقبة لا إلىٰ لام العلَّة والغاية، فإذا جاءت الباءُ في أفعاله صُرِفت إلىٰ باء المصاحبة لا إلىٰ باء السَّببية؟!

وإذا كان المتكلِّمون عند النَّاس هم هؤلاء الطَّائفتين، فإنهم لا يرون الحقَّ خارجًا عنهما، ثمَّ كثيرٌ من الفضلاء يتحيَّر إذا رأىٰ بعض أقوالهم الفاسدة من...[3]، ولا يدري أين يذهب.

---

(١) (ح): «لأحد».

(٢) أي: أو يأتي بقريبٍ من الشِّفاء.

(٣) بياض بمقدار كلمة في (ت، د، ق). وفي (ح): «مر» بدل «من». والعبارة في (ن): «من لا يدري أين يذهب».

ولما عُرِّبت كتبُ الفلاسفة صار كثيرٌ من النَّاس إذا رأىٰ أقوال المتكلِّمين الضعيفة، وقد قالوا: إنَّ هذا هو الذي جاء به الرسول= قَطَع القنطرةَ وعدَّىٰ[1] إلىٰ ذلك البرِّ[2]، وكلُّ هذا من الجهل القبيح والظَّنِّ الفاسد أنَّ الحقَّ لا يخرجُ عن أقوالهم، فما أكثر خروجَ الحقِّ عن أقوالهم! وما أكثر ما يذهبون في المسائل التي هي حقٌّ وصوابٌ[3] إلىٰ خلاف الصَّواب!

والمقصودُ أنَّ المتكلِّمين لو أجمعوا علىٰ شيءٍ لم يكن إجماعُهم حجَّةً عند أحدٍ من العلماء، فكيف إذا ٱختلفوا؟!

والمقصودُ أنَّ مشاهدة حكمة الله في أقضيته وأقداره التي يُجْرِيها علىٰ عباده باختياراتهم وإراداتهم هي من ألطف ما تكلَّم فيه النَّاسُ وأدقِّه وأغمضِه، وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمها إلا الحكيمُ العليمُ سبحانه، ونحن نشيرُ إلىٰ بعضها:

فمنها: أنه سبحانه يحبُّ التَّوابين، حتىٰ إنَّ مِنْ محبَّته لهم أنه يفرحُ بتوبة أحدهم أعظمَ من فرح الواجد[4] لراحلته التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرض الدَّوِّيَّة المَهْلَكة[5] إذا فقدها وأيِسَ منها[6]، وليس في أنواع الفرح

---

(١) (ح): «فقطع القنطرة وعبر».

(٢) أي: صار إلىٰ قول الفلاسفة وكتبهم.

(٣) (ح): «الحق والصواب».

(٤) (ت، ن، ق): «الواحد».

(٥) الدوية: الفلاة الواسعة. وهي المهلكة؛ لأن الأرواح تهلك فيها.

(٦) انظر ما تقدم (ص: ١٨).

أكملُ ولا أعظمُ من هذا الفرح، كما سنوضِّحُ ذلك ونزيدُه تقريرًا عن قريبٍ إن شاء الله[1]، ولولا المحبةُ التامَّةُ للتَّوبة ولأهلها لم يحصل هذا الفرح.

ومن المعلوم أنَّ وجود المُسَبَّب بدون سببه ممتنع، وهل يوجدُ ملزومٌ بدون لازمه، أو غايةٌ بدون وسيلتها؟!

وهذا معنىٰ قول بعض العارفين: «لو لم تكن التَّوبةُ أحبَّ الأشياء إليه لما ٱبتلىٰ بالذَّنب أكرمَ المخلوقات عليه»[2].

فالتَّوبةُ هي غايةُ كمال كلِّ آدميٍّ، وإنما كان كمالُ أبيهم بها، فكم بين حاله وقد قيل له: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨ - ١١٩] وبين قوله: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢]!

فالحالُ الأوَّلُ حالُ أكلٍ وشربٍ وتمتُّع، والحالُ الأخرىٰ حالُ ٱجتباءٍ واصطفاءٍ وهداية، فيا بُعْدَ ما بينهما!

ولمَّا كان كمالُه بالتَّوبة كان كمالُ بَنِيه أيضًا بها، كما قال تعالىٰ: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

---

(١) لم يقع ذلك في باقي الكتاب. وانظر ما كتبناه في المقدمة.

(٢) أخرجه الخطيب في «الزهد» (١١٤ - منتخبه) عن يحيىٰ بن معاذ، بلفظ: «لولا أن العفو من أحب الأشياء إليه...». وانظر: «صفة الصفوة» (٤/ ٩٢). وهو بلفظ التوبة في مصنفات ابن تيمية، وعنه المصنف. انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٤٣٢، ٦/ ٢١٠)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٩٤)، و«جامع المسائل» (٤/ ٤١)، و«طريق الهجرتين» (٥١٠)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٩٧)، و«شفاء العليل» (٦١٧).

فكمالُ الآدميِّ في هـذه الـدَّار[1] بالتَّوبـة النَّصُوح، وفي الآخـرة بالنَّجـاة من النَّار ودخول الجنة، وهذا الكمالُ مرتَّبٌ علىٰ كماله الأوَّل.

والمقـصودُ أنـه سـبحانه لمحبَّتـه التَّوبـةَ وفرحـه بهـا يقـضي عـلىٰ عبـده بالذَّنب، ثمَّ إن كان ممَّن سبقت له الحسنىٰ قـضىٰ لـه بالتَّوبـة، وإن كـان ممَّـن غَلَبت عليه شقاوتُه[2] أقام عليه حجَّةَ عدله وعاقبه بذنبه.

فصل

ومنهـا[3]: أنـه سـبحانه يحـبُّ أن يتفـضَّل عـلىٰ عبـاده[4]، ويُـتِمَّ علـيهم نِعَمَه، ويُرِيهم مواقـع بـرِّه وكرمـه، فلمحبَّتـه الإفـضالَ والإنعـامَ ينوِّعُـه علـيهم أعظمَ الأنواع وأكثرها في سائر الوجوه الظَّاهرة والباطنة.

ومِنْ أعظم أنواع الإحسان والـبرِّ أن يحـسِن إلىٰ مـن أسـاء، ويعفُـو عمَّـن ظَلَم، ويغفر لمن أذنب، ويتوب عـلىٰ مـن تـابَ إليـه، ويقبـل عـذرَ مـن اعتـذر إليه.

وقد نَدَبَ عبادَه إلىٰ هذه الشِّيَم الفاضلة والأفعال الحميدة، وهـو أولىٰ بها منهم وأحقُّ، وكان له في تقدير أسبابها من الحِكَم والعواقب الحميـدةِ مـا يَبْهَرُ العقول، فسبحانه وبحمده[5].

---

(١) (ن): «مشاهدة هذه الدار». (ت): «فكمال الآدمي مشاهدة الدار».

(٢) (ح): «الشقاوة».

(٣) أي: ومن حِكَم الله في قضاء السيئات وتقدير المعاصي علىٰ العباد.

(٤) (ح، ن): «يتفضل عليهم».

(٥) «وبحمده» ليست في (ح، ن).

وحكىٰ بعض العارفين[1] أنه قال: طفتُ في ليلةٍ مطيرةٍ شديدة الظُّلمة وقد خلا الطَّوافُ وطابت نفسي، فوقفتُ عند الملتَزم ودعوتُ، فقلت: «اللهمَّ ٱعصمني حتىٰ لا أعصيك»، فهَتَف به هاتفٌ: أنت تسألني العصمة، وكلُّ عبادي يسألوني العصمة، فإذا عصمتُهم فعلىٰ من أتفضَّل؟ ولمن أغفر؟ قال: فبقيتُ ليلتي إلىٰ الصَّباح أستغفرُ الله حياءً منه[2].

هذا ولو شاء الله عزَّ وجلَّ أن لا يعصىٰ في الأرض طرفةَ عَيْنٍ لم يُعْصَ، ولكن ٱقتضت مشيئتُه[3] ما هو مُوجَبُ حكمته سبحانه، فمن أجهلُ بالله ممَّن يقول: إنه يعصىٰ قسرًا[4] بغير ٱختياره ومشيئته؟! سبحانه وتعالىٰ[5] عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

فصل

ومنها: أنه سبحانه له الأسماءُ الحسنىٰ، ولكلِّ ٱسمٍ من أسمائه أثرٌ من الآثار في الخلق والأمر لا بدَّ من ترتيبه عليه[6]، كترتُّب المرزوق والرِّزق علىٰ

---

(١) هو إبراهيم بن أدهم، في «قوت القلوب» (٢/ ١٠٢)، و«الإحياء» (٤/ ١٥٢)، و«العاقبة» لعبد الحق (٣٢٠). وانظر: «مدارج السالكين» (١/ ٣٠١)، و«شفاء العليل» (٦١٧).

(٢) في رواية ابن ماجه (٧٥٧) لحديث أبي هريرة مرفوعًا في دعاء الخروج من المسجد: «اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم». وروي بلفظ: «اللهم باعدني من الشيطان»، «اللهم أجِرني من الشيطان الرجيم». ولا يصحُّ رفعه، إنما هو عن كعب الأحبار. انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٢٨٠).

(٣) (ت): «حكمته ومشيئته».

(٤) (ت): «قهرا».

(٥) (ت): «سبحانه وتعالىٰ له الأسماء الحسنىٰ».

(٦) (ح، ن): «ترتبه عليه».

الرَّازق، وترتُّب المرحوم وأسباب الرَّحمة علىٰ الرَّاحِم[1]، وترتُّب المرئيَّات والمسموعات علىٰ السَّميع والبصير، ونظائر ذلك في جميع الأسماء.

فلو لم يكن في عباده من يخطىء ويذنبُ ليتوب عليه، ويغفر له، ويعفُو عنه، لم يَظْهَرْ أثرُ أسمائه الغفور، والعفوِّ، والحليم، والتَّواب، وما جرىٰ مجراها.

وظهورُ أثر هذه الأسماء ومتعلَّقاتها في الخليقة كظهور آثار سائر الأسماء الحسنىٰ ومتعلَّقاتها؛ فكما أنَّ آسمه «الخالق» يقتضي مخلوقًا، و«البارئ» يقتضي مبروءًا، و«المصوِّر» يقتضي مصوَّرًا ولا بدَّ، فأسماؤه «الغفَّار، التَّواب، العفوُّ، الحليم» تقتضي مغفورًا له[2] وما يغفرُه له، وكذلك من يتوبُ عليه، وأمورًا يتوبُ عليه مِنْ أجلِها، ومَنْ يَحْلُمُ عنه ويعفو عنه، وما يكونُ متعلَّق الحِلْم والعفو؛ فإنَّ هذه الأمور متعلِّقةٌ بالغير ومعانيها مستلزمةٌ لمتعلَّقاتها.

وهذا بابٌ أوسعُ[3] من أنْ يُدْرَك، واللبيبُ يكتفي منه باليسير، وغليظُ الحجاب في وادٍ ونحنُ في واد.

وإن كان أثلُ الوادِ يجمعُ بيننا ... فغيرُ خفيٍّ شِيحُه مِنْ خُزامِه[4]

---

(١) كذا وقع في الأصول: الرازق، الراحم. وليسا من الأسماء الحسنىٰ. وإنما هما: الرزاق، الرحيم. فلو أوردهما لكان أولىٰ.

(٢) (ح، ن): «والمصور يقتضي مصورا، والغفور يقتضي مغفورا له».

(٣) (ق): «واسع». (ت): «واسع أوسع».

(٤) مأخوذٌ من قول أبي العلاء:

وإن يكُ وادينا من الشِّعر واحدًا ... فغيرُ خفيٍّ أثلُه من ثمامِه =

فتأمَّل ظهور هذين الاسمين: اسم الرزَّاق واسم الغفَّار في الخليقة، ترىٰ ما يُعْجِبُ العقول، وتأمَّل آثارهما حقَّ التأمُّل في أعظم مجامع الخليقة، وانظر كيف وَسِعَهم رزقُه ومغفرتُه، ولولا ذلك لما كان لهم[1] مِنْ قيامٍ أصلًا، فلكلٍّ منهم نصيبٌ من الرِّزق والمغفرة؛ فإمَّا متَّصلًا[2] بنشأته الثَّانية، وإمَّا مختصًّا بهذه النَّشأة.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يعرِّفُ عبدَه[3] عِزَّه في قضائه وقدره، ونفوذ مشيئته، وجريان حُكمه[4]، وأنه لا محيصَ للعبد عمَّا قضاه عليه، ولا مفرَّ له منه، بل هو في قبضة مالكه وسيِّده، وأنه عبدُه وابنُ عبده وابنُ أمته، ناصيتُه بيده، ماضٍ فيه حكمُه، عدلٌ فيه قضاؤه[5].

= انظر: «شروح سقط الزند» (٢/ ٤٧٤)، و«الانتصار» للبطليوسي (٢٢).
والشِّيح والخُزامىٰ نبتان طيِّبا الرائحة، إلا أن الخزامىٰ أطيب. قال بعضهم: لم نجد من الزهر زهرةً أطيب نفحةً من زهرة الخزامىٰ. «اللسان». والمقابلة بين الأثل والثمام أظهر منها بين الشِّيح والخزامىٰ.

(١) في الأصول: «له».

(٢) (ت): «مختصا».

(٣) (ت، ح، ق، ن): «عباده».

(٤) في الأصول: «حكمته». تحريف. انظر: «طريق الهجرتين» (٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٢)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٥٠٠).

(٥) كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود مرفوعًا، عند أحمد (١/ ٣٩١).
وصححه ابن حبان (٩٧٢)، والمصنف في بعض كتبه، وحسنه ابن حجر. انظر التعليق علىٰ «الوابل الصيب» (٢٩٨)، و«علل الدارقطني» (٥/ ٢٠١)، و«مسند أحمد» (٦/ ٢٤٧) طبعة الرسالة.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يعرِّفُ العبدَ حاجتَه إلىٰ حفظه له ومعونته وصيانته، وأنه كالوليد[1] الطِّفل في حاجته إلىٰ من يحفظُه ويصونُه، فإن لم يحفظه مولاه الحقُّ ويصونه ويعينه[2] فهو هالكٌ ولا بدَّ، وقد مَدَّت الشياطينُ أيديها إليه من كلِّ جانبٍ تريدُ تمزيقَ حاله كلِّه، وإفسادَ شأنه كلِّه، وأنَّ مولاه وسيِّده إن وَكَلَه إلىٰ نفسه وكَلَه إلىٰ ضيعةٍ وعجزٍ وذنبٍ وخطيئةٍ وتفريط، فهلاكُه أدنىٰ إليه من شِراك نعله.

فقد أجمع العلماءُ بالله علىٰ أنَّ التَّوفيق أن لا يَكِل الله العبدَ إلىٰ نفسه، وأجمعوا علىٰ أنَّ الخِذلان أن يخلِّي بينه وبين نفسه[3].

فصل

ومنها: أنه سبحانه يَسْتَجْلِبُ مِنْ عبده بذلك ما هو من أعظم أسباب السَّعادة له[4]؛ من ٱستعاذته واستعانته به من شرِّ نفسه، وكيد عدوِّه، ومن أنواع الدُّعاء والتضرُّع، والابتهال والإنابة، والفاقة والمحبة، والرَّجاء والخوف، وأنواعٍ من كمالات العبد تبلغُ نحو المئة[5]، ومنها ما لا تدركُه

---

(١) (ت): «كالولد».

(٢) كذا في الأصول، في الفعلين. والجادة حذف حرف العلة.

(٣) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ١٨٠، ٤١٣)، و«الفوائد» (١٤١)، و«الوابل الصيب» (١٠).

(٤) (ق): «أسباب سعادة العبد».

(٥) يريد المنازل التي ذكرها أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في «منازل السائرين»، وهي مئة منزلة، وقد شرحها المصنف في كتابه «مدارج السالكين».

العِبارة، وإنما يُدْرَكُ بوجوده، فيحصُل للرُّوح بذلك قُربٌ خاصٌّ لم يكن يحصُل بدون هذه الأسباب، ويجدُ العبدُ من نفسه كأنه مُلقًى علىٰ باب مولاه بعد أن كان نائيًا عنه، وهذا الذي أثمَر له: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾، وهو ثمرة: «لَلَّهُ أفرحُ بتوبة عبده»[1].

وأسرارُ هذا الوجه يضيقُ عنها القلبُ واللسان، وعسىٰ أن يجيئك في القسم الثَّاني من الكتاب ما تقرُّ به عينُك إن شاء الله تعالى[2].

فكم بين عبادة مُدِلٍّ علىٰ ربِّه بعبادته، شامخٍ بأنفه، كلَّما طُلِبَت منه[3] أوصافُ العبد قامت صُوَرُ تلك الأعمال في نفسه فحجبَته عن معبوده وإلٰهه، وبين عبادة من قد كَسَرَ الذلُّ قلبَه كلَّ الكَسْر[4]، وأحرَق ما فيه من الرُّعونات والحماقات والخيالات، فهو لا يرىٰ نفسَه مع الله إلا مسيئًا، كما لا يرىٰ ربَّه إليه إلا محسنًا؛ فهو لا يرضىٰ[5] نفسَه لله طرفةَ عين؛ قد كَسَرَ إزراؤه[6] علىٰ نفسه قلبَه، وذلَّل لسانَه وجوارحَه، وطأطأ منه ما ٱرتفع من غيره، فقلبُه واقفٌ بين يدي ربِّه وقوفَ ناكسِ الرَّأس، خاضعٍ[7] غاضِّ البصر، خاشع الصَّوت،

---

(١) والحديث في الصحيحين، وقد تقدم قريبًا.

(٢) انظر ما كتبناه في المقدمة حول تقسيم الكتاب.

(٣) (د، ق، ن، ت): «كلما طلب منه».

(٤) (ح): «كل الكسرة».

(٥) (د، ت): «يرى». وفي طرة (د): «لعله: يرضى». ولم يتنبه ناسخ (ق)، فجعلها: «يرضى يرى». والعبارة في (ح، ن): «لا يرى نفسه طرفة عين». والصواب المثبت. وانظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٩٤).

(٦) (ن): «ازدراؤه».

(٧) (د، ت، ق): «خاشع». (ن): «خاشع خاضع».

هادىء الحركات، قد سَجَد بين يديه سجدةً إلىٰ الممات.

فلو لم يكن من ثمرة ذلك القضاء والقدر إلا هذا وحده لكفىٰ به حكمة، والله المستعان.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يستخرجُ بذلك مِنْ عبده تمامَ عبوديَّته؛ فإنَّ تمام العبوديَّة هو بتكميل مقام الذُّلِّ والانقياد، وأكملُ الخلق عبوديَّةً أكملُهم ذلًّا لله وانقيادًا وطاعة.

والعبدُ ذليلٌ لمولاه الحقِّ بكلِّ وجهٍ من وجوه الذلِّ؛ فهو ذليلٌ لعِزِّه، وذليلٌ لقهره[1]، وذليلٌ لربوبيَّته وتصرُّفه فيه، وذليلٌ لإحسانه إليه وإنعامه عليه؛ فإنَّ من أحسَن إليك فقد ٱستَعْبَدك وصار قلبُك معبَّدًا له، وذليلٌ لغِنَاه[2]؛ لحاجته إليه[3] علىٰ مدىٰ الأنفاس في جلب كلِّ ما ينفعُه ودفع كلِّ ما يضرُّه.

وبقي نوعان[4] من أنواع التذلُّل والتعبُّد، لهما أثرٌ عجيب، ويقتضيان من صاحبهما من الطَّاعة والفوز[5] ما لا يقتضيه غيرُهما:

أحدهما: ذُلُّ المحبة، وهذا نوعٌ آخرُ غيرُ ما تقدَّم، وهو خاصَّةُ المحبة ولبُّها، بل روحُها وقِوامُها وحقيقتُها، وهو المرادُ علىٰ الحقيقة من العبد لو فَطِن.

---

(١) (ت): «فهو ذليل العزة وذليل القهرية».

(٢) (ت، د، ق، ح): «تعبد». تحريف.

(٣) (ن): «وذليلا بقدر الحاجة إليه».

(٤) (ت، ح، ن): «وهنا نوعان».

(٥) (ت، ق، د): «والنور».

وهذا يستخرجُ مِنْ قلب المُحِبِّ من أنواع التقرُّب والتودُّد والتملُّق والإيثار والرِّضا والحمد والشُّكر والصَّبر والتقدُّم وتحمُّل العظائم ما لا يستخرجُه الخوفُ وحده، ولا الرَّجاءُ وحده؛ كما قال بعض الصَّحابة: «إنه ليَسْتَخْرِجُ محبتُه من قلبي من طاعته ما لا يستخرجُه خوفُه»[1] أو كما قال.

فهذا ذلُّ المحبِّين.

الثَّاني: ذلُّ المعصية؛ فإذا ٱنضاف هذا إلىٰ هذا هناك فَنِيَت الرُّسوم، وتلاشَت الأنفُس، واضمحلَّت القُوىٰ[2]، وبطَلَت الدَّعاوىٰ جملة، وذهبت الرُّعونات، وطاحت الشَّطحات، ومُحِيَ من القلب واللسان: أنا وأنا، واستراح المسكينُ من شكاوىٰ الصُّدود والإعراض والهجر، وتجرَّد الشُّهود، فلم يبق إلا شهودُ العزِّ والجلال المحض الذي تفرَّد به ذو الجلال والإكرام، الذي لا يشاركه أحدٌ من خلقه في ذرَّةٍ من ذرَّاته، وشهودُ الذُّلِّ والفقر المحض من جميع الوجوه بكلِّ ٱعتبار؛ فيشهدُ غاية ذلِّه وانكساره، وعزَّة محبوبه وجلاله وعظمته وقدرته وغِناه.

فإذا تجرَّد له هذان الشُّهودان، ولم يبق ذرَّةٌ من ذرَّات الذُّلِّ والفقر والضرورة إلىٰ ربِّه شَهِدَها فيه بالفعل[3]، وقد شَهِد مقابِلها هناك= فلِلَّه أيَّ

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٦٣) عن الفضيل بن عياض، عن حكيمٍ من الحكماء. وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٢١٩) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٥٤) - عن وهب بن منبه عن حكيمٍ من الحكماء. ونسبه أبو طالب في «قوت القلوب» (٢/ ٩٠) لصهيب رضي الله عنه.

وانظر: «بدائع الفوائد» (٩٥)، وما سيأتي (ص: ١٠٨٢).

(٢) (ح): «القلوب».

(٣) (ح، ن): «إلا شاهدها فيه بالعقل».

مقامٍ أُقِيم هذا القلبُ إذ ذاك؟! وأيَّ قربٍ حَظِي به؟! وأيَّ نعيمٍ أدركه؟! وأيَّ رَوْحٍ باشره؟!

فتأمَّل الآن موقعَ الكَسْرة التي حصلت له بالمعصية في هذا الموطن، ما أعجبَها! وما أعظمَ موقعَها!

كيف جاءت فمحقَت[1] من نفسه الدَّعاوىٰ والرُّعونات وأنواع الأماني الباطلة، ثمَّ أوجَبَت له الحياءَ والخجل من صالح ما عَمِل، ثمَّ أوجبت له ٱستكثارَ قليلِ ما يَرِدُ عليه من ربِّه لعِلْمه بأنَّ قَدْرَه أصغرُ من ذلك وأنه لا يستحقُّه، واستقلالَ أمثال الجبال من عمله الصَّالح بأنَّ سيِّئاته[2] وذنوبَه تحتاجُ من المكفِّرات والماحيات إلىٰ أعظم من هذا.

فهو لا يزالُ محسنًا وعند نفسه المسيء المذنب منكسرًا ذليلًا خاضعًا، لا يرفعُ له رأسًا، ولا يقيمُ له صدرًا[3]، وإنما ساقه إلىٰ هذا الذلُّ الذي أورثه إياه مباشرةُ الذَّنب، فأيُّ شيءٍ أنفعُ له من هذا الدَّواء؟!

لعلَّ عَتْبَكَ محمودٌ عواقبُه ... وربَّما صَحَّتِ الأجسامُ بالعِلَلِ[4]

ونكتةُ هذا الوجه أنَّ العبدَ متىٰ شَهِد صلاحَه واستقامتَه شَمَخ بأنفه وتعاظمت إليه نفسُه، وظَنَّ أنه... وأنه...، فإذا ٱبتُلي بالذَّنب تصاغرت إليه نفسُه، وذلَّ وخضع، وتيقَّن أنه... وأنه...![5].

---

(١) (ت): «فحققت».

(٢) أي: لعلمه بأنَّ سيئاته.

(٣) (ح، ن): «لا يرتفع له رأس ولا ينقام له صدر».

(٤) البيت للمتنبي، في ديوانه (٣٣١).

(٥) انظر: «طريق الهجرتين» (٣٦٣).

فصل

ومنها: أنَّ العبد يعرفُ حقيقة نفسه، وأنها الظَّالمة، وأنَّ ما صَدَر منها من شرٍّ فقد صَدَر من أهله ومعدنه؛ إذ الجهلُ والظُّلمُ[1] منبعُ الشرِّ كلِّه، وأنَّ كلَّ ما فيها من خيرٍ وعلمٍ وهدًى وإنابةٍ وتقوًى فهو من ربها تعالىٰ، هو الذي زكَّاها به، وأعطاها إياه، لا منها، فإذا لم يشأ تزكيةَ العبد تركه مع دواعي جهله وظلمه، فهو تعالىٰ الذي يزكِّي من يشاءُ من النُّفوس، فتزكُو وتأتي بأنواع الخير والبرِّ، ويتركُ تزكية من يشاءُ منها، فتأتي بأنواع الشرِّ والخبث.

وكان من دعاء النبيِّ ﷺ: «**اللهمَّ آتِ نفسي تقواها، وزكِّها أنت خيرُ من زكَّاها، أنت وليُّها ومولاها**»[2].

فإذا ٱبتلىٰ اللهُ العبدَ بالذَّنب عَرَفَ به نفسَه ونقصَها، فرُتِّب له علىٰ ذلك التَّعريف حِكَمٌ ومصالحُ عديدة:

منها: أنه يأنفُ مِنْ نقصها، ويجتهدُ في كمالها.

ومنها: أنه يعلمُ فقرَها دائمًا إلىٰ من يتولَّاها ويحفظُها.

ومنها: أنه يستريحُ ويُريحُ العباد من الرُّعونات والحماقات التي ٱدَّعاها أهلُ الجهل في أنفسهم، مِنْ قِدَمٍ، أو ٱتصالٍ بالقديم واتحادٍ به، أو حُلولٍ أو غير ذلك من المحالات؛ فلولا أنَّ هؤلاء غاب عنهم شُهودُهم لِنَقْص أنفسهم وحقيقتها لم يقعوا فيما وقعوا فيه[3].

---

(١) «والظلم» ليست في (ح، ن).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم.

(٣) (ت، د، ق): «وقعوا به».

فصل

ومنها: تعريفُه سبحانه عبدَه سَعة حِلْمه وكرمه في سَتره عليه، وأنه لو شاء لعاجَله على الذَّنب ولهَتَكه بين عباده، فلم يَطِب له معهم عيشٌ أبدًا، ولكن جلَّله بستره، وغشَّاه بحِلْمه، وقيَّض له من يحفظُه وهو في حالته تلك، بل كان شاهدًا وهو يبارزُه[1] بالمعاصي والآثام، وهو مع ذلك يحرُسه بعينه التي لا تنام.

وقد جاء في بعض الآثار: «يقولُ الله تعالىٰ: أنا الجوادُ الكريم، من أعظمُ مني جودًا وكرمًا؟! عبادي يبارزونني بالعظائم وأنا أكلؤهم في منازلهم»[2].

فلولا حِلمُه ومغفرتُه[3] لما ٱستقرَّت السَّمواتُ والأرض في أماكنهما.

وتأمَّل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، هذه الآيةُ تقتضي الحِلمَ والمغفرة، فلولا حِلمُه ومغفرتُه لزالتا عن أماكنهما.

ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠ - ٩١].

---

(١) «وهو» ليست في (د، ت، ق).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٣) عن الفضيل بن عياضٍ في سياقٍ طويل.
وهو في «مسند الفردوس» للديلمي (٥/ ٢٤٧) مرفوعًا من حديث إبراهيم بن هدبة عن أنس، وإسناده تالف، ابن هدبة كذاب. انظر: «الميزان» (١/ ٧١).

(٣) (ق): «حلمه وكرمه ومغفرته».

فصل

ومنها: تعريفُه عبدَه أنه لا سبيل له إلىٰ النَّجاة إلا بعفوه ومغفرته[1]، وأنه رَهِينٌ بحقِّه، فإن لم يتغمَّده بعفوه ومغفرته وإلا فهو[2] من الهالكين لا محالة، فليس أحدٌ من خلقه إلا وهو محتاجٌ إلىٰ عفوه ومغفرته، كما هو محتاجٌ إلىٰ فضله ورحمته.

فصل

ومنها: تعريفُه عبدَه[3] كرمَه سبحانه في قبول توبته، ومغفرته له علىٰ ظلمه وإساءته؛ فهو الذي جاد عليه بأن وفَّقه للتَّوبة، وألهمه إياها، ثمَّ قَبِلها منه؛ فتاب عليه أوَّلاً وآخرًا.

فتوبةُ العبد محفوفةٌ بتوبةٍ قبلها عليه من الله إذنًا وتوفيقًا، وتوبةٍ ثانيةٍ منه عليه قبولًا ورضًا؛ فله الفضلُ في التَّوبة والكرمُ أوَّلاً وآخرًا، لا إله إلا هو.

فصل

ومنها: إقامةُ حجَّة عدله علىٰ عبده ليعلم العبدُ أنَّ لله عليه الحجَّة البالغة، فإذا أصابه ما أصابه[4] من المكروه فلا يقل: أنىٰ هذا؟ ولا: مِنْ أين أُتِيت؟ ولا: بأيِّ ذنبٍ أُصِبت؟ فما أصاب العبدَ من مصيبةٍ قطُّ دقيقةٍ ولا جليلةٍ إلا

---

(١) (ت): «بعفوه ومعونته ومغفرته».

(٢) كذا في الأصول. واستعمال (إلا) في مثل هذا يقع في كتب المصنف، وبخطه في «طريق الهجرتين» (٤٤، ٢٢٧). وهو خلاف الجادة.

(٣) (د، ن، ق، ح): «عباده».

(٤) (ت، ق): «فإذا أصابه بما أصابه».

بما كسبت يداه وما يعفو الله عنه أكثر، و«ما نزل بلاءٌ قطُّ إلا بذنبٍ ولا رُفِع إلا بتوبة»[1].

ولهذا وضع اللهُ المصائبَ والبلايا والمحن رحمةً بين عباده يكفِّرُ بها مِنْ خطاياهم، فهي من أعظم نِعَمه عليهم وإن كرهتها أنفسُهم، ولا يدري العبدُ أيُّ النعمتين عليه أعظم: نعمتُه عليه فيما يكره، أو نعمتُه عليه فيما يحبُّ؟ و**«ما يصيبُ المؤمن من همٍّ ولا وَصَبٍ ولا أذًى، حتىٰ الشوكة يُشاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه»**[2].

وإذا كان للذُّنوب عقوباتٌ ولا بدَّ، فكلُّ ما عُوقِب به العبدُ من ذلك قبل الموت خيرٌ له مما بعده وأيسرُ وأسهلُ بكثير.

فصل

ومنها: أن يعامِل العبدُ بني جنسه في إساءتهم إليه وزلاتهم معه بما يحبُّ أن يعامله الله به في إساءته وزلَّاته وذنوبه؛ فإنَّ الجزاء من جنس العمل؛ فمن عفا عفا الله عنه، ومن سامح أخاه في إساءته إليه سامحه الله في إساءته[3]، ومن أغضىٰ وتجاوز تجاوز اللهُ عنه، ومن ٱستقصىٰ ٱستقصىٰ اللهُ عليه.

---

(١) كما قال العباس بن عبد المطلب حين استسقىٰ به عمر رضي الله عنهما، فيما أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٧٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٥٩) بإسناد ضعيفٍ جدًّا. وانظر: «الفتح» (٢/ ٤٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

(٣) (ت، ق): «في سيئاته».

ولا تنسَ حال الذي قبضت الملائكةُ روحَه، فقيل له: هل عملتَ خيرًا؟ هل عملتَ حسنةً؟ قال: ما أعلمُه. قيل: تذكَّرْ. قال: كنتُ أبايعُ النَّاسَ فكنتُ أُنظِرُ المُوسِرَ وأتجاوزُ عن المُعْسِر. أو قال: كنتُ آمر فتياني أن يتجاوزوا في السِّكَّة[١]. فقال الله: نحن أحقُّ بذلك منك. وتجاوَز عنه[٢].

فالله عزَّ وجلَّ يعامِلُ العبدَ في ذنوبه بمثل ما يعامِلُ به العبدُ النَّاسَ في ذنوبهم.

فإذا عرف العبدُ ذلك كان في ٱبتلائه بالذُّنوب[٣] من الحِكَم والفوائد ما هو مِنْ أنفع الأشياء له[٤].

فصل

ومنها: أنه إذا عَرَف فأحسَن إلىٰ من أساء إليه، ولم يقابلهُ بإساءته إساءةً مثلها[٥] تعرَّض بذلك لمثلها من ربِّه تعالىٰ، وأنه سبحانه يقابِلُ إساءته وذنوبه بإحسانه[٦]، كما كان هو يقابلُ بذلك إساءة الخلق إليه، والله أوسعُ فضلًا وأكرمُ وأجزلُ عطاءً.

فمن أحبَّ أن يقابل الله إساءته بالإحسان فليقابل هو إساءة النَّاس إليه

---

(١) وهي الدَّنانير والدراهم المضروبة. «النهاية» (سكك). وفي رواية مسلم: «في السِّكَّة أو في النقد».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٧٧) ومسلم (١٥٦٠) من حديث حذيفة.

(٣) (ح، ن): «كان ابتلاؤه بالذنوب».

(٤) (ح، ن): «ما هو أنفع الأشياء له».

(٥) (ن): «ولم يقابله بإساءته مثلها».

(٦) (ح، ت، ن): «وذنوبه وإحسانه».

بالإحسان، ومن عَلِمَ أنَّ الذُّنوبَ والإساءة لازمةٌ للإنسان لم تعظُم عنده إساءةُ النَّاس إليه.

فليتأمَّل هو حاله مع الله، كيف هي، مع فَرْط إحسانه إليه وحاجته هو إلىٰ ربِّه، وهكذا هو له(١)؛ فإذا كان العبدُ هكذا لربِّه فكيف يُنكِرُ أن يكون النَّاسُ له بتلك المنزلة؟!

فصل

ومنها: أنه يقيمُ(٢) معاذيرَ الخلائق، وتتَّسعُ رحمتُه لهم، وينفرِجُ بِطانُه(٣)، ويزولُ عنه ذلك الحَصَرُ والضِّيقُ والانحراجُ(٤) وأكلُ بعضِه بعضًا، ويستريحُ العصاةُ من دعائه عليهم، وقُنوته عليهم(٥)، وسؤال الله أن يخسِف بهم الأرض ويسلِّط عليهم البلاء؛ فإنه حينئذٍ يرىٰ نفسَه واحدًا منهم، فهو يسألُ الله لهم ما يسأله لنفسه، وإذا دعا لنفسه بالتَّوبة والمغفرة والعفو أدخلهم معه؛ فيرجو لهم فوق ما يرجو لنفسه، ويخافُ علىٰ نفسه أكثر مما يخافُ عليهم.

فأين هذا مِنْ حاله الأولىٰ وهو ناظرٌ إليهم بعَين الاحتقار والازدراء، لا يجدُ في قلبه رحمةً لهم ولا دعوةً ولا يرجو لهم نجاةً؟!

---

(١) (ن): «وهكذا هو حاله».

(٢) في طرة (ن): «لعله: يقبل».

(٣) (ق، ت): «ويتفرج بطانه». أي: يتسع صدره. تقول العرب: «التقت حلقتا البِطان» للأمر يبلغ الغاية في الشِّدَّة. والبِطانُ: الحزامُ الذي يلي البطن. انظر: «اللسان» (بطن)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ١٨٨).

(٤) في الأصول: «والانحراف». والمثبت أشبه. انظر: «زاد المعاد» (٢/ ٢٤).

(٥) «وقنوته عليهم» ليس في (ت).

فالذَّنبُ في حقِّ مثل هذا من أعظم أسباب رحمته، ومع هذا فيقيمُ أمرَ الله فيهم، طاعةً لله ورحمةً بهم وإحسانًا إليهم، إذ هو عينُ مصلحتهم[1]، لا غلظةً ولا قوَّةً ولا فظاظة.

فصل

ومنها: أن يخلع صَوْلة الطَّاعة من قلبه، ويَنْزِع عنه رداء الكِبْر والعظمة الذي ليس له، ويلبس رداء الذلِّ والانكسار والفقر والفاقة، فلو دامت تلك الصَّولةُ والعزَّةُ في قلبه لخِيفَ عليه ما هو مِنْ أعظم الآفات، كما في الحديث: «**لو لم تذنبوا لخِفتُ عليكم ما هو أشدُّ من ذلك: العُجْب**»[2]، أو كما قال ﷺ.

فكم بين آثار العُجْب والكِبْر وصَوْلة الطَّاعة، وبين آثار الذُّلِّ والانكسار!

كما قيل: «يا آدم! لا تجزع من كأس زلَّةٍ[3] كانت سبب كَيْسِك، فقد

---

(١) (ت): «عين حظهم».

(٢) أخرجه البزار (٤/ ٢٤٤ - كشف الأستار)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٥٢٥)، وغيرهم من حديث سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس.
وسلَّام ضعيف، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه عن ثابت. وقد رُوِي بغير هذا الإسناد بإسنادٍ صالح». وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٨٠): «ما أحسنه من حديثٍ لو صحَّ!». وانظر: «الكامل» (٧/ ٢٤٠)، و«المداوي» (٥/ ٣١٧)، و«السلسلة الصحيحة» (٦٥٨).
وفي طرة (ق): «هو في جامع أبي مسلم الكسي من حديث أنس».

(٣) (د، ت، ق): «كأس زلل». وفي «المدهش» (١٦٢): «كأس خطإ».

ٱستخرج منك داء العُجْب، وأُلبِستَ رداء العبوديَّة[1].

يا آدم! لا تجزع من قولي لك: ٱخرج منها، فلك خلقتُها، ولكن ٱنزل إلىٰ دار المجاهدة، وابذُر بَذْر العبوديَّة، فإذا كمُل الزَّرعُ واستحصد فتعال فاستَوفِه»[2].

لا يُوحِشَنَّكَ ذاكَ العَتْبُ إنَّ له   لُطفًا يُرِيكَ الرِّضا في حالةِ الغضبِ

فبينما هو لابسٌ ثوب الإدلال الذي لا يليقُ بمثله، تداركه ربُّه برحمته فنزعه عنه، وألبسَه ثوبَ الذُّلِّ الذي لا يليقُ بالعبد غيرُه.

فما لبس العبدُ ثوبًا أكمل عليه ولا أحسن ولا أبهىٰ من ثوب العبوديَّة، وهو ثوبُ المذلَّة الذي لا عزَّ له بغيره.

فصل

ومنها: أنَّ لله عزَّ وجلَّ علىٰ القلوب أنواعًا من العبوديَّة؛ من الخشية والخوف والإشفاق وتوابعها؛ ومن المحبة[3] والإنابة وابتغاء الوسيلة إليه وتوابعها.

وهذه العبوديَّاتُ لها أسبابٌ تهيِّجُها وتبعثُ عليها، فكلُّ ما قيَّضه الربُّ تعالىٰ لعبده من الأسباب الباعثة علىٰ ذلك المهيِّجة له فهو من أسباب رحمته له، ورُبَّ ذنبٍ قد هاجَ لصاحبه من الخوف والإشفاق والوَجَل

---

(١) «المدهش»: «وألبسك رداء النسك».

(٢) انظر ما تقدم (ص: ٢٦). والمدهش (١٦٢، ٧٠١).

(٣) (ق): «من المحبة».

والإنابة والمحبة والإيثار[1] والفرار إلىٰ الله ما لا يَـهِيجُه لـه كثيرٌ من الطَّاعات.

وكم من ذنبٍ كان سببًا لاستقامة العبد وفراره إلىٰ الله وبُعْده عن طرق الغيِّ، وهو بمنزلة من خَلَط فأحسَّ بسوء مِزاجه، وكان عنده أخلاطٌ مُزْمِنةٌ قاتلةٌ وهو لا يشعُر بها، فشرب دواءً أزال تلك الأخلاط العَفِنَة التي لو دامت لترامت به إلىٰ الفساد والعطب.

وإنَّ من تبلغُ رحمتُه ولطفُه وبرُّه بعبده هذا المبلغَ وما هو أعجبُ وألطفُ منه، فحقيقٌ به أن يكون الحبُّ كلُّه له، والطَّاعةُ كلُّها له، وأن يُذْكَر فلا يُنسىٰ، ويُطاع فلا يُعصىٰ، ويُشْكَر فلا يُكْفَر.

فصل

ومنها: أن يعرف العبد مقدار نعمة معافاته وفضله في توفيقه له وحفظه إياه؛ فإنه من تربَّىٰ في العافية لا يعلمُ ما يقاسيه المبتلىٰ، ولا يعرفُ مقدار النِّعمة.

فلو عرف أهلُ طاعة الله أنهم هم الـمُنْعَمُ عليهم في الحقيقة، وأنَّ لله عليهم من الشُّكر أضعافَ ما علىٰ غيرهم، وإن توسَّدوا التُّرابَ ومَضَغوا الحصىٰ، فهم أهلُ النعمة المطلقة، وأنَّ من خلَّىٰ اللهُ بينه وبين معاصيه فقد سقط من عينه وهان عليه، وأنَّ ذلك ليس مِنْ كرامته علىٰ ربِّه، وإنْ وسَّع اللهُ عليه في الدُّنيا[2] ومَدَّ له من أسبابها، فإنهم أهلُ الابتلاء علىٰ الحقيقة.

---

(١) (ت): «والآثار».

(٢) (ن): «وإن وسع له في الدنيا».

فإذا طالبت العبدَ نفسُه بما تطالبه به من الحظوظ والأقسام وأَرَتْه أنه في بليَّةٍ وضائقةٍ تداركه الله برحمته، وابتلاه ببعض الذُّنوب، فرأىٰ ما كان فيه من المعافاة والنعمة، وأنه لا نسبة لما كان فيه من النِّعم إلىٰ ما طلبته نفسُه من الحظوظ؛ فحينئذٍ يكون أكثرُ أمانيه وآماله العَوْدَ إلىٰ حاله وأن يمتِّعه الله بعافيته.

فصل

ومنها: أنَّ التَّوبة توجبُ للتَّائب آثارًا عجيبةً من المعاملة التي لا تحصُل بدونها، فتوجبُ له من المحبة والرقَّة واللُّطف وشكر الله وحمده والرِّضا عنه عبوديَّاتٍ أُخَر؛ فإنه إذا تابَ إلىٰ الله قَبِل الله توبتَه، فرتَّب له علىٰ ذلك القبول أنواعًا من النِّعم لا يهتدي العبدُ لتفاصيلها، بل لا يزالُ يتقلَّبُ في بركتها وآثارها ما لم ينقضها[1] ويفسدها.

فصل

ومنها: أنَّ الله سبحانه يحبُّه ويفرحُ بتوبته أعظمَ فرح؛ وقد تقرَّر أنَّ الجزاء من جنس العمل، فلا ينسىٰ[2] الفرحة التي يظفرُ[3] بها عند التَّوبة النَّصوح[4].

(١) (ت): «ينقصها». بالمهملة.

(٢) مهملة في (د). (ت): «تنسى». وفي «غذاء الألباب» (٢/ ٤٦٧): «تنس». ولستُ منها علىٰ ثقة.

(٣) (ت) و«غذاء الألباب»: «تظفر». وحرف المضارعة مهمل في (د).

(٤) انظر: «طريق الهجرتين» (٥٢٩)، و«الروح» (٢٤٩).

وتأمَّل كيف تجدُ القلبَ يرقُص فرحًا وأنت لا تدري سببَ ذلك الفرح ما هو، وهذا أمرٌ لا يحسُّ به إلا حيُّ القلب، وأمَّا ميِّتُ القلب فإنما يجدُ الفرحَ عند ظفره بالذَّنب، ولا يعرفُ فرحًا غيره.

فوازِنْ إذن بين هذين الفرحَيْن، وانظر ما يُعْقِبُه فرحُ الظَّفر بالذَّنب من أنواع الأحزان والهموم والغموم والمصائب؛ فمن يشتري فرحة ساعةٍ بغمِّ الأبد؟! وانظر ما يُعْقِبُه فرحُ الظَّفر بالطَّاعة والتَّوبة النَّصوح من الانشراح الدَّائم والنَّعيم وطِيب العَيْش، ووازِنْ بين هذا وهذا، ثمَّ ٱختَر ما يليقُ بك ويناسبك. وكلٌّ يعملُ علىٰ شاكلته.

* وكلُّ ٱمرئٍ يصبو إلىٰ ما يناسبُه *[1]

فصل

ومنها: أنه إذا شهد ذنوبَه ومعاصيه وتفريطه في حقِّ ربِّه ٱستَكثر القليلَ من نِعَم ربِّه عليه ـ ولا قليلَ منه ـ لعلمه بأنَّ الواصل إليه منها[2] كثيرٌ علىٰ مسيءٍ مثله، واستقلَّ الكثير من عمله لعلمه بأنَّ الذي ينبغي أن يغسل به نجاستَه وأوضارَه وأوساخَه أضعافُ ما يأتي به؛ فهو دائمًا مستقلٌّ لعمله كائنًا ما كان، مستكثرٌ لنعمة الله عليه وإن دقَّت.

وقد تقدَّم التنبيهُ علىٰ هذا الوجه[3]، وهو من ألطف الوجوه، فعليك

---

(١) عجز بيتٍ ذكره المصنف في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٨٦)، و«بدائع الفوائد» (٦٧٣) دون نسبة. وصدره:

* وكل امرئٍ يهفو إلىٰ من يحبُّه *

(٢) (ت، ن، ق، د): «إليه فيها».

(٣) (ص: ٨٢٢).

بمراعاته، فله تأثيرٌ عجيب. ولو لم يكن في فوائد الذَّنب إلا هذا لكفىٰ به.

فأين حالُ هذا مِنْ حال من لا يرىٰ لله عليه نعمةً إلا ويرىٰ أنه كان ينبغي أن يُعطىٰ ما هو فوقها وأجلَّ منها، وأنه لا يَقْدِرُ أن يتكلَّم، وكيف يعاندُ القَدَر وهو مظلومٌ مع الرَّبِّ لا يُنصِفُه ولا يعطيه مرتبتَه، بل هو مُغرًى[1] بمعاندته لفضله وكماله، وأنه كان ينبغي له أن ينال الثُّريَّا ويطأ بأخمصه هنالك، ولكنَّه مظلومٌ مَبْخوسُ الحظِّ؟!!

وهذا الضَّربُ من أبغض الخلق إلىٰ الله، وأشدِّهم مقتًا عنده، وحكمةُ الله تقتضي أنهم لا يزالون في سَفَال، فهم بين تعتُّبٍ[2] علىٰ الخالق، وشكوىٰ له، وذلٍّ لخلقه، وحاجةٍ إليهم، وخدمةٍ لهم، أشغلُ النَّاس قلوبًا بأرباب الولايات والمناصب، ينتظرون ما يقذفون به إليهم من عظامهم وغُسَالة أيديهم وأوانيهم[3]، وأفرغُ النَّاس قلوبًا عن معاملة الله، والانقطاع إليه، والتلذُّذ بمناجاته، والطُّمأنينة بذكره، وقُرَّة العين بخشيته، والرِّضا به.

فعياذًا بالله من زوال نعمته، وتحوُّل عافيته، وفجأة نقمته، ومن جميع سخطه.

فصل

ومنها: أنَّ الذَّنبَ يوجبُ لصاحبه التيقُّظ والتحرُّز من مصايد عدوِّه ومكامنه، ومن أين يدخلُ عليه اللصوصُ والقُطَّاعُ ومكامِنُهم، ومن أين يخرجون عليه، وفي أيِّ وقتٍ يخرجون، فهو قد ٱستعدَّ لهم وتأهَّب، وعرف

(١) أي القَدَر. وفي (د، ت، ق): «بل هو حري».

(٢) (ح، ن): «فهم بين معتب».

(٣) (ح، ن): «وأوساخهم».

بماذا يَسْتَدْفِعُ شرَّهم وكيدَهم؛ فلو أنه مرَّ عليهم علىٰ غِرَّةٍ[1] وطمأنينةٍ لم يأمن أن يظفروا به و يجتاحُوه جملةً.

فصل

ومنها: أنَّ القلبَ يكونُ ذاهلًا عن عدوِّه معرضًا عنه، مشتغلًا ببعض مهمَّاته، فإذا أصابه سهمٌ من عدوِّه اَسْتَجْمَعَت له قوَّتُه وجأشُه[2] وحميَّته، وطلب بثأره إن كان قلبُه حرًّا كريمًا، كالرَّجل الشجاع إذا جُرِحَ فإنه لا يقومُ له شيء، بل تراه بعدها هائجًا طالبًا مِقْدامًا[3]، والقلبُ الجبانُ المَهِينُ إذا جُرِح كالرَّجل الضعيف المَهِين إذا جُرحَ ولىٰ هاربًا[4] والجِراحاتُ في أكتافه، وكذلك الأسدُ إذا جُرِح فإنه لا يُطاق.

فلا خير فيمن لا مروءة له بطلب أخذ ثأره من أعدىٰ عدوِّه، فما شيءٌ أشفىٰ للقلب من أخذه بثأره من عدوِّه، ولا عدوَّ أعدىٰ له من الشيطان، فإن كان من قلوب الرجال المتسابقين في حَلَبَة المجد جدَّ في أخذ الثَّأر، وغاظ عدوَّه كلَّ الغَيظ، وأنضاه[5]، كما جاء عن بعض السَّلف: «إنَّ المؤمن ليُنضِي شيطانَه كما يُنضِي أحدُكم بعيرَه في سفره»[6].

---

(١) (ن): «فلو أنه مر عليهم في عزة».

(٢) (ح، ن): «وحاسته». وهو تحريف.

(٣) (ح): «مقدما».

(٤) (ح، ن): «ذل هاربا».

(٥) أي: أهزله وأتعبه. وفي (د، ق، ن، ت): «وأضناه»، تحريف.

(٦) جاء مرفوعًا عند أحمد (٢/ ٣٨٠) من حديث أبي هريرة بإسنادٍ فيه ضعف. وانظر: «المداوي» (٢/ ٤١٤)، و«السلسلة الصحيحة» (٣٥٨٦).

فصل

ومنها: أنَّ مثل هذا يصيرُ كالطَّبيب ينتفعُ به المرضىٰ في علاجهم ودوائهم، والطَّبيبُ الذي كان المرضُ يباشرُه[1] وعَرَف دواءه وعلاجَه أحذقُ وأخبرُ من الطَّبيب الذي إنما عَرَفه وصفًا، هذا في أمراض الأبدان، وكذلك في أمراض القلوب وأدوائها.

وهذا معنىٰ قول بعض الصُّوفية: «أعرفُ النَّاس بالآفات أكثرُهم آفات»[2].

وقال عمرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه: «إنما تُنقض عُرىٰ الإسلام عُروةً عُروةً إذا نشأ في الإسلام من لا يعرفُ الجاهليَّة»[3].

---

(١) (ت، د، ق): «كان المرض مباشره».

(٢) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (١٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٦٧) عن الجنيد.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٩٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٣)، وصححه الحاكم (٤/ ٤٢٨) ولم يتعقبه الذهبي، عن عمر رضي الله عنه قال: «قد علمتُ وربِّ الكعبة متىٰ تهلكُ العرب، إذا ساس أمرَهم من لم يصحب الرسول ولم يُعالِج أمرَ الجاهلية».
وتفسيره في «الجعديات» (٢/ ١٨٠)، و«شعب الإيمان» (١٣/ ٢٠٥).
ولم أر من سبق ابن تيمية إلىٰ إيراد هذا اللفظ الذي ذكره المصنف. انظر: «درء التعارض» (٥/ ٢٥٩)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٣٠١)، و«منهاج السنة» (٤/ ٥٩٠).
ولعله لفَّقه سهوًا من حديث أبي أمامة وأثر عمر (الذي ذكرتُ روايته)، حيث ساقهما البيهقي في «الشعب» متتابعين، كما نبَّه علىٰ ذلك بعضهم.

ولهذا كان الصَّحابةُ أعرفَ الأمَّة بالإسلام وتفاصيله وأبوابه وطرقه، وأشدَّ النَّاس رغبةً فيه، ومحبةً له، وجهادًا لأعدائه، وتكلُّمًا بأعلامه، وتحذيرًا من خلافه؛ لكمال علمهم بضدِّه، فجاءهم الإسلامُ كلُّ خصلةٍ منه مضادَّةٌ لكلِّ خصلةٍ مما كانوا عليه، فازدادوا له معرفةً وحبًّا، وفيه جهادًا؛ بمعرفتهم بضدِّه.

وذلك بمنزلة من كان في حَصَرٍ شديدٍ وضيقٍ ومرضٍ وفقرٍ وخوفٍ ووَحْشَة، فقيَّض الله له من نقله منه إلىٰ فضاءٍ وسَعةٍ وأمنٍ وعافيةٍ وغِنًى وبهجةٍ ومسرَّة، فإنه يزدادُ سرورُه وغِبطتُه ومحبتُه بما نُقِل إليه بحسب معرفته بما كان فيه.

وليس حالُ هذا كمن وُلِد في الأمن والعافية والغِنىٰ والسُّرور، فإنه لم يشعُر بغيره، وربما قُيِّضت[1] له أسبابٌ تخرجُه عن ذلك إلىٰ ضدِّه وهو لا يشعُر، وربما ظنَّ أنَّ كثيرًا من أسباب الهلاك والعَطب تفضي به إلىٰ السَّلامة والأمن والعافية، فيكون هلاكُه علىٰ يَدَي نفسه وهو لا يشعُر. وما أكثر هذا الضَّربَ من النَّاس!

فإذا عَرَف الضدَّين، وعَلِم مباينةَ الطَّرفين[2]، وعَرَف أسبابَ الهلاك علىٰ التفصيل، كان أحرىٰ أن تدُوم له النِّعمة، ما لم يُؤْثِر أسبابَ زوالها علىٰ عِلم، وفي مثل هذا قال القائل:

عرفتُ الشَّرَّ لا للشَّرْ ... رِ لكنْ لِتَوقِّيهِ

(١) (ن): «اقتضت».

(٢) (ت، ق): «الطريقين».

ومــــن لا يَعْـــرِف الـــشَّرَّ   مــن النَّـاسِ يَـقَعْ فيــهِ[1]

وهذه حالُ المؤمن؛ يكونُ فَطِنًا حاذقًا، أعرَف النَّاس بالشرِّ، وأبعدَهم منه، فإذا تكلَّم في الشرِّ وأسبابه ظننتَه مِنْ شرِّ النَّاس، فإذا خالطتَه وعرفتَ طويَّته رأيتَه من أبرِّ النَّاس.

والمقصودُ أنَّ من بُلي بالآفات صار من أعرف النَّاس بطرقها، وأمكنه أن يسدَّها علىٰ نفسه وعلىٰ من ٱستنصحه من النَّاس ومن لم يستنصحه[2].

فصل

ومنها: أنه سبحانه يذيقُ عبدَه ألمَ الحجاب عنه، والبُعد، وزوال ذلك الأُنس والقُرب؛ ليمتحن عبدَه:

فإن أقام علىٰ الرِّضا بهذه الحال، ولم يجد نفسَه تطالبُه بحالها الأوَّل مع الله، بل ٱطمأنت وسكنت إلىٰ غيره= عَلِم أنه لا يصلُح، فوضعه في مرتبته التي تليقُ به.

وإن ٱستغاث ٱستغاثة الملهوف، وتقلَّق تقلُّق المكروب[3]، ودعا دعاء المضطرِّ، وعَلِم أنه قد فاته حياتُه[4] حقًّا، فهو يهتفُ بربِّه أن يردَّ عليه حياته،

---

(١) البيتان لأبي فراس، في ديوانه (٣٦٩)، و«اليتيمة» (١/ ٨٤)، و«الحماسة المغربية» (١٢٥٣). ودون نسبة في مصادر كثيرة.

(٢) (ح، ن): «وعلىٰ من استصحبه من الناس ومن لم يستصحبه».

(٣) كذا في الأصول. والتقلُّق تفعُّلٌ من القَلَق، كالتفزُّع. ولم تذكره المعاجم. قال ابن قلاقس (ت: ٥٦٧):

هو راتبٌ قد كنتُ أرقبُ نجمَه   فهوىٰ وقد جعل التقلُّقَ راتبي

(٤) كذا في الأصول، بتذكير الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

ويعيد عليه ما لا حياة له بدونه= عَلِم أنه موضعٌ لما أُهِّل له، فردَّ عليه أحوجَ ما هو إليه، فعظُمت به فرحتُه، وكمُلت به لذَّتُه، وتمَّت به نعمتُه[1]، واتصل به سرورُه، وعَلِم حينئذٍ مقدارَه، فعَضَّ عليه بالنَّواجذ، وثنىٰ عليه الخناصر، وكان حالُه كحال ذلك الفاقد لراحلته التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرض المَهْلَكة إذا وجدها بعد معاينة الهلاك؛ فما أعظم موقع ذلك الوِجْدان عنده!

ولله أسرارٌ وحِكَمٌ ومنبِّهاتٌ وتعريفاتٌ لا تنالها عقولُ البشر.

فقُل لغليظِ القلب ويحكَ ليسَ ذا ... بِعُشِّكَ فادْرُجْ طالبًا عُشَّكَ البالي
ولا تكُ ممَّن مَدَّ باعًا إلىٰ جَنًى ... فقَصَّرَ عنه قال ذا ليسَ بالحالي[2]

فالعبدُ إذا بُلي بعد الأُنس بشيءٍ من الوَحْشة، وبعد القُرب صَلِي بنار البِعاد[3]، ٱشتاقت نفسُه إلىٰ لذَّة تلك المعاملة، فحنَّت وأنَّت وتضرَّعت[4] وتعرَّضت لنفحات من ليس لها منه عِوَضٌ أبدًا، ولا سيَّما إذا تذكَّرت برَّه ولطفه وحنانه وقُربه؛ فإنَّ هذه الذكرىٰ تمنعُها القرار وتهيِّجُ منها البلابل[5]، كما قال القائل ـ وقد فاته طوافُ الوداع، فركب الأخطار ورجع إليه ـ:

ولما تذكَّرتُ المنازلَ بالحِمىٰ ... ولم يُقْضَ لي تسليمةُ المتزَوِّدِ
تيقَّنتُ أنَّ العَيْشَ ليس بنافعي ... إذا أنا لم أنظُر إليها بموعدِ[6]

---

(١) «وتمت به نعمته» ليست في (ح، ن).

(٢) أي: ليس بالحلو. والبيتان أشبه بنظم المصنف.

(٣) (ن، ح): «بعد الأنس بالوحشة وبعد القرب بنار البعاد».

(٤) (ن، ح): «وتصدعت».

(٥) وهي الهموم والوساوس في الصدر. «اللسان» (بلل).

(٦) البيت الأول في «الموازنة» (٢/ ٤٧)، و«شرح نهج البلاغة» (٨/ ١٢٨) للعلوي =

وإن ٱستمرَّ إعراضها ولم تحِنَّ إلىٰ مَعْهَدها الأوَّل[1]، ولم تحسَّ بفاقتها الشديدة وضرورتها إلىٰ مراجعة قربها من ربها؛ فهي ممَّن إذا غاب لم يُطْلب، وإذا أبَق لم يُسْترجع، وإذا جنىٰ لم يُسْتَعتَب. وهذه هي النُّفوسُ التي لم تُؤهَّل لما هنالك. وبحَسْب المُعْرِض هذا الحرمان، فإنه يكفيه، وذلك ذنبٌ عقابُه فيه.

فصل

ومنها: أنَّ الحكمة الإلهيَّة ٱقتضت تركيبَ الشَّهوة والغضب في الإنسان، وهاتان القُوَّتان فيه بمنزلة صفاته الذَّاتية، لا ينفكُّ عنها، وبهما وقعت المحنةُ والابتلاء، وعُرِّض لنيل الدَّرجات العُلىٰ، واللَّحاق بالرفيق الأعلىٰ، والهبوط إلىٰ أسفل سافلين.

فهاتان القُوَّتان لا يَدَعان العبدَ حتىٰ يُنيلانه منازل الأبرار، أو يضعانه تحت أقدام الأشرار، ولن يجعل الله مَن شهوتُه مصروفةٌ إلىٰ ما أُعِدَّ له في دار النَّعيم، وغضبُه حميَّةٌ لله ولكتابه ولرسوله ولدينه، كمن شهوتُه[2] مصروفةٌ في هواه وأمانيه العاجلة، وغضبُه مقصورٌ علىٰ حظِّه، ولو ٱنتُهِكت محارمُ الله وحدودُه، وعُطِّلت شرائعُه وسننُه، بعد أن يكون هو ملحوظًا بعَيْن

= البصري صاحب الزنج، وفي «ذيل الأمالي» (١٢٠) من إنشاد الزبير بن بكار لبعض البصريين القشيريين، و«التذكرة الحمدونية» (٦/ ٦٠) لبعض بني قشير، وأنشده ثعلب من أبياتٍ في «المحب والمحبوب» (٢/ ٨١).

قال شيخنا الإصلاحي: وجواب (لما) في الأبيات المرويَّة: زفرتُ إليها زفرةً...، وهنا: تيقنتُ...؛ فالظاهر أن بعضهم ضمَّن البيت القديم في شعره.

(١) (ح، ن): «مهدها الأول».

(٢) (ق، ن): «كمن جعل شهوته».

الاحترام والتَّعظيم والتَّوقير ونفوذ الكلمة. وهذه حالُ أكثر الرُّؤساء أعاذنا الله منها.

فلن يجعل الله هذين الصِّنفين في دارٍ واحدة، فهذا رَكَض[1] بشهوته وغضبه إلىٰ أعلىٰ عِلِّيِّين، وهذا هوىٰ بهما إلىٰ أسفل سافلين.

والمقصودُ أنَّ تركيبَ الإنسان علىٰ هذا الوجه هو غايةُ الحكمة، ولا بدَّ أن يقتضي كلُّ واحدٍ من القوَّتين أثرَه[2]، فلا بدَّ من وقوع الذَّنب والمخالفات والمعاصي، ولا بدَّ من ترتُّب آثار هاتين القُوَّتين عليهما، ولو لم يُخْلقا[3] في الإنسان لم يكن إنسانًا، بل كان مَلَكًا؛ فالترتُّبُ[4] من موجَبات الإنسانيَّة، كما قال النبيُّ ﷺ: «**كلُّ بني آدم خطَّاء، وخيرُ الخطَّائين التوَّابون**»[5].

---

(١) (ح، ن): «فهذا صعد».

(٢) كذا في الأصول، حملًا على المعنى. والجادة: كل واحدة من القوتين أثرها.

(٣) (ح، ن): «ولو لم يختلفا».

(٤) (ق): «فالترتيب». وفي طرة (د): «لعله: فالذنب». وهو محتمل.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد (٣/ ١٩٨)، وغيرهم من حديث علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس.
قال الإمام أحمد ـ كما في «المنتخب من العلل للخلال» (٩٢) ـ: «هذا حديثٌ منكر». وقال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة». وقال أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنىٰ» (٤/ ٨١): «هذا حديثٌ منكر لا يتابع عليه علي بن مسعدة». وانظر: «مسند البزار» (٧٢٣٦).
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١١١) في ترجمة علي بن مسعدة، وأنكراه عليه. =

فأمَّا من ٱكتنفته العصمة، وضُرِبت عليه سُرادِقاتُ الحفظ، فهم أقلُّ أفراد النَّوعِ الإنسانيِّ، وهم خلاصتُه ولبُّه.

فصل

ومنها: أنَّ الله سبحانه إذا أراد بعبده خيرًا أنساه رؤيةَ طاعاته، ورَفَعَها من قلبه ولسانه، فإذا ٱبتُلي بالذَّنب جعله نُصْبَ عينيه، ونسي طاعاته، وجعل همَّه كلَّه بذنبه[1]، فلا يزالُ ذنبُه أمامه إن قام أو قعد أو غدا أو راح، فيكونُ هذا عينَ الرحمة في حقِّه.

كما قال بعض السَّلف: «إنَّ العبد ليعملُ الذَّنبَ فيدخُل به الجنَّة، ويعملُ الحسنةَ فيدخلُ بها النَّار.

قالوا: وكيف ذلك؟

قال: يعملُ الخطيئةَ فلا تزالُ نُصْبَ عينيه كلَّما ذَكَرَها بكىٰ، وندم، وتاب، واستغفر، وتضرَّع، وأناب إلىٰ الله، وذلَّ له وانكَسَر، وعَمِل لها أعمالًا؛ فتكونُ سببَ الرحمة في حقِّه.

ويعملُ الحسنةَ فلا تزالُ نُصْبَ عينيه يَمُنُّ بها ويراها ويعتدُّها علىٰ ربِّه وعلىٰ الخلق، ويتكبَّر بها، ويتعجَّبُ من النَّاس كيف لا يعظِّمونه ويكرمونه ويجلُّونه عليها، فلا تزالُ هذه الأمورُ به حتىٰ تقوىٰ عليه آثارُها؛ فتُدخِله

= وخالفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فلم يرفعه، بل جعله من أخبار أهل الكتاب. أخرجه أحمد في «الزهد» (٩٦). وهذا هو المحفوظ.
وصحح الحاكم الرواية المرفوعة (٤/ ٢٤٤)، فتعقبه الذهبي.

(١) (ن): «ذنبه».

النَّار»(١).

فعلامةُ السَّعادة أن تكون حسناتُ العبد خلف ظهره، وسيئاتُه نُصْبَ عينيه. وعلامةُ الشقاوة أن يجعل حسناته نُصْبَ عينيه، وسيئاته خلف ظهره. والله المستعان.

فصل

ومنها: أنَّ شُهود العبد ذنوبَه وخطاياه توجبُ له أن لا يرىٰ لنفسه علىٰ أحدٍ فضلًا، ولا له علىٰ أحدٍ حقًّا(٢)؛ فإنه يشهدُ عيوبَ نفسه وذنوبَه، فلا يظنُّ أنه خيرٌ من مسلمٍ يؤمنُ بالله ورسولِه، ويحرِّمُ ما حرَّم الله ورسوله.

وإذا شَهِد ذلك مِنْ نفسه لم يَرَ لها علىٰ النَّاس حقوقًا من الإكرام يتقاضاهم إياها ويذمُّهم علىٰ ترك القيام بها، فإنها عنده أخسُّ قدرًا وأقلُّ قيمةً من أن يكون لها علىٰ عباد الله حقوقٌ يجبُ عليهم مراعاتُها، أو لها عليهم فضلٌ يستحقُّ أن يُكْرَم ويُعَظَّم ويُقَدَّم لأجله.

فيَرىٰ أنَّ من سلَّم عليه أو لَقِيَه بوجهٍ منبسطٍ فقد أحسن إليه، وبذل له ما لا يستحقُّه؛ فاستراحَ هذا في نفسه، وأراح النَّاسَ من شِكايته وغضبه علىٰ

---

(١) جاء أصلُ هذا المعنىٰ من قول أبي موسىٰ وأبي أيوب رضي الله عنهما، ومن قول الحسن وأبي حازم. انظر: «الزهد» لهناد (٩١٠، ٩١١)، ولابن المبارك (١٦٣، ١٦٤)، ولأحمد (٢٧٧)، و«الحلية» لأبي نعيم (٣/ ٢٤٢، ٧/ ٢٨٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١٢/ ٢٣٥).
ورُوِي من مرسل الحسن عند ابن المبارك (١٦٢)، وأحمد (٣٩٧).

(٢) قال ابن تيمية: «العارف لا يرىٰ له على أحدٍ حقًّا، ولا يشهدُ له على غيره فضلًا، ولذلك لا يعاتِب ولا يطالِب ولا يضارِب». «مدارج السالكين» (١/ ٥٢٣).

الوجود وأهله، فما أطيبَ عيشَه! وما أنعمَ بالَه! وما أقَرَّ عينَه!

وأين هذا ممَّن لا يزالُ عاتبًا علىٰ الخلق، شاكيًا ترك قيامهم بحقِّه، ساخطًا عليهم، وهم عليه أسخط؟!

فسبحان من بَهَرَت حكمتُه عقول العالمين.

فصل

ومنها: أنه يوجبُ له الإمساكَ عن عيوب النَّاس والفِكر فيها؛ فإنه في شُغلٍ بعيب نفسه[1]، فطُوبىٰ لمن شغله عيبُه عن عيوب النَّاس، وويلٌ لمن نَسِيَ عيبَه وتفرَّغ لعيوب النَّاس. هذا من علامة الشَّقاوة، كما أنَّ الأوَّل من أمارات السَّعادة.

فصل

ومنها: أنه إذا وقع في الذَّنب شَهِد نفسَه مثل إخوانه الخطَّائين، وشَهِد أنَّ المصيبة واحدة، والجميعَ مشتركون في الحاجة ـ بل في الضرورة ـ إلىٰ مغفرة الله وعفوه ورحمته، فكما يحبُّ أن يستغفر له أخوه المسلم، كذلك هو أيضًا ينبغي أن يستغفر لأخيه المسلم، فيصير هِجِّيراه: «ربِّ ٱغفر لي ولوالديَّ وللمسلمين والمسلمات وللمؤمنين والمؤمنات».

وقد كان بعضُ السَّلف يستحبُّ لكلِّ أحدٍ أن يداوم علىٰ هذا الدُّعاء كلَّ يومٍ سبعين مرَّة، فيجعل له منه وِرْدًا لا يُخِلُّ به. سمعتُ شيخنا يذكُره، وذكَر

---

(١) (ق، د): «بعيبه ونفسه».

فيه فضلاً عظيمًا لا أحفظُه[1]، وربَّما كان من جملة أوراده التي لا يُخِلُّ بها[2]. وسمعتُه يقول: إن جَعَله بين السَّجدتين جاز.

فإذا شَهِد العبدُ أنَّ إخوانه مصابون بمثل ما أُصِيبَ به، محتاجون إلىٰ ما هو محتاجٌ إليه، لم يمتنع من مباعدتهم إلا لفَرْط بُخْلٍ[3] بمغفرة الله وفضله، وحقيقٌ بهذا أن لا يُساعَد فإنَّ الجزاء من جنس العمل.

وقد قال بعض السَّلف: «إنَّ الله لما عَتَبَ علىٰ الملائكة بسبب قولهم:

---

(١) لعله ما ذكره في «الروح» (٣٩٠)، قال: «ولهذا جاء أثرٌ عن بعض السلف أنه من قال كل يوم سبعين مرة: رب اغفر لي ولوالدي وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، حصل له من الأجر بعدد كل مسلم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة. ولا تستبعد هذا، فإنه إذا استغفر لإخوانه فقد أحسن إليهم، والله لا يضيع أجر المحسنين».

وانظر منامًا لبعض السلف في «الحلية» (١٠/ ١١٣).

وعند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٥٥) من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: «من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب له بكلِّ مؤمن ومؤمنة حسنة». وإسناده ضعيف، وجوَّده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٥٢). ومن حديث أم سلمة في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٧٠)، وإسناده ضعيف. وفي الباب حديثٌ ثالث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٩٧٦).

وانظر تقرير ما دلت عليه في «تحفة الذاكرين» للشوكاني (٣٨٠).

وربما كان أصل التزام عدد السبعين ما أخرجه الترمذي (٣٢٥٩) وصححه من حديث أبي هريرة في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ قال: فقال ﷺ: «إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٥٢١، ٢٤/ ٣٢٢).

(٣) (ن): «لفرط جهل».

﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، وامتَحَن هاروتَ وماروتَ بما ٱمتحنهما به، جَعَلت الملائكةُ بعد ذلك تستغفرُ لبني آدم وتدعو الله لهم»[1].

فصل

ومنها: أنه إذا شَهِد نفسَه مع ربِّه مسيئًا خاطئًا مفرِّطًا[2]، مع فَرْطِ إحسان الله إليه في كلِّ طرفة عين، وبرِّه به، ودَفْعِه عنه، وشدَّة حاجته إلىٰ ربِّه، وعدم ٱستغنائه عنه نَفَسًا واحدًا، وهذه حالُه معه= فكيف يطمعُ أن يكون النَّاسُ معه كما يحبُّ، وأن يعاملوه بمحض الإحسان وهو لم يعامل ربَّه بتلك المعاملة؟! وكيف يطمعُ أن يطيعه مملوكُه وولدُه وزوجتُه في كلِّ ما يريد، ولا يعصونه[3] ولا يخلُّون بحقوقه، وهو مع ربِّه ليس كذلك؟! وهذا يوجبُ له أن يستغفر لمسيئهم، ويعفو عنه، ويسامحه، ويُغْضِي عن الاستقصاء في طلب حقِّه.

فهذه الآثارُ ونحوُها متىٰ ٱجتناها العبدُ من الذَّنب فهي علامةُ كونه رحمةً في حقِّه، ومتىٰ ٱجتنىٰ منه[4] أضدادَها وأوجبت له خلافَ ما ذكرناه فهي والله علامةُ الشَّقاوة، وأنه مِنْ هوانه علىٰ الله وسقوطه من عَيْنه خلَّىٰ بينه وبين معاصيه؛ ليقيم عليه حجَّةَ عدله، فيعاقبه باستحقاقه.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٢)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٨٥) عن ابن عباس. وصححه الحاكم، ولم يتعقبه الذهبي.

(٢) (ن): «مسيئا مخطئا خاطئا مفرطا مع الله». (ح): «مسيئا خاطئا مع الله».

(٣) كذا في الأصول.

(٤) (ح، ن): «ومن اجتنى منه».

وتتداعىٰ السَّيئاتُ في حقِّ مثل هذا وتتولف[1]، فيتولَّدُ من الذَّنب الواحد ما شاء الله من المتالف والمعاطب التي يهوي بها في دركات العذاب، فالمصيبةُ كلُّ المصيبة الذَّنبُ يتولَّدُ من الذَّنب، ثمَّ يتولَّدُ من الاثنين ثالث، ثمَّ تقوىٰ الثَّلاثةُ فتوجبُ رابعًا، وهلُمَّ جرًّا.

ومن لم يكن له فقهُ نفسٍ في هذا الباب هلك من حيثُ لا يشعُر.

فالحسناتُ والسَّيئاتُ آخذٌ بعضُها برقاب بعض، يتلو بعضُها بعضًا، ويُثْمِرُ بعضُها بعضًا؛ قال بعض السَّلف: «إنَّ من ثواب الحسنةِ الحسنةَ بعدها، وإنَّ من عقاب السيئةِ السيئةَ بعدها»[2].

وهذا أظهرُ عند النَّاس من أن تُضرب له الأمثالُ وتُطلب له الشَّواهد[3] والله المستعان.

فصل

وإذا تأمَّلتَ حكمتَه سبحانه فيما ٱبتلىٰ به عبادَه وصفوته بما ساقهم به إلىٰ أجلِّ الغايات وأكمل النِّهايات التي لم يكونوا يعبُرون إليها إلا علىٰ جسرٍ من الابتلاء والامتحان، وكان ذلك الجسرُ لكماله كالجسر الذي لا سبيل إلىٰ عُبورهم إلىٰ الجنة إلا عليه، وكان ذلك الابتلاءُ والامتحانُ عَيْنَ

(١) كذا في الأصول. ولعلها: وتتوالف. أي: يأتلف بعضها إلىٰ بعض.
وقال شيخنا الإصلاحي: إذا لم يكن محرفًا، فهو: تتألَّف، كما قالوا: تواليف.

(٢) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (٣٨٢)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٠٥) عن أبي الحسن المزيِّن (ت: ٣٢٨).

(٣) انظر: «الداء والدواء» (١٣٩)، و«طريق الهجرتين» (٥٩٤).

المنح[1] في حقِّهم والكرامة، فصورتُه صورةُ ٱبتلاءٍ وامتحان[2]، وباطنُه فيه الرحمةُ والنِّعمةُ والمنَّة. فكم لله من نعمةٍ جسيمةٍ ومنَّةٍ عظيمة تُجنىٰ من قطوف الابتلاء والامتحان!

فتأمَّل حال أبينا آدم ﷺ، وما آلت إليه محنتُه من الاصطفاء والاجتباء والتَّوبة والهداية ورفعة المنزلة، ولولا تلك المحنةُ التي جرت عليه ـ بإخراجه[3] من الجنَّة، وتوابع ذلك ـ لما وصل إلىٰ ما وصل إليه، فكم بين حالته الأولىٰ وحالته الثَّانية في نهايته!

وتأمَّل حال أبينا الثَّاني نوح ﷺ، وما آلت إليه محنتُه وصبرُه علىٰ قومه تلك القرون كلَّها، حتىٰ أقرَّ اللهُ عينَه، وأغرَق أهلَ الأرض بدعوته، وجَعَل العالم بعده من ذريَّته، وجَعَله خامس خمسةٍ هم أولو العزم الذين هم أفضلُ الرسل، وأمر رسوله ونبيَّه محمدًا ﷺ أن يصبر كصبره، وأثنىٰ عليه بالشُّكر، فقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ [الإسراء: ٣]، فوصفه بكمال الصَّبر والشُّكر.

ثمَّ تأمَّل حال أبينا الثَّالث إبراهيم ﷺ؛ إمام الحنفاء، وشيخ الأنبياء، وعَمُود العالم[4]، وخليل ربِّ العالمين من بني آدم، وتأمَّل ما آلت إليه محنتُه وصبرُه وبذلُه نفسَه لله.

وتأمَّل كيف آل به بذلُه لله نفسَه ونصرُه دينَه إلىٰ أن ٱتخذه الله خليلًا لنفسه، وأمر رسوله وخليله محمَّدًا ﷺ أن يتَّبع ملَّته.

---

(١) (ق، ت): «عين المنهج».

(٢) «وامتحان» ليست في (ح، ن).

(٣) (ح، ن): «وهي إخراجه».

(٤) ذكر المصنف في «جلاء الأفهام» (٣٠٦) أن أهل الكتاب يسمونه كذلك.

وأنبِّهك علىٰ خصلةٍ واحدةٍ مما أكرمه الله به في محنته بذبح ولده؛ فإنَّ الله تبارك وتعالىٰ جازاه علىٰ تسليمه ولدَه لأمر الله بأن بارك في نسله وكثَّره، حتىٰ ملأ السَّهل والجبل؛ فإنَّ الله تعالىٰ لا يتكرَّمُ عليه أحد، وهو أكرمُ الأكرمين، فمن ترك لوجهه أمرًا أو فعله لوجهه بَذَل اللهُ له أضعاف ما تركه من ذلك الأمر أضعافًا مضاعفة، وجازاه بأضعاف ما فعله لأجله أضعافًا مضاعفة.

فلما أُمِرَ إبراهيمُ[1] بذبح ولده فبادر لأمر الله، ووافَق عليه الولدُ أباه، رضًا منهما وتسليمًا[2]، وعَلِم الله منهما الصِّدق والوفاء= فَدَاه بذِبْحٍ عظيم وأعطاهما ما أعطاهما من فضله، وكان من بعض عطاياه أن بارك في ذريَّتهما حتىٰ ملؤوا الأرض؛ فإنَّ المقصود بالولد إنما هو التناسلُ وتكثيرُ الذُّريَّة، ولهذا قال إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٠]، وقال: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠].

فغايةُ ما كان يَحْذَرُ ويخشىٰ مِنْ ذبح ولده[3] ٱنقطاع نسله، فلمَّا بذل ولده لله وبذل الولدُ نفسَه، ضاعفَ الله النَّسل، وبارك فيه، وكثَّره، حتىٰ ملؤوا الدُّنيا، وجعل النبوَّة والكتابَ في ذريَّته خاصَّة، وأخرج منهم محمَّدًا ﷺ.

وقد ذُكِر أنَّ داود عليه السَّلام أراد أن يَعْلَمَ عَدَد بني إسرائيل، فأمَر بإحضارهم، وبَعَث لذلك نُقَباء وعُرَفاء، وأمرهم أن يرفعوا إليه ما بَلَغ

---

(١) (ت): «فلما أمر الله إبراهيم».

(٢) (ت): «ووافق عليه الولد أباه رضي الله عنهما».

(٣) (د، ق، ن): «ذبح الولد».

عـددُهم، فمكثـوا مـدَّةً لا يقـدرون عـلىٰ ذلـك، فـأوحىٰ الله إلىٰ داود: أن قـد عَلِمْتَ أني وعدتُ أباك إبراهيم لما أمرتُه بـذبح ولـده فبادَر إلىٰ طاعـة أمـري أن أُبـارِك لـه في ذريَّتـه حتـىٰ يـصيروا في عـدد النُّجـوم، وأجعلهـم بحيـث لا يحصىٰ عددُهم، وقد أردتَ أنت أن تحـصي عـددًا قـدَّرتُ أنـه لا يحـصىٰ[1]... وذكر باقي الحديث[2].

فجَعَل مِنْ نسله هاتين الأمَّتين العظيمتين الذين[3] لا يحصي عـددَهم إلا الله خالقُهم ورازقُهم، وهم بنو إسرائيل وبنو إسـماعيل، هـذا سـوىٰ مـا أكرمـه الله به مِنْ رفع الذِّكر والثَّناء الجميل علىٰ ألـسنة جميـع الأمـم وفي الـسَّموات بين الملائكة.

فهذا من بعض ثمرة معاملته، فتبًّـا لمـن عَرَفـه ثـمَّ عامـل غـيره، مـا أخـسرَ صفقتَه وما أعظمَ حسرتَه!

فصل

ثمَّ تأمَّل حال الكليم موسىٰ عليه السَّلام وما آلـت إليـه محنتُـه وفُتُونُـه[4] من أوَّل ولادتـه إلىٰ منتهـىٰ أمـره، حتـىٰ كلَّمـه الله منـه إليـه تكليـمًا، وكتـب لـه التَّوراة بيده، ورفَعه إلىٰ أعلىٰ السَّموات، واحتَمل له ما لا يَـحْتمِلُ لغيره، فإنـه رمىٰ الألواحَ علىٰ الأرض حتىٰ تكسَّرت، وأخذ بلحية نبيِّ الله هـارون وجـرَّه

(١) (ح، ن): «وقد أردت أن تحصي عددهم أقدرت أن تحصي».

(٢) أخرجه الطبري في «التـاريخ» (١/ ٤٨٥) عـن وهـب بـن منبـه. فهـو مـن أخبـار بنـي إسرائيل.

(٣) (ت): «الذي». (ح): «اللذين».

(٤) كما قال تعالىٰ عنه: ﴿وَفَتَنَّكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]. وسقطت الكلمة من (ت).

إليه، ولَطَم وجه ملَك الموت ففقأ عينَه، وخاصَم ربَّه ليلة الإسراء في شأن محمدٍ رسول الله ﷺ، وربُّه يحبُّه علىٰ ذلك كلِّه، ولا سقط شيءٌ منه من عينه، ولا سقطت منزلتُه عنده، بل هو الوجيهُ عند الله، القريب، ولولا ما تقدَّم من السَّوابق، وتحمُّل الشَّدائد والمِحَن العِظَام في الله، ومقاساة الأمَّتين الشَّديدتَين[1]: فرعونَ وقومه، ثمَّ بني إسرائيل وما آذَوْهُ به وما صَبَرَ عليهم لله[2].

ثمَّ تأمَّل حال المسيح ﷺ؛ وصبرَه علىٰ قومه، واحتمالَه في الله[3] ما تحمَّله منهم، حتىٰ رفعه الله إليه، وطهَّره من الذين كفروا، وانتقم من أعدائه، وقطَّعهم في الأرض، ومزَّقهم كلَّ ممزَّق، وسَلَبهم مُلْكَهم وفخرَهم إلىٰ آخر الدَّهر.

فصل

فإذا جئتَ إلىٰ النبيِّ ﷺ وتأمَّلتَ سيرته مع قومه، وصبرَه في الله، واحتمالَه ما لم يحتمله نبيٌّ قبله، وتلوُّنَ الأحوال عليه مِنْ سِلْمٍ وحرب، وغنًى وفقر، وخوفٍ وأمن[4]، وإقامةٍ في وطنه وظعْنٍ عنه وتَركِه لله، وقتلِ أحبابه وأوليائه بين يديه، وأذىٰ الكفَّار له بسائر أنواع الأذىٰ من القول والفعل، والسِّحر والكذب، والافتراء عليه والبهتان؛ وهو مع ذلك كلِّه صابرٌ علىٰ أمر الله، يدعو إلىٰ الله.

---

(١) (ن، ح): «ومقاساة الأمر الشديد بين».

(٢) جواب (لولا) محذوفٌ، وتقديره: لم يكن له ذلك. وانظر ما تقدم (ص: ٥٠٦).

(٣) (ت): «واحتماله لله».

(٤) (ح، ن): «من سلم وخوف وغنىٰ وفقر وأمن». وهو تحريف.

فلم يُؤذ نبيٌّ ما أُوذِي، ولم يَحْتَمِل في الله ما ٱحتَمَله[1]، ولم يُعْط نبيٌّ ما أُعطِيَه، فرفَع الله له ذِكْرَه، وقَرَن ٱسمه باسمه، وجعله سيِّد النَّاس كلِّهم، وجعله أقربَ الخلق إليه وسيلة، وأعظمهم عنده جاهًا، وأسمَعهم عنده شفاعة.

وكانت له تلك المحنُ والابتلاءُ عينَ كرامته، وهي مما زاده الله بها شرفًا وفضلًا، وساقه بها إلىٰ أعلىٰ المقامات.

وهذا حالُ ورثته من بعده الأمثل فالأمثل، كلٌّ له نصيبٌ من المحنة، يسوقُه الله به إلىٰ كماله بحسب متابعته له، ومن لا نصيب له من ذلك فحظُّه من الدُّنيا[2] حظُّ من خُلِق لها وخُلِقت له وجُعِل خَلاقُه ونصيبُه فيها، فهو يأكلُ منها رغدًا، ويتمتَّعُ فيها حتىٰ يناله نصيبُه من الكتاب، يُمْتَحَنُ أولياءُ الله وهو في دَعَةٍ وخَفْض عَيْش[3]، ويخافون وهو آمِن، ويحزنون وهو في أهله مسرور، له شأنٌ ولهم شأن، وهو في وادٍ وهم في واد، همُّه ما يُقِيمُ به جاهَه، ويَسْلَمُ به مالُه، وتُسْمَعُ به كلمتُه، لَزِم من ذلك ما لَزِم، ورَضِي من رَضِي وسَخِط من سَخِط، وهمُّهم إقامةُ دينِ الله، وإعلاء كلمته، وإعزاز أوليائه، وأن تكون الدَّعوةُ له وحده، فيكون هو وحده المعبود لا غيره، ورسولُه المطاعَ لا سواه.

فللَّه سبحانه من الحِكَم في ٱبتلائه أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين ما تتقاصرُ عقولُ العالمين عن معرفته، وهل وَصَل من وَصَل إلىٰ الغايات

---

(١) (ح): «فلم يؤذ نبي ما أوذي ولم يحتمله».

(٢) (ت، د، ق): «فحظه في الدنيا».

(٣) (ت): «في دعة وحفظ وخفض عيش».

المحمودة[1] والنِّهايات الفاضلة إلا علىٰ جِسْر المحنة والابتلاء؟!

كـذا المعـالي إذا مـا رُمْـتَ تُـدْرِكُها فاعبُرْ إليها علىٰ جِسْرٍ من التَّعـبِ[2]

فصل[3]

وإذا تأمَّلتَ الحكمة الباهرة في هـذا الـدِّين القيِّم[4]، والملَّـة الحنيفية، والشريعة المحمَّدية، التي لا تنالُ العبارةُ كمالَـها، ولا يُدْرِكُ الوصفُ حُسْنَها، ولا تقترحُ عقولُ العقلاء ـ ولو ٱجتمعـت وكانـت علىٰ عقل أكمل[5] رجلٍ منهم ـ فوقها، وحسبُ العقول الكاملة الفاضلة أن أدركَت حُسْنَها، وشَهِدت بفضلها، وأنه ما طَرَق العالمَ شريعةٌ أكملُ ولا أجلُّ[6] ولا أعظمُ منها.

فهي نفسُها الشاهدُ والمشهودُ له، والحجَّةُ والمحتجُّ له، والدَّعوىٰ والبرهان، ولو لم يأت المرسَلُ[7] ببرهانٍ عليها لكفىٰ بها برهانًا وآيةً وشاهدًا علىٰ أنها من عند الله، وكلُّها شاهدةٌ له بكمال العلم، وكمال

---

(١) (ح، ن): «المقامات المحمودة».

(٢) مأخوذٌ من قول أبي تمام في بائيته الذَّائعة، «ديوانه» (١/ ٧٣):

بَصُرْتَ بالراحةِ الكبرىٰ فلم تَرَها تُنَـالُ إلا علىٰ جِسْرٍ من التَّـعبِ

(٣) قبل الكلمة في (ح، ن): «والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ محمَّد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلىٰ يوم الدين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين». وليست في (د، ت، ق).

(٤) (ن، ح): «الدين القويم».

(٥) (ق، ن، د، ت): «وكانت علىٰ محل كل».

(٦) (ح): «ولا أجمل».

(٧) (ت، ح، ق، د): «الرسل».

الحكمة، وسَعة الرحمة والبرِّ والإحسان، والإحاطة بالغيب والشَّهادة، والعلم بالمبادىء والعواقب، وأنها مِنْ أعظم نِعَمه التي أنعَم بها علىٰ عباده.

فما أنعَم عليهم بنعمةٍ أجلَّ من أن هداهم لها؛ وجعلهم من أهلها، وممَّن ٱرتضاها لهم وارتضاهم لها، فلهذا ٱمتنَّ علىٰ عباده بأن هداهم لها؛ قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال معرِّفًا لعباده ومذكِّرًا لهم عظيمَ نعمته عليهم بها، مُسْتَدعيًا منهم شُكرَهم[(١)] علىٰ أن جَعَلهم من أهلها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وتأمَّل كيف وَصَف الدِّين الذي ٱختاره لهم بالكمال، والنِّعمةَ التي أسبَغها عليهم بالتَّمام، إيذانًا في الدِّين بأنه لا نقصَ فيه ولا عيبَ ولا خلل ولا شيءَ خارجًا عن الحكمة بوجهٍ، بل هو الكاملُ في حُسْنه وجلالته، ووَصَف النِّعمة بالتَّمام إيذانًا بدوامها واتصالها، وأنه لا يَسْلُبهم إياها بعد إذ أعطاهموها[(٢)]، بل يُتِمُّها لهم بالدَّوام في هذه الدَّار وفي دار القرار[(٣)].

وتأمَّل حُسْنَ ٱقتران التَّمام بالنِّعمة، وحُسْنَ ٱقتران الكمال بالدِّين، وإضافةَ الدِّين إليهم إذ هم القائمون به المقيمون له، وإضافةَ النِّعمة إليه إذ هو

---

(١) (ن): «شكرها».

(٢) (ح): «أعطاهاهم إياه». وفي (ن): «أعطاها».

(٣) (ق، ت، د): «دار البقاء».

وليُّها ومُسْدِيها والمنعمُ بها عليهم[1]، فهي نعمتُه حقًّا وهم قابِلُوها.

وأتىٰ في الإكمال باللام الـمُؤْذنة بالاختصاص وأنه شيءٌ خُصُّوا به دون الأمم، وفي إتمام النِّعمة بـ (علىٰ) الـمُؤْذنة بالاستعلاء والاشتمال والإحاطة؛ فجاء ﴿أتمَمْتُ﴾ في مقابلة ﴿أَكْمَلْتُ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ في مقابلة ﴿لَكُمْ﴾، و﴿نِعْمَتِي﴾ في مقابلة ﴿دِينَكُمْ﴾، وأكَّد ذلك وزاده تقريرًا وكمالًا وإتمامًا للنِّعمة بقوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

وكان بعض السَّلف يقول: «يا له مِنْ دينٍ، لو أنَّ له رجالًا»[2].

وقد ذكرنا فصلًا مختصرًا في دلالة خلقه علىٰ وحدانيَّته[3]، وصفات كماله، ونُعوت جلاله، وأسمائه الحسنىٰ، وأردنا أن نختمَ به القسمَ الأوَّل من الكتاب[4]، ثمَّ رأينا أن نتبعه فصلًا في دلالة دينه وشرعه علىٰ وحدانيَّته وعلمه وحكمته ورحمته وسائر صفات كماله؛ إذ هذا من أشرف العلوم التي يكتسبُها العبدُ في هذه الدَّار، ويدخُل بها إلىٰ الدَّار الآخرة.

وقد كان الأولىٰ بنا الإمساكُ عن ذلك؛ لأنَّ ما يصفُه الواصفون منه وتنتهي إليه علومُهم هو كما يُدْخِلُ الرجلُ إصبعَه في اليمِّ ثمَّ ينزعها، فهو يصفُ البحرَ بما يَعْلَق علىٰ أصبعه من البلل، وأين ذلك من البحر؟! فيظنُّ

---

(١) (ن): «عليهم دون الأمم».

(٢) أخرجه الذهبي في «السير» (٧/ ٣٩٤) عن إبراهيم بن أدهم.

(٣) يقصدُ ما تقدَّم من (ص: ٥٣٨) إلى هنا.

(٤) وهو ما يتعلق بمباحث العلم. والقسم الثاني: ما يتعلق بمباحث الإرادة. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

السَّامعُ أنَّ تلك الصِّفة أحاطت بالبحر، وإنما هي صفةُ ما عَلِق بالأصبع منه[1]، وإلا فالأمرُ أجلُّ وأعظمُ وأوسعُ من أن تحيط عقولُ البشر بأدنىٰ جزءٍ منه.

وماذا عسىٰ أن يصفَ به النَّاظرُ إلىٰ قُرص الشمس مِنْ ضوئها وقَدْرها وحُسْنها وعجائب صُنْع الله فيها، ولكن قد رضي الله من عباده بالثَّناء عليه، وذِكْر آلائه، وأسمائه وصفاته، وحكمته وجلاله، مع أنه لا نحصي[2] ثناءً عليه أبدًا، بل هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه.

فلا يبلغ مخلوقٌ ثناءً عليه تبارك وتعالىٰ، ولا وَصْفَ كتابه ودينه بما ينبغي له، بل لا يبلغُ أحدٌ من الأمَّة ثناءً علىٰ رسوله كما هو أهلٌ أن يُثْنىٰ عليه، بل هو فوق ما يُثْنون به عليه، ومع هذا فالله تعالىٰ يحبُّ أن يُحْمَد ويُثْنىٰ عليه وعلىٰ كتابه ودينه ورسوله.

فهذه مقدِّمةُ ٱعتذارٍ بين يَدَي القصور من راكب هذا البحر الأعظم، والله عليمٌ بمقاصد العباد ونيَّاتهم، وهو أولىٰ بالعُذر والتَّجاوز.

فصل

وبصائر النَّاس في هذا النُّور التامِّ[3] تنقسمُ إلىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: من عَدِم بصيرة الإيمان جملة، فهو لا يرىٰ من هذا الضوء إلا الظُّلمات والرعد والبرق، فهو يجعلُ إصبعيه في أذنيه من الصَّواعق، ويدَه

---

(١) (ح، ن): «علق على الأصبع منه».

(٢) (ت): «يحصى».

(٣) (ح، ن): «النور الباهر».

علىٰ عينه من البرق؛ خشية أن يُخْطف بصرُه، ولا يجاوزُ نظرُه ما وراء ذلك من الرحمة وأسباب الحياة الأبديَّة.

فهذا القسمُ هو الذي لم يَرْفَع بهذا الدِّين رأسًا، ولم يقبل هدىٰ الله الذي هَدىٰ به عبادَه ولو جاءته كلُّ آية؛ لأنه ممَّن سبقت له الشَّقاوة، وحقَّت عليه الكلمة، ففائدةُ إنذار هذا إقامةُ الحجَّة عليه؛ ليعذَّب بذنبه لا بمجرَّد علم الله فيه.

القسم الثَّاني: أصحابُ البصائر[1] الضعيفة الخُفَّاشيَّة الذين نسبةُ أبصارهم إلىٰ هذا النُّور كنسبة أبصار الخفَّاش إلىٰ جِرْم الشمس، فهم تبعٌ لآبائهم وأسلافهم؛ دينُهم دينُ العادة والمنشأ، وهم الذين قال فيهم أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب: «أو منقادٌ للحقِّ لا بصيرة له في أحنائه[2]».

فهؤلاء إذا كانوا منقادين لأهل البصائر، لا يتخالجهُم[3] شكٌّ ولا ريب؛ فهم علىٰ سبيلِ نجاة.

القسم الثَّالث: وهم خلاصةُ الوجود، ولُبابُ بني آدم؛ وهم أصحابُ البصائر النَّافذة، الذين شَهِدت بصائرُهم هذا النُّور المبين فكانوا منه علىٰ بصيرةٍ ويقينٍ ومشاهدةٍ لحسنه وكماله، بحيث لو عُرِض علىٰ عقولهم ضدُّه لرأوه كالليل البهيم الأسود.

---

(١) (ح، ت، ن): «البصيرة».

(٢) (ت، ق): «إصابة». (د): «اصابه». (ط): «إحيائه». وهو تحريف. وقد تقدم الكلام عليها عند ورود الأثر (ص: ٣٤٧، ٣٩٤).

(٣) (ح، ن): «يختلجهم».

وهذا هو المِحَكُّ والفرقانُ بينهم وبين الذين قبلهم؛ فإنَّ أولئك بحسب داعِيهم ومن يقترنُ[1] بهم، كما قال فيهم عليُّ بن أبي طالب: «أتباعُ كلِّ ناعق، يميلون مع كلِّ صائح[2]، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلىٰ ركنٍ وثيق»[3].

وهذا علامةُ عدم البصيرة؛ أنك تراه يستحسنُ الشيءَ وضدَّه، ويمدحُ الشيءَ ويذمُّه بعينه إذا جاء في قالبٍ لا يعرفُه، فيعظِّمُ طاعة الرسول ويرىٰ عظيمًا مخالفتَه، ثمَّ هو من أشدِّ النَّاس مخالفةً له، ونفيًا لما أثبته، ومعاداةً للقائمين بسنَّته، وهذا من عدم البصيرة.

فهذا القسمُ الثَّالث إنما عملُهم علىٰ البصائر، وبها تفاوُت مراتبهم في درجات الفضل، كما قال بعض السَّلف ـ وقد ذَكَر السَّابقين فقال: «إنما كانوا يعملون علىٰ البصائر».

وما أوتي أحدٌ أفضل من بصيرةٍ في دين الله، ولو قصَّر في العمل؛ قال تعالىٰ: ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ [ص: ٤٥]، قال ٱبنُ عبَّاس: «أولي القوَّة في طاعة الله، والأبصار في المعرفة في أمر الله»[4]. وقال قتادةُ و مجاهد: «أُعطُوا قوَّةً في العبادة وبصرًا في الدِّين»[5].

---

(١) (ت): «يقرب». (ق): «يقرن». ومهملة في (د).

(٢) (ح، ن): «مع كل ريح».

(٣) جزءٌ من الأثر السابق. وقد تقدم الكلام عليه.

(٤) (ت، ح، ن): «المعرفة بالله». والأثر أخرجه بنحوه الطبري (٢١/ ٢١٥). وعلَّقه البخاري. انظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٢٩٦).

(٥) أخرجه الطبري (٢١/ ٢١٦).

وأعلمُ النَّاس أبصرُهم بالحقِّ إذا ٱختلف النَّاس، وإن كان مقصِّرًا في العمل.

وتحت كلِّ واحدٍ من هذه الأقسام أنواعٌ لا يحصي مقاديرَها وتفاوتها إلا الله.

إذا عُرِف هذا؛ فالقسمُ الأوَّلُ لا ينتفعُ بهذا الباب[1]، ولا يزدادُ به إلا ضلالة، والقسمُ الثَّاني ينتفعُ به بقدر فهمه واستعداده، والقسمُ الثَّالث وإليهم هذا الحديثُ يُسَاق، وهم أولو الألباب الذين يخصُّهم الله في كتابه بخطاب التنبيه والإرشاد، وهم المرادون علىٰ الحقيقة بالتَّذكرة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

فصل

قد شَهِدت الفِطر[2] والعقولُ بأنَّ للعالم ربًّا قادرًا حكيمًا[3] عليمًا رحيمًا، كاملًا في ذاته وصفاته، لا يكونُ إلا مريدًا للخير لعباده، مُجْرِيًا لهم علىٰ الشريعة والسُّنَّة الفاضلة العائدة باستصلاحهم، الموافقة لما ركَّب في عقولهم من ٱستحسان الحَسَن واستقباح القبيح، وما جَبَل طباعَهم عليه من إيثار النَّافع لهم المصلح لشأنهم وترك الضارِّ المفسد لهم.

وشَهِدت هذه الشريعةُ له بأنه أحكمُ الحاكمين، وأرحمُ الراحمين، وأنه المحيطُ بكلِّ شيءٍ علمًا.

---

(١) (ح): «الكتاب».

(٢) (ن): «قد شهدت الفطرة السليمة».

(٣) (ق): «حليما».

وإذا عُرِف ذلك؛ فليس من الحكمة الإلهية، بل ولا الحكمة في مُلوك العالم، أنهم يسوُّون بين من هو تحت تدبيرهم في تعريفهم كلَّ ما يعرفُه الملوك، وإعلامهم جميعَ ما يَعْلمونه، وإطلاعهم علىٰ كلِّ ما يُجْرُون عليه[1] سياساتهم في أنفسهم وفي منازلهم، حتىٰ لا يقيموا في بلدٍ قيِّمًا[2] إلا أخبروا من تحت أيديهم بالسَّبب في ذلك، والمعنىٰ الذي قصدوه منه[3]، ولا يأمرون رعيَّتهم بأمرٍ، ولا يضربون عليهم بعثًا، ولا يَسُوسونهم سياسةً إلا أخبروهم بوجه ذلك وسببه وغايته ومدَّته، بل لا تتصرَّفُ بهم الأحوالُ في مطاعمهم ومشاربهم[4] وملابسهم ومراكبهم إلا وَقَفُوهم علىٰ أغراضهم فيه[5].

ولا شكَّ أنَّ هذا منافٍ للحكمة والمصلحة بين المخلوقين، فكيف بشأنِ ربِّ العالمين وأحكم الحاكمين، الذي لا يشاركُه في علمه[6] ولا في حكمته أحدٌ أبدًا؟!

فحَسْبُ العقول الكاملة أن تستدلَّ بما عرفَت من حكمته علىٰ ما غاب عنها، وتعلمَ[7] أنَّ له حكمةً في كلِّ ما خلقه وأمر به وشرعه.

---

(١) في الأصول: «عليهم». والتصويب من «محاسن الشريعة».

(٢) في الأصول: «فيها». تحريف. والمثبت من «محاسن الشريعة».

(٣) «محاسن الشريعة»: «قصروه فيه».

(٤) «ومشاربهم» ليست في (ح، ق).

(٥) «محاسن الشريعة» لأبي بكر القفال الشاشي (ت: ٣٦٥) (ص: ١٩). وجلُّ هذا الفصل منه. وسيذكره المصنف (ص: ٩٦٤)، ويثني عليه.

(٦) (ت): «في حكمه».

(٧) في الأصول: «واعلم». والمثبت أشبه.

وهل تقتضي الحكمةُ أن يخبر الله تعالىٰ كلَّ عبد من عباده[1] بكلِّ ما يفعلُه، ويُوقِفهم علىٰ وجه تدبيره في كلِّ ما يريدُه، وعلىٰ حكمته في صغير ما ذَرَأ وبَرَأ من خليقته؟! وهل في قُوىٰ المخلوق ذلك؟! بل طوىٰ سبحانه كثيرًا من صنعه وأمره عن جميع خلقه، فلم يُطْلِع علىٰ ذلك مَلَكًا مقرَّبًا ولا نبيًّا مرسلًا.

والمدبِّر الحكيمُ من البشر إذا ثبتت حكمتُه وابتغاؤه الصَّلاحَ لمن تحت تدبيره وسياسته كفىٰ في ذلك تتبُّعُ مقاصده فيمن يولِّي ويَعْزِل، وفي جنس ما يأمرُ به وينهىٰ عنه، وفي تدبيره لرعيَّته[2] وسياسته لهم، دون تفاصيل كلِّ فعل من أفعاله[3]، اللهمَّ إلا أن يبلُغ الأمرُ في ذلك مبلغًا لا يوجدُ لفعله منفذٌ ومَسَاغٌ في المصلحة أصلًا، فحينئذٍ يخرجُ بذلك عن ٱستحقاق ٱسم الحكيم[4].

ولن يجد أحدٌ في خَلْق الله ولا في أمره واحدًا[5] من هذا الضرب، بل غايةُ ما يخرجه تفتيشُ المتعنِّت[6] أمورٌ يعجزُ العقلُ عن معرفة وجوهها وحكمتها، وأمَّا أن ينفي ذلك عنها فمعاذ الله؛ إلا أن يكون ما أخرجه كذبًا علىٰ الخلق والأمر فلم يخلق الله ذلك ولا شرعه.

---

(١) (ح، ن): «أن يخبر الله تعالىٰ عباده».

(٢) (ح، ن): «إلىٰ تدبيره لرعيته».

(٣) «محاسن الشريعة»: «كفىٰ ذلك عن تتبع مقاصده بمن يولي ويعزل، أو فيما يدبر به نفسه أو أهله أو رعيته».

(٤) «محاسن الشريعة» (٢٠).

(٥) (د، ت، ق، ن): «ولا واحدا».

(٦) (ق، د): «نفس المتعنت». (ت): «تعيس المبعث»!.

وإذا عُرِف هذا فقد عُلِم أنَّ ربَّ العالمين أحكمُ الحاكمين، والعالمُ بكلِّ شيء، والغنيُّ عن كلِّ شيء، والقادرُ علىٰ كلِّ شيء، ومن هذا شأنه لم تخرج أفعالُه وأوامرُه قطُّ عن الحكمة والرحمة والمصلحة، وما يخفىٰ علىٰ العباد من معاني حكمته في صُنعه وإبداعه وأمره وشرعه فيكفيهم فيه معرفتُه[1] بالوجه العامِّ أن تضمَّنته حكمةٌ بالغة، وإن لم يعرفوا تفصيلَها، وأنَّ ذلك من علم الغيب الذي ٱستأثر الله به، فيكفيهم في ذلك الإسنادُ[2] إلىٰ الحكمة البالغة العامَّة الشاملة التي عَلِموا ما خَفِي منها مما ظهر لهم.

هذا، وإنَّ الله سبحانه وتعالىٰ بنىٰ أمورَ عباده علىٰ أن عرَّفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما، وهذا مطَّردٌ في الأشياء أصولها وفروعها.

فأنت إذا رأيتَ الرجلين ـ مثلًا ـ أحدُهما أكثر شَعرًا من الآخر، أو أشدُّ بياضًا، أو أحدُّ ذهنًا، لأمكنك أن تعرف مِنْ جهة السَّبب الذي أجرىٰ الله عليه سُنَّة الخليقة وجه ٱختصاص كلِّ واحدٍ منهما بما ٱختصَّ به. وهكذا في ٱختلاف الصُّور والأشكال.

ولكن لو أردتَ أن تعرف المعنىٰ الذي كان شَعرُ هذا مثلًا يزيدُ علىٰ شَعر الآخر بعددٍ معيَّن، أو المعنىٰ الذي فضَّله اللهُ به في القَدْر المخصوص والتَّشكيل المخصوص، ومعرفة القَدْر الذي بينهما من التَّفاوت وسببَه؛ لما أمكن ذلك أصلًا[3].

---

(١) (ح): «معرفتهم».

(٢) (ح، ن): «ليكفيهم في ذلك الاستناد».

(٣) «محاسن الشريعة» (٢٠، ٢١).

وقِس علىٰ هذا جميعَ المخلوقات، من الرِّمال[1] والجبال والأشجار ومقادير الكواكب وهيآتها.

وإذا كان لا سبيل إلىٰ معرفة هذا في الخلق، بل يكفي فيه العلَّةُ العامَّةُ والحكمةُ الشاملة، فهكذا في الأمر يُعْلَمُ أنَّ جميعَ ما أمر به متضمِّنٌ لحكمةٍ بالغة، وأمَّا تفاصيلُ أسرار المأمورات والمنهيَّات فلا سبيل إلىٰ علم البشر به، ولكن يُطْلِعُ الله من شاء من خلقه علىٰ ما شاء منه، فاعتصِم بهذا الأصل[2].

فصل[3]

حاجةُ النَّاس إلىٰ الشريعة ضروريةٌ فوق حاجتهم إلىٰ كلِّ شيء، ولا نسبة لحاجتهم إلىٰ علم الطبِّ إليها، ألا ترىٰ أنَّ أكثر العالم يعيشون بغير طبيب، ولا يكونُ الطَّبيبُ إلا في بعض المدن الجامعة، وأمَّا أهلُ البَدْو كلُّهم، وأهلُ الكُفُور[4] كلُّهم، وعامَّةُ بني آدم؛ فلا يحتاجون إلىٰ طبيب، وهم أصحُّ أبدانًا[5] وأقوىٰ طبيعةً ممَّن هو متقيِّدٌ بالطَّبيب[6]، ولعلَّ أعمارهم متقاربة.

---

(١) (ح، ن): «بين الرمال».

(٢) انتهت هنا النسختان (ح، ن). وفي (ح): «تم، ويتلوه في الجزء الثاني: فصل حاجة الناس إلىٰ الشريعة...». وفي (ن): «والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه وسلم، يتلوه إن شاء الله في الجزء الثاني: فصل حاجة الناس إلىٰ الشريعة...».

(٣) علق أحد القراء في طرة (ق): «هذا ابتداء النصف الثاني من الكتاب». وليس كما قال. وقد بينا ذلك في المقدمة.

(٤) القُرىٰ الصغيرة. جمع «كَفْر». «المعجم الوسيط» (كفر).

(٥) (ت): «أصلح أبدانا».

(٦) (ت): «مقتد بالطبيب».

وقد فطر اللهُ بني آدم علىٰ تناول ما ينفعُهم واجتناب ما يضرُّهم، وجعل لكلِّ قومٍ عادةً وعُرفًا في ٱستخراج [أدوية] ما يَهْجُم عليهم من الأدواء، حتىٰ إنَّ كثيرًا من أصول الطبِّ إنما أُخِذت من عوائد النَّاسِ وعُرفهم وتجاربهم.

وأمَّا الشريعةُ فمبناها علىٰ تعريف مواقع رضا الله وسَخَطه في حركات العباد الاختياريَّة؛ فمبناها علىٰ الوحي المحض، والحاجةُ [إليها أشدُّ من الحاجة][1] إلىٰ التنفُّس، فضلًا عن الطَّعام والشراب؛ لأنَّ غاية ما يقدَّر في عدم التنفُّس والطَّعام والشراب موتُ البدن وتعطُّل الرُّوح عنه، وأمَّا ما يقدَّر عند عدم الشريعة ففسادُ الرُّوح والقلب جملةً، وهلاكُ الأبد؛ وشتَّان بين هذا وهلاك البدن بالموت.

فليس النَّاسُ قطُّ إلىٰ شيءٍ أحوجَ منهم إلىٰ معرفة ما جاء به الرسول ﷺ، والقيام به، والدَّعوة إليه، والصَّبر عليه، وجهاد من خرجَ عنه حتىٰ يرجع إليه، وليس للعالَم صلاحٌ بدون ذلك البتَّة، ولا سبيل إلىٰ الوصول إلىٰ السَّعادة والفوز الأكبر إلا بالعُبور علىٰ هذا الجِسْر.

فصل

الشرائعُ كلُّها في أصولها ـ وإن تباينت ـ متَّفقة، مركوزٌ حُسْنُها في العقول، ولو وقعَت علىٰ غير ما هي عليه لخرجَت عن الحكمة والمصلحة[2] والرحمة، بل من المحال أن تأتي بخلاف ما أتت به؛ ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ [المؤمنون: ٧١].

---

(١) ما بين المعكوفين من (ط)، وسقط من (د، ت، ق) لانتقال النظر.

(٢) «محاسن الشريعة» (٢١).

وكيف يجوِّزُ ذو العقل أن تَرِد شريعةُ أحكم الحاكمين بضدِّ ما وردت به؟!

* **فالصَّلاة** قد وُضِعَت علىٰ أكمل الوجوه وأحسنها التي تعبَّد[1] بها الخالقُ تبارك وتعالىٰ عبادَه؛ مِنْ تضمُّنها[2] للتَّعظيم له بأنواع الجوارح، مِنْ نُطْق اللسان، وعمل اليدين والرِّجلين، والرأس وحواسِّه، وسائرُ أجزاء البدن يأخذُ بحظِّه[3] من الحكمة في هذه العبادة العظيمة المقدار، مع أخذ الحواسِّ الباطنة بحظِّها منها، وقيام القلب بواجب عبوديَّته فيها.

فهي مشتملةٌ علىٰ الثَّناء والحمد، والتَّمجيد والتَّسبيح والتكبير، وشهادة الحقِّ، والقيام بين يدي الربِّ مقام العبد الذَّليل الخاضع[4] المدبَّر المَرْبُوب.

ثمَّ التذلُّل له في هذا المقام، والتضرُّع والتقرُّب إليه بكلامه، ثمَّ ٱنحناء الظَّهر ذلًّا له وخشوعًا واستكانة، ثمَّ ٱستوائه قائمًا ليستعدَّ لخضوعٍ أكملَ له من الخضوع الأوَّل، وهو السُّجودُ مِنْ قيام؛ فيضعُ أشرفَ شيءٍ فيه ـ وهو وجهُه ـ علىٰ التُّراب خشوعًا لربِّه، واستكانةً وخضوعًا لعظمته، وذلًّا لعزَّته، قد ٱنكسر له قلبُه، وذلَّ له جسمُه، وخشعت له جوارحُه، ثمَّ يستوي قاعدًا يتضرَّعُ له، ويتذلَّلُ بين يديه، ويسأله من فضله، ثمَّ يعودُ إلىٰ حاله من الذُّل والخشوع والاستكانة، فلا يزالُ هذا دأبه حتىٰ يقضي صلاته، فيجلس عند

---

(١) (ت): «يعبد».

(٢) (ق): «ومن تضمنت». (ت): «ومن تضمنها». والأقرب ما أثبت.

(٣) (ت): «حظه».

(٤) (ت): «الخاضع الخاشع».

إرادة الانصراف[1] منها مثنيًا على ربِّه، مسلِّمًا على نبيِّه وعلى عباده، ثمَّ يصلي على رسوله، ثمَّ يسأل ربَّه من خيره وبرِّه وفضله[2].

فأيُّ شيءٍ بعد هذه العبادة من الحُسْن؟! وأيُّ كمالٍ وراء هذا الكمال؟! وأيُّ عبوديةٍ أشرفُ من هذه العبودية؟!

فمن جوَّز عقلُه أن تَرِد الشريعةُ بضدِّها من كلِّ وجهٍ في القول والعمل، وأنه لا فرق في نفس الأمر[3] بين هذه العبادة وبين ضدِّها من السُّخرية، والسَّبِّ، والبَطَر[4]، وكشف العورة، والبول على السَّاقين، والضحك، والصَّفير، وأنواع المُجون وأمثال ذلك= فليُعَزِّ عقلَه[5]، وليسأل الله أن يهبه عقلًا سواه!

* وأمَّا حُسْنُ **الزَّكاة** وما تضمَّنته من مواساة ذوي الحاجات والمَسْكنة والخَلَّة من عباد الله الذين يعجزون عن إقامة نفوسهم، ويُخافُ عليهم التَّلفُ إذا خلَّاهم الأغنياءُ وأنفسَهم[6]، وما فيها من الرحمة والإحسان والبرِّ والطُّهْرة، وإيثار أهل الإيثار، والاتصاف بصفة الكرم والجُود والفضل، والخروج من سِمَات أهل الشُّحِّ والبخل والدَّناءة= فأمرٌ لا يستريبُ عاقلٌ في

---

(١) (ق): «عند الانصراف».

(٢) انظر: «محاسن الشريعة» (٢١، ٨١ - ٨٥).

(٣) «في نفس الأمر» ليست في (ت).

(٤) وهو الطغيان عند النعمة. ويطلق على شدة المرح. وبطرَ الحقَّ: تكبَّر عنه ولم يقبله. «اللسان» (بطر).

(٥) (ت): «فليعر عقله».

(٦) «محاسن الشريعة» (٢١).

حُسْنه ومصلحته، وأنَّ الآمرَ به أحكمُ الحاكمين.

وليس يجوزُ في العقل ولا في الفطرة البتَّة أن تَرِد شريعةٌ من الحكيم العليم[1] بضدِّ ذلك أبدًا.

* وأمَّا **الصَّوم**، فناهيك به مِنْ عبادةٍ تَكُفُّ النَّفس عن شهواتها، وتخرجُها عن شَبَه البهائم إلىٰ شَبَه الملائكة المقرَّبين، فإنَّ النَّفس إذا خُلِّيَت ودواعي شهواتها التحقَت بعالم البهائم، فإذا كفَّت شهواتها لله ضيَّقَت مجاري الشيطان، وصارت قريبةً من الله بترك عاداتها[2] وشهواتها؛ محبةً له، وإيثارًا لمرضاته، وتقرُّبًا إليه، فيدعُ الصَّائمُ أحبَّ الأشياء إليه وأعظمها لصوقًا بنفسه من الطَّعام والشراب والجِماع من أجل ربِّه، فهو عبادةٌ لا تُتصَوَّرُ[3] حقيقتُها إلا بترك الشَّهوة لله، فالصَّائمُ يدعُ طعامَه وشرابه وشهواته من أجل ربِّه.

وهذا معنىٰ كون الصَّوم له تبارك وتعالىٰ، وبهذا فسَّر النبيُّ ﷺ هذه الإضافة في الحديث، فقال: «**يقولُ الله تعالىٰ: كلُّ عمل ابن آدم يضاعف الحسنةُ بعشرة أمثالها، قال الله: إلا الصَّوم؛ فإنه لي وأنا أجزي به، يدعُ طعامَه وشرابه من أجلي**»[4]، حتىٰ إنَّ الصَّائم ليتصوَّرُ بصورة من لا حاجة له في الدُّنيا إلا في تحصيل رضا الله[5].

---

(١) (ت): «الحكيم العظيم».

(٢) (ق): «تترك عادتها». والحرف الأول مهمل في (د).

(٣) (ق، د): «ولا تتصور حقيقتها».

(٤) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة.

(٥) «محاسن الشريعة» (٢٢).

وأيُّ حُسْنٍ يزيدُ علىٰ حُسْن هذه العبادة التي تَكْسِرُ الشهوة، وتَقْمَعُ النَّفس، وتحيي القلبَ وتفرحُه، وتزهِّدُ في الدُّنيا وشهواتها، وترغِّبُ فيما عند الله، وتذكِّرُ الأغنياءَ بشأن المساكين وأحوالهم، وأنهم قد أخذوا بنصيبٍ[1] من عَيْشِهم، فتعطِّف قلوبهم عليهم، ويعلمون ما هم فيه من نِعَم الله فيزدادوا له شكرًا؟!

وبالجملة، فعونُ الصَّوم علىٰ تقوىٰ الله أمرٌ مشهور، فما ٱستعان أحدٌ علىٰ تقوىٰ الله وحِفظ حدوده واجتناب محارمه بمثل الصَّوم، فهو شاهدٌ لمن شرعه وأمر به بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، وأنه إنما شرعه إحسانًا إلىٰ عباده، ورحمةً بهم[2]، ولطفًا بهم، لا بخلًا عليهم برزقه، ولا مجرَّد تكليفٍ وتعذيبٍ خالٍ من الحكمة والمصلحة، بل هو غايةُ الحكمة والرحمة والمصلحة، وأنَّ شَرْع هذه العبادات لهم من تمام نعمته عليهم، ورحمته بهم.

* وأمَّا **الحجُّ**، فشأنٌ آخرُ لا يُدْرِكه إلا الحنفاءُ الذين ضربوا في المحبة بسَهْم، وشأنه أجلُّ من أن تحيط به العبارة، وهو خاصَّةُ هذا الدِّين الحنيف، حتىٰ قيل في قوله تعالىٰ: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ﴾ [الحج: ٣١]: «أي: حُجَّاجًا»[3].

وجَعَل الله بيتَه الحرام قِيامًا للنَّاس، فهو عمودُ العالَم الذي عليه بناؤه، فلو ترك النَّاسُ كلُّهم الحجَّ سنةً لخرَّت السَّماءُ علىٰ الأرض، هكذا قال

(١) (ت): «نصيب».

(٢) (ت): «ورحمة لهم».

(٣) ورد هذا عن ابن عباس، ومجاهد، وغيرهما. انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ١٠٦، ٢٤/ ٥٤١).

ترجمانُ القرآن ٱبنُ عبَّاس[1]؛ فالبيتُ الحرامُ قِيامُ العالَم، فلا يزالُ قِيامًا ما دام هذا البيتُ محجوجًا.

فالحجُّ خاصَّةُ الحنيفية وتقويته[2] والصَّلاة سرُّ قول العبد: لا إله إلا الله؛ فإنه مؤسَّسٌ علىٰ التَّوحيد المحض والمحبة الخالصة، وهو ٱستزارةُ المحبوب لأحبابه، ودعوتُهم إلىٰ بيته ومحلِّ كرامته، ولهذا إذا دخلوا في هذه العبادة فشعارُهم: لبَّيك اللهمَّ لبَّيك، إجابةَ محبٍّ لدعوة حبيبه، ولهذا كان للتَّلبية موقعٌ عند الله، وكلَّما أكثر العبدُ منها كان أحبَّ إلىٰ ربِّه وأحظىٰ، فهو لا يملكُ نفسَه أن يقول: لبَّيك اللهمَّ لبَّيك[3]، حتىٰ ينقطع نفَسُه.

وأمَّا أسرارُ ما في هذه العبادة من الإحرام، واجتناب العوائد، وكشف الرأس، ونزع الثِّياب المعتادة، والطَّواف، والوقوف بعرفة، ورمي الجمار، وسائر شعائر الحجِّ= فمما شَهِدت بحُسْنه العقولُ السَّليمة والفطرُ المستقيمة، وعَلِمَت بأنَّ الذي شرع هذا لا حكمة فوق حكمته. وسنعودُ إن شاء الله إلىٰ الكلام في ذلك في موضعه[4].

---

(١) ذكره الإمام أحمد في «المناسك»، كما في «منهاج السنة» (٤/ ٥٨٤).
وأخرج عبد الرزاق (٥/ ١٣)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٨١١) عن ابن عباس قال: «لو ترك الناسُ زيارة هذا البيت عامًا واحدًا ما مُطِروا». هذا لفظ عبد الرزاق. ولفظ الفاكهي: «ما نوظروا». وفي إسناده رجلٌ لم يُسَمَّ.

(٢) كذا في (د). (ت): «وتقوية». وهي مهملة في (ق). ولم يتبين لي وجه صواب العبارة. وأصلحت في (ط) إلىٰ: «ومعونة الصلاة، وسر قول العبد...».

(٣) (ق): «لبيك لبيك».

(٤) لم أقف علىٰ هذا الموضع. وانظر بعض القول في هذه المعاني في: «تهذيب السنن» (٥/ ١٧٨)، و«بدائع الفوائد» (٦٩٤)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٤٢٦، ٤٢٧)، =

* وأمَّا **الجهاد**، فناهيك به مِنْ عبادةٍ هي سَنَامُ العبادات وذِرْوتُها، وهو المِحَكُّ والدَّليلُ المفرِّقُ بين المحِبِّ والمدَّعي؛ فالمحِبُّ قد بذل مهجتَه وماله لربِّه وإلهه، متقرِّبًا إليه ببَذْل أعزِّ ما بحضرته، يودُّ لو أنَّ له بكلِّ شَعرةٍ نَفْسًا يبذُلها في حبِّه ومرضاته، ويودُّ أن لو قُتِل فيه ثمَّ أُحيِي ثمَّ قُتِل ثمَّ أُحيِي ثمَّ قُتِل، فهو يفدي بنفسه حبيبَه وعبدَه ورسوله، ولسانُ حاله يقول:

يَفْدِيكَ بالنَّفس صَبٌّ لو يكونُ له ... أعزَّ مِنْ نفسِه شيءٌ فَداكَ به[1]

فهو قد سلَّم نفسَه وماله لمشتريها، وعَلِم أنه لا سبيل إلىٰ أخذ السِّلعة إلا ببذلِ ثمنها؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

وإذا كان من المعلوم المستقرِّ عند الخلق أنَّ علامة المحبة الصَّحيحة بذلُ الرُّوح والمال في مرضاة المحبوب، فالمحبوبُ الحقُّ الذي لا تنبغي المحبةُ إلا له، وكلُّ محبةٍ سوىٰ محبَّته فالمحبة له باطلة= أولىٰ بأن يَشْرَع لعباده الجهادَ الذي هو غايةُ ما يتقرَّبون به إلىٰ إلههم وربهم، وكانت قرابينُ مَنْ قبلهم من الأمم في ذبائحهم، وقرابينُهم تقديمُ أنفسهم للذَّبح في الله مولاهم الحقِّ.

= و«محاسن الشريعة» للقفال (١٢٧ - ١٥١)، و«إثبات العلل» للحكيم الترمذي (٢٠٠ - ٢٠٥).

(١) البيت للبحتري في ديوانه (١/ ٣٠٣)، و«عبث الوليد» (٦٣)، وفي بعض نسخ الديوان أنه يروى لابن كيغلغ. وللوأواء في ديوانه (٤٥). ولأبي العتاهية في «محاضرات الأدباء» (٣/ ٩٨)، وعنه في تكملة ديوانه (٤٩٩). ودون نسبة في «الزهرة» (٧٠)، و«المحب والمحبوب» (٢/ ٨٠).

فأيُّ حُسْنٍ يزيدُ علىٰ حُسْن هذه العبادة؟! ولهذا ٱدَّخرها اللهُ لأكمل الأنبياء، وأكمل الأمم عقلًا وتوحيدًا و محبةً لله.

* وأمَّا **الضحايا والهدايا**، فقُربانٌ إلىٰ الخالق سبحانه، يقومُ مقامَ الفِدية عن النَّفس المستحقَّة للتَّلف[1]، فِديةً وعِوَضًا وقُربانًا إلىٰ الله، وتشبُّهًا بإمام الحنفاء، وإحياءً لسنَّته إذ فَدَىٰ اللهُ ولدَه بالقُربان؛ فجَعَل ذلك في ذُرِّيته باقيًا أبدًا.

* وأمَّا **الأيمانُ والنُّذور**، فعقودٌ يَعْقِدُها العبدُ علىٰ نفسه، يؤكِّدُ بها ما ألزمه نفسَه من الأمور بالله ولله، فهي تعظيمٌ للخالق ولأسمائه ولحقِّه، وأن تكون العقودُ به وله، وهذا غايةُ التَّعظيم، فلا يُعْقَدُ بغير ٱسمه، ولا لغير القُرْب[2] إليه، بل إن حَلَف فبِاسْمِه تعظيمًا[3] وتوحيدًا وإجلالًا، وإن نَذَر فله توحيدًا وطاعةً و محبةً وعبوديةً، فيكونُ هو المعبودُ وحده والمستعانُ به وحده.

* وأمَّا **المطاعمُ والمشاربُ والملابسُ والمناكح**، فهي داخلةٌ فيما يُقِيمُ الأبدانَ ويحفظُها من الفساد والهلاك، وفيما يعودُ ببقاء النَّوع الإنساني؛ ليتمَّ بذلك قِوامُ الأجساد وحِفظ النَّوع، فيتحمَّل الأمانةَ التي عُرِضت علىٰ السَّموات والأرض، ويقْوىٰ علىٰ حملها وأدائها، ويتمكَّن من شُكر مَولىٰ الإنعام ومُسْدِيه.

---

(١) «محاسن الشريعة» (٢٢).

(٢) (ت): «الندب». ومهملة في (ق). ورسمها في (د) يشبه: «الفرب».

(٣) (ت): «تعظيما وتحميدا».

وفرق في هذه الأنواع بين المباح والمحظور، والحسن والقبيح، والضارِّ والنَّافع، والطَّيِّب والخبيث، فحرَّم منها القبيحَ والخبيثَ والضارَّ وأباح منها الحسنَ والطيِّبَ والنَّافع، كما سيأتي إن شاء الله.

وتأمَّل ذلك في المَناكح، فإنَّ من المستقرِّ في العقول والفطر أنَّ قضاء هذا الوَطَر في الأمَّهات والبنات والأخوات والعمَّات والخالات والجدَّات مُستقبَحٌ في كلِّ عقل، مُستهجَنٌ في كلِّ فطرة[1]، ومن المحال أن يكون المباحُ من ذلك مساويًا للمحظور في نفس الأمر، ولا فرق بينهما إلا مجرَّدُ التحكُّم بالمشيئة. سبحانك هذا بهتانٌ عظيم. وكيف يكونُ في نفس الأمر نكاحُ الأمِّ واستفراشُها مساويًا لنكاح الأجنبية واستفراشها، وإنما فرَّق بينهما محضُ الأمر؟!

وكذلك من المحال أن يكون الدَّمُ والبولُ والرجيعُ مساويًا للخبز والماء والفاكهة ونحوها، وإنما الشارعُ فرَّق بينهما فأباح هذا وحرَّم هذا مع ٱستواء الكلِّ في نفس الأمر!

وكذلك أخذُ المال بالبيع والهبة والوصية والميراث لا يكونُ مساويًا لأخذه بالقهر والغلبة والغصب والسَّرقة والخيانة[2]، حتىٰ يكون إباحةُ هذا وتحريمُ هذا راجعًا إلىٰ محض الأمر والنهي المفرِّق بين المتماثلين!

وكذلك الظُّلمُ والكذبُ والزُّورُ والفواحشُ كالزِّنا واللواط وكشف العورة بين الملأ ونحو ذلك، كيف يسوِّغُ عقلُ عاقلٍ أنه لا فرق قطُّ في نفس

---

(١) انظر: «محاسن الشريعة» (٢٢).

(٢) (ق): «والجناية».

الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعِفَّة والصِّيانة وسَتْر العورة، وإنما الشارعُ يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا؟!

هذا مما لو عُرِض علىٰ العقول السَّليمة التي لم تَنْغَل[1]، ولم يمسَّها دَغَلُ[2] المقالات[3] الفاسدة، وتعظيم أهلها، وحُسْن الظَّنِّ بهم= لكانت أشدَّ إنكارًا له، وشهادةً ببطلانه من كثيرٍ من الضروريات.

وهل ركَّبَ الله في فطرة عاقلٍ قطُّ أنَّ الإحسانَ والإساءة، والصِّدقَ والكذب، والفجورَ والعفَّة، والعدل والظُّلم، وقتلَ النُّفوس وإنجاءها، بل السُّجودَ لله وللصَّنم= سواءٌ في نفس الأمر، لا فرق بينهما وإنما الفرقُ بينهما الأمرُ المجرَّد؟! وأيُّ جحدٍ للضروريات أعظمُ من هذا؟!

وهل هذا إلا بمنزلة من يقول: إنه لا فرق بين الرجيع والبول، والدَّم والقيء، وبين الخبز واللَّحم، والماء والفاكهة، والكلُّ سواءٌ في نفس الأمر، وإنما الفرقُ بالعوائد؟! فأيُّ فرقٍ بين مدَّعي هذا الباطل وبين مدَّعي ذاك الباطل؟! وهل هذا إلا بَهْتٌ للعقل والحسِّ والضرورة والشَّرع والحكمة؟!

وإذا كان لا معنىٰ عندهم للمعروف إلا ما أُمِرَ به فصار معروفًا بالأمر، ولا للمنكر إلا ما نُهِيَ عنه فصار منكرًا بنهيه، فأيُّ معنًى لقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؟! وهل حاصلُ ذلك زائدٌ

---

(١) أي: تفسُد. نغَل الجرحُ: فسد. «اللسان» (نغل). وفي (ت): «تنعل». وهي مهملة في (د، ق). وانظر: «زاد المعاد» (٤/ ٦٥)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٣٩٢).

(٢) الدَّغَل: الفساد. «اللسان» (دغل).

(٣) في الأصول: «للمثالات». تحريف. وانظر: «الصواعق المرسلة» (١١١٤).

علىٰ أن يقال: يأمرُهم بما يأمرُهم به، وينهاهم عمَّا ينهاهم عنه؟! وهذا كلامٌ يُنَزَّهُ عنه[1] آحادُ العقلاء فضلًا عن كلام ربِّ العالمين.

وهل دلَّت الآيةُ إلا علىٰ أنه أمرهم بالمعروف الذي تَعْرِفُه العقول، وتُقِرُّ بحُسْنه الفطر، فأمَرَهم بما هو معروفٌ في نفسه عند كلِّ عقلٍ[2] سليم، ونهاهم عمَّا هو منكرٌ في الطِّباع والعقول، بحيث إذا عُرِض علىٰ العقول السَّليمة أنكرته أشدَّ الإنكار، كما أنَّ ما أمَرَ به إذا عُرِض علىٰ العقل السَّليم قَبِله أعظمَ قبولٍ وشَهِد بحُسْنه. كما قال بعض الأعراب، وقد سئل: بم عرفتَ أنه رسولُ الله؟، فقال: ما أمَرَ بشيءٍ فقال العقلُ: ليته ينهىٰ عنه، ولا نهىٰ عن شيءٍ فقال العقلُ: ليته أمَرَ به[3].

فهذا الأعرابيُّ أعرفُ بالله ودينه ورسوله من هؤلاء، وقد أقرَّ عقلُه[4] وفطرتُه بحُسْن ما أمَرَ به، وقُبْح ما نهىٰ عنه، حتىٰ كان في حقِّه من أعلام نبوَّته وشواهد رسالته، ولو كان جهةُ كونه معروفًا ومنكرًا هو الأمرَ المجرَّد لم يكن فيه دليل، بل كان يُطلَبُ له الدَّليلُ من غيره.

---

(١) (ت): «تنزه عن».

(٢) (ت): «كل ذي عقل».

(٣) قال العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه للمنذر بن ساوىٰ ملك البحرين: «هذا هو النبي ﷺ الأميُّ الذي والله لا يستطيع ذو عقلٍ أن يقول: ليت ما أمر به نهىٰ عنه، أو ما نهىٰ عنه أمر به، أو ليته زاد في عفوه أو نقص من عقابه». انظر: «الروض الأنف» (٤/ ٣٩١)، و«الاكتفاء» للكلاعي (٢/ ٣١٦)، و«الجواب الصحيح» (١/ ٣٣٠). وأصلُ خبر بعث العلاء إلىٰ البحرين مشهورٌ في دواوين السنَّة.

(٤) (ت): «دينه وعقله».

ومن سلك ذلك المسلكَ الباطل لم يُمْكِنْه أن يستدلَّ علىٰ صحَّة نبوَّته بنفس دعوته ودينه، ومعلومٌ أنَّ نفسَ الدِّين الذي جاء به والملَّة التي دعا إليها مِنْ أعظم براهين صدقه وشواهد نبوَّته، ومن لم يُثْبِت لذلك صفاتٍ وجوديةً أوجَبَت حُسْنَه وقبول العقول له، ولضدِّه صفاتٍ أوجَبَت قُبْحَه ونفور العقول عنه= فقد سَدَّ علىٰ نفسه بابَ الاستدلال بنفس الدَّعوة، وجعلها مُسْتَدَلًّا عليه فقط.

* ومما يدلُّ علىٰ صحَّة ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾، فهذا صريحٌ في أنَّ الحلال كان طيِّبًا قبل حِلِّه، وأنَّ الخبيثَ كان خبيثًا قبل تحريمه، ولم يُسْتَفد طِيبُ هذا وخُبثُ هذا من نفس الحِلِّ والتَّحريم؛ لوجهين اثنين:

أحدهما: أنَّ هذا عَلَمٌ من أعلام نبوَّته التي ٱحتجَّ الله بها علىٰ أهل الكتاب، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فلو كان الطِّيبُ والخُبْثُ[(١)] إنما ٱستُفِيد من التَّحريم والتَّحليل لم يكن في ذلك دليل، فإنه بمنزلة أن يقال: يُحِلُّ لهم ما يُحِلُّ، ويُحَرِّمُ عليهم ما يُحَرِّم. وهذا أيضًا باطل؛ فإنه لا فائدة فيه، وهو **الوجه الثَّاني**.

فثبت أنه أحلَّ ما هو طيِّبٌ في نفسه قبل الحِلِّ، فكساهُ بإحلاله طِيبًا آخر، فصار منشأُ طِيبه من الوجهين معًا.

---

(١) (ت): «الخبيث والطيب». (د، ق): «الطيب والخبيث».

فتأمَّل هذا الموضعَ حقَّ التأمُّل يُطْلِعْك علىٰ أسرار الشريعة، ويُشْرِفْك علىٰ محاسنها وكمالها وبهجتها وجلالها، وأنه من الممتنع في حكمة أحكم الحاكمين أن تَرِدَ بخلاف ما وردت به، وأنَّ الله تعالىٰ يتنزَّهُ عن ذلك كما يتنزَّهُ عن سائر ما لا يليقُ به.

* ومما يدلُّ علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وهذا دليلٌ علىٰ أنها فواحشُ في نفسها، لا تستحسنُها العقول، فعَلَّق[1] التَّحريمَ بها لفُحْشِها؛ فإنَّ ترتيبَ الحكم علىٰ الوصف المناسب المشتقِّ يدلُّ علىٰ أنه هو العلَّةُ المقتضيةُ له، وهذا دليلٌ في جميع هذه الآيات التي ذكرناها؛ فدلَّ علىٰ أنه حرَّمها لكونها فواحش، وحرَّم الخبيثَ لكونه خبيثًا، وأمَرَ بالمعروف لكونه معروفًا، والعلَّةُ يجبُ أن تُغايِرَ المعلول، فلو كان كونُه فاحشةً هو معنىٰ كونه منهيًّا عنه، وكونُه خبيثًا هو معنىٰ كونه محرَّمًا= كانت العلَّةُ عينَ المعلول، وهذا محال، فتأمَّله، وكذا تحريمُ الإثم والبغي دليلٌ علىٰ أنَّ هذا وصفٌ ثابتٌ له قبل التَّحريم.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ فعلَّل النهيَ في الموضعين بكون المنهيِّ عنه فاحشةً، ولو كان جهةُ كونه فاحشةً هو النهي لكان تعليلًا للشيء بنفسه، ولكان بمنزلة أن يقال: لا تقربوا الزِّنا فإنه يقول لكم: لا تقربوه، أو: فإنه منهيٌّ عنه! وهذا محالٌ من وجهين:

(١) مهملة في (د). وفي (ق): «فتعلق».

أحدهما: أنه يتضمَّنُ إخلاءَ الكلام من الفائدة.

والثَّاني: أنه تعليلٌ للنهي بالنهي.

* ومن ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، فأخبَرَ تعالىٰ أنَّ ما قدَّمت أيديهم قبل البعثة سببٌ لإصابتهم بالمصيبة، وأنه سبحانه لو أصابهم بما يستحقُّون من ذلك لاحتجُّوا عليه بأنه لم يُرسِل إليهم رسولًا، ولم ينزِّل عليهم كتابًا، فقَطَعَ هذه الحجَّة بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، لئلَّا يكون للنَّاس علىٰ الله حجَّةٌ بعد الرُّسل.

وهذا صريحٌ في أنَّ أعمالهم قبل البعثة كانت قبيحةً بحيث ٱستحقُّوا أن يصابوا[1] بها المصيبةَ، ولكنه سبحانه لا يعذِّبُ إلا بعد إرسال الرُّسل[2].

وهذا هو فصلُ الخطاب وتحقيقُ القول في هذا الأصل العظيم: أنَّ القُبْحَ ثابتٌ للفعل في نفسه، وأنه لا يعذِّبُ اللهُ عليه إلا بعد إقامة الحجَّة بالرِّسالة.

وهذه النُّكتة هي التي فاتت[3] المعتزلةَ والكُلَّابية كليهما، فاستطالت كلُّ طائفةٍ منهما علىٰ الأخرىٰ؛ لعدم جمعها بين هذين الأمرين، فاستطالت الكُلَّابيةُ علىٰ المعتزلة بإثباتهم العذابَ قبل إرسال الرُّسل، وترتيبهم العقابَ علىٰ مجرَّد القُبْح العقلي، وأحسنوا في ردِّ ذلك عليهم، واستطالت المعتزلةُ

---

(١) في الأصول: «يصيبوا». والمثبت أشبه. وانظر: «شفاء العليل» (٤٦٢).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٢، ٣/ ٤٨٩).

(٣) (ق): «قامت بين». (ت): «قامت».

عليهم في إنكارهم الحُسْنَ والقُبْحَ العقليَّين جملةً، وجَعْلِهم ٱنتفاءَ العذاب قبل البعثة دليلًا علىٰ ٱنتفاء القُبْح واستواء الأفعال في أنفسها، وأحسنوا في ردِّ هذا عليهم.

فكلُّ طائفةٍ ٱستطالت علىٰ الأخرىٰ بسبب إنكارها الصَّواب.

وأمَّا من سَلَك هذا المسلكَ الذي سلكناه، فلا سبيل لواحدةٍ من الطَّائفتين إلىٰ ردِّ قوله، ولا الظَّفر عليه أصلًا؛ فإنه موافقٌ لكلِّ طائفةٍ علىٰ ما معها من الحقِّ، مقرِّرٌ له، مخالفٌ لها في باطلها، منكرٌ له.

وليس مع النُّفاة قطُّ دليلٌ واحدٌ صحيحٌ علىٰ نفي الحُسْن والقُبح العقليَّين، وأنَّ الأفعال المتضادَّة كلَّها في نفس الأمر سواءٌ لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي، وكلُّ أدلَّتهم علىٰ هذا باطلةٌ كما سنذكرها ونذكرُ بطلانها إن شاء الله تعالىٰ.

وليس مع المعتزلة دليلٌ واحدٌ صحيحٌ قطُّ يدلُّ علىٰ إثبات العذاب علىٰ مجرَّد القُبح العقليِّ قبل بعثة الرُّسل، وأدلَّتُهم علىٰ ذلك كلُّها باطلةٌ كما سنذكرُها ونذكرُ بطلانها إن شاء الله تعالىٰ.

* ومما يدلُّ علىٰ ذلك أيضًا: أنه سبحانه يحتجُّ علىٰ فساد مذهب من عبد غيرَه بالأدلَّة العقلية التي تقبلُها الفطرُ والعقول، ويجعلُ ما ركَّبه في العقول من حُسْن عبادة الخالق وحده وقُبْح عبادة غيره مِنْ أعظم الأدلَّة علىٰ ذلك، وهذا في القرآن أكثر من أن يُذْكَرَ ههنا، ولولا أنه مستقرٌّ في العقول والفطر حُسْنُ عبادته وشكره، وقُبح عبادة غيره وتركُ شكره= لما ٱحتَجَّ عليهم بذلك أصلًا، وإنما كانت الحجَّةُ في مجرَّد الأمر.

وطريقةُ القرآن صريحةٌ في هذا، كقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]، فذكر سبحانه أمرَهم بعبادته، وذكر اسمَ الربِّ مضافًا إليهم لمقتضىٰ عبوديَّتهم لربهم ومالكهم، ثمَّ ذكر ضروبَ إنعامه عليهم: بإيجادهم وإيجاد من قبلهم، وجَعْل الأرض فراشًا لهم يمكنُهم الاستقرارُ عليها والبناءُ والسُّكنىٰ، وجَعْل السَّماء بناءً وسقفًا؛ فذكر أرض العالم وسقفَه، ثمَّ ذكر إنزال مادَّة أقواتهم ولباسهم وثمارهم، منبِّهًا بهذا علىٰ ٱستقرار حُسْن عبادة من هذا شأنُه وتشكره الفطرُ والعقول(١)، وقُبح الإشراك به وعبادة غيره.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ حاكيًا عن صاحب ياسينَ أنه قال لقومه محتجًّا عليهم بما تُقِرُّ به فطرُهم وعقولهم: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، فتأمَّل هذا الخطابَ كيف تجدُ تحته أشرفَ معنًى وأجلَّه، وهو أنَّ كونه سبحانه فاطرًا لعباده يقتضي عبادتهم له، وأنَّ من كان(٢) مفطورًا مخلوقًا فحقيقٌ به أن يعبُد فاطرَه وخالقه، ولا سيَّما إذا كان مردُّه إليه؛ فمبدؤه منه ومصيرُه إليه، وهذا يوجبُ عليه التفرُّغ لعبادته.

ثمَّ ٱحتجَّ عليهم بما تُقِرُّ به عقولهم وفطرُهم من قُبح عبادة غيره، وأنها أقبحُ شيءٍ في العقل وأنكرُه، فقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَـٰنُ

---

(١) أي: ومن تشكره الفطر والعقول.

(٢) (ت، ق، د): «وان كان». والمثبت من (ط)، وهو أشبه.

بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٢٣ - ٢٤]، أفلا تراه كيف لم يحتجَّ عليهم بمجرَّد الأمر، بل ٱحتجَّ عليهم بالعقل الصَّحيح ومقتضىٰ الفطرة؟!

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣ - ٧٤]؛ فضربَ لهم سبحانه مثلًا من عقولهم يدلُّهم علىٰ قُبح عبادتهم لغيره، وأنَّ هذا أمرٌ مستقرٌّ قبحُه وهُجْنتُه في كلِّ عقلٍ وإن لم يَرِد به الشرع.

وهل في العقل أنكرُ وأقبحُ مِن عبادة مَن لو ٱجتمعوا كلُّهم لم يخلقوا ذبابًا واحدًا وإن يَسْلُبهم الذُّبابُ شيئًا لم يَقْدِروا علىٰ الانتصار منه واستنقاذ ما سَلَبَهم إياه، وتَرْكُ عبادة الخلَّاق العليم، القادر علىٰ كلِّ شيء، الذي ليس كمثله شيء؟!

أفلا تراه كيف ٱحتجَّ عليهم بما ركَّبه في العقول من حُسْن عبادته وحده وقُبح عبادة غيره؟!

* وقال تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا مثلٌ ضربه الله لمن عَبَده وحده فسَلِمَ له، ولمن عبد من دونه آلهةً فهم شركاءُ فيه متشاكِسُون عَسِرُون، فهل يستوي في العقول هذا وهذا؟!

وقد أكثَر تعالىٰ من هذه الأمثال ونوَّعها مستدلًّا بها علىٰ حُسْن شكره

وعبادته، وقُبح عبادة غيره، ولم يحتجَّ عليهم بنفس الأمر، بل بما ركَّبه في عقولهم من الإقرار بذلك، وهذا كثيرٌ في القرآن، فمن تتبَّعه وجده.

* وقال تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فذكر توحيدَه، وذكر المناهي التي نهاهم عنها، والأوامرَ التي أمرهم بها، ثمَّ خَتَم الآيات بقوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] أي: مخالفةُ هذه الأوامر وارتكاب هذه المناهي سيِّئةٌ مكروهةٌ لله.

فتأمَّل قوله: ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ أي: أنه سيِّئٌ[1] في نفس الأمر عند الله، حتىٰ لو لم يَرِد به تكليفٌ لكان سيِّئةً في نفسه عند الله مكروهًا له، وكراهتُه سبحانه له لما هو عليه من الصِّفة التي ٱقتضت أن كَرِهَه، ولو كان قُبحُه إنما هو مجرَّدُ النهي لم يكن مكروهًا لله؛ إذ لا معنىٰ للكراهة عندهم إلا كونُه منهيًّا عنه، فيعودُ قولُه: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ إلىٰ معنىٰ: كلُّ ذلك منهيٌّ عنه عند ربك! ومعلومٌ أنَّ هذا غيرُ مرادٍ من الآية.

وأيضًا؛ فإذا وقع ذلك منهم فهو عند النُّفاة للحُسْن والقُبح محبوبٌ لله، مرضيٌّ له؛ لأنه إنما وقع بإرادته، والإرادةُ عندهم هي المحبة لا فرق بينهما. والقرآنُ صريحٌ في أنَّ هذا كلَّه قبيحٌ عند الله، مكروهٌ، مبغوضٌ له، وقع أو لم يقع، وجعل سبحانه هذا البغض والقبحَ سببًا للنهي عنه، ولهذا جعله علَّةً وحكمةً للأمر، فتأمَّله، والعلَّةُ غيرُ المعلول.

* وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، دلَّ ذلك علىٰ أنَّ في نفس

---

(١) (د، ق): «سيئة». وهي قراءة محتملة.

الأمر قِسطًا، وأنَّ الله سبحانه أنزل كتابه وأنزل الميزانَ ـ وهو العدل ـ ليقوم النَّاسُ بالقِسط الذي[1] أُنزِل الكتابُ لأجله والميزان.

فعُلِم أنَّ في نفس الأمر ما هو قِسطٌ وعدلٌ حسن، ومخالفتُه قبيحة، وأنَّ الكتابَ والميزان نزلا لأجله، ومن ينفي الحُسنَ والقُبحَ يقول: ليس في نفس الأمر ما هو عدلٌ حَسَن، وإنما صار قِسطًا وعدلًا بالأمر فقط. ونحن لا ننكرُ أنَّ الأمر كساه حُسْنًا وعدلًا إلىٰ حُسْنه وعدله في نفسه، فهو في نفسه قِسطٌ حَسَن، وكساه الأمرُ حُسْنًا آخر يُضاعَفُ به كونُه عدلًا حسنًا؛ فصار ذلك ثابتًا له من الوجهين جميعًا.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]؛ فقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ دليلٌ علىٰ أنها في نفسها فحشاء، وأنَّ الله لا يأمرُ بما يكونُ كذلك، وأنه يتعالىٰ ويتقدَّسُ عنه، ولو كان كونُه فاحشةً إنما عُلِم بالنهي خاصَّةً كان بمنزلة أن يقال: إنَّ الله لا يأمرُ بما ينهىٰ عنه. وهذا كلامٌ يُصانُ عنه آحادُ العقلاء، فكيف بكلام ربِّ العالمين؟!

ثمَّ أكَّد سبحانه هذا الإنكار بقوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فأخبرَ أنه يتعالىٰ عن الأمر بالفحشاء، بل أوامرُه كلُّها حسنةٌ في العقول، مقبولةٌ في الفِطر؛ فإنه أمَر بالقِسط لا بالجَوْر، وبإقامة الوجوه له عند مساجده لا لغيره، وبدعوته وحده مخلصينَ له الدِّين لا بالشِّرك؛ فهذا هو الذي يأمرُ به تعالىٰ، لا بالفحشاء.

---

(١) «الذي» ليست في (ق)، وضرب عليها ابن بردس في (د).

أفلا تراه كيف يُخْبِرُ بجنس[1] ما يأمرُ به وبحُسْنه[2]، وينزِّه نفسَه عن الأمر بضدِّه، وأنه لا يليقُ به تعالىٰ؟!

* [وقال تعالىٰ]: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فاحتجَّ سبحانه علىٰ حُسْن دين الإسلام وأنه لا شيء أحسنُ منه بأنه[3] يتضمَّنُ إسلامَ الوجه لله، وهو إخلاصُ القصد والتوجُّه والعمل له سبحانه، والعبدُ مع ذلك محسنٌ آتٍ بكلِّ حَسَن، لا مرتكبٌ للقُبح الذي يكرهُه الله، بل هو مخلصٌ لربِّه، محسنٌ في عبادته بما يحبُّه ويرضاه، وهو مع ذلك متَّبعٌ لملَّة إبراهيم في محبَّته لله وحده، وإخلاص الدِّين له، وبَذْل النَّفس والمال في مرضاته و محبته.

وهذا ٱحتجاجٌ منه علىٰ أنَّ دين الإسلام أحسنُ الأديان بما تضمَّنه مما تستحسنُه العقول، وتشهدُ به الفِطر، وأنه قد بلغ الغاية القصوىٰ في درجات الحُسْن والكمال.

وهذا ٱستدلالٌ بغير الأمر المجرَّد، بل هو دليلٌ علىٰ أنَّ ما كان كذلك فحقيقٌ بأن يأمر به عبادَه، ولا يرضىٰ منهم سواه.

* ومثلُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، فهذا ٱحتجاجٌ بما ركَّب في العقول والفِطر، لأنه لا قول للعبد أحسنُ من هذا القول.

---

(١) (ت): «بحسن». تحريف.

(٢) الضبط من (ق). ومهملة في (د). (ط): «ويحسنه».

(٣) في الأصول: «فإنه». والمثبت من (ط) أشبه.

* وقال تعالىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، فأيُّ شيءٍ أصرحُ من هذا[١]؟! حيثُ أخبَر سبحانه أنه حرَّمه عليهم مع كونه طيِّبًا في نفسه، فلولا أنَّ طِيبَه أمرٌ ثابتٌ له بدون الأمر لم يكن ليجمع الطِّيبَ والتَّحريم.

وقد أخبَر تعالىٰ أنه حرَّم عليهم طيِّباتٍ كانت حلالًا عقوبةً لهم، فهذا تحريمُ عقوبة، بخلاف التَّحريم علىٰ هذه الأمَّة فإنه تحريمُ صيانةٍ وحماية، ولا فرق عند النُّفاة بين الأمرين، بل الكلُّ سواء.

فالله سبحانه[٢] أمر عبادَه بما أمرهم به رحمةً منه وإحسانًا وإنعامًا عليهم، لأنَّ صلاحهم في معاشهم وأبدانهم وأحوالهم وفي معادهم ومآلهم إنما هو بفعلِ ما أُمِروا به، وهو في ذلك بمنزلة الغذاء الذي لا قِوام للبدن إلا به، بل أعظم، ليس مجرَّد تكليفٍ وابتلاءٍ كما يظنُّه كثيرٌ من النَّاس، ونهاهم عما نهاهم عنه صيانةً وحِمْيةً[٣] لهم، إذ لا بقاء لصحَّتهم ولا حِفظ لها إلا بهذه الحِمْية.

فلم يأمرهم حاجةً منه إليهم وهو الغنيُّ الحميد، ولا حرَّم عليهم ما حرَّم بخلًا منه عليهم وهو الجوادُ الكريم، بل أمرُه ونهيه عينُ حظِّهم وسعادتهم العاجلة والآجلة، ومَصْدَرُ أمره ونهيه رحمتُه الواسعة وبرُّه وجودُه وإحسانُه وإنعامُه، فلا يُسألُ عمَّا يفعل؛ لكمال حكمته وعلمه ووقوع أفعاله علىٰ وَفْق المصلحة والرحمة والحكمة.

---

(١) (ت): «أصرح من هذا القول».

(٢) (ق، د): «فإنه سبحانه».

(٣) (ت): «وحماية». وضبطها ابن بردس في (د) بتشديد الياء!

* وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٩ - ٧١]، فأخبرَ سبحانه أنَّ الحقَّ لو آتَّبع أهواء العباد فجاء شرعُ الله ودينُه بأهوائهم لفسدت السَّمواتُ والأرض ومن فيهنَّ.

ومعلومٌ أنَّ عند النُّفاة يجوزُ أن يَرِد شرعُ الله ودينُه بأهواء العباد، وأنه لا فرق في نفس الأمر بين ما وَرَد به وبين ما تقتضيه أهواؤهم إلا مجرَّدُ الأمر، وأنه لو وَرَد بأهوائهم جاز وكان تعبُّدًا ودينًا. وهذه مخالفةٌ صريحةٌ للقرآن، وأنه من المحال أن يتَّبع الحقُّ أهواءهم، وأنَّ أهواءهم مشتملةٌ علىٰ قُبحٍ عظيمٍ لو وَرَد الشرعُ به لفَسَد العالَمُ أعلاه وأسفلُه وما بين ذلك.

ومعلومٌ أنَّ هذا الفساد إنما يكونُ لقُبح خلاف ما شرعه الله وأمر به، ومنافاته لصلاح العالم عُلويِّه وسُفليِّه، وأنَّ خرابَ العالم وفساده لازمٌ لحصوله ولشرعه، وأنَّ كمال حكمة الله وكمال علمه ورحمته وربوبيَّته يأبىٰ ذلك ويمنعُ منه[1]، ومن يقول: الجميعُ في نفس الأمر سواء، يجوِّزُ ورودَ التعبُّد بكلِّ شيء، سواء كان مقتضىٰ[2] أهوائهم أو خلافها.

* ومثلُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لو كان في السَّموات والأرض آلهةٌ تُعْبَدُ غيرُ الله لفسَدتا وبطَلَتا، ولم يقل: أربابٌ، بل قال: آلهة؛ والإلهُ هو المعبودُ

---

(١) (ت، ق): «تأبىٰ ذلك وتمنع منه».

(٢) (ق، ت): «يقتضي». والحرف الأول مهمل في (د). والمثبت أقوم.

المَألوه، وهذا يدلُّ علىٰ أنه من الممتنع المستحيل عقلًا أن يَشْرَع اللهُ عبادةَ غيره أبدًا، وأنه لو كان معه معبودٌ سواه لفسَدت السَّمواتُ والأرض.

فقُبْحُ عبادة غيره قد ٱستقرَّ في الفِطر والعقول وإن لم يَرِد بالنهي[1] عنه شرع، بل العقلُ يدلُّ علىٰ أنه أقبحُ القبيح علىٰ الإطلاق، وأنه من المحال أن يشرعه الله قطُّ؛ فصلاحُ العالم في أن يكون الله وحده هو المعبود، وفسادُه وهلاكُه في أن يُعْبَد معه غيرُه، ومحالٌ أن يشرع لعباده ما فيه فسادُ العالم وهلاكُه، بل هو المنزَّهُ عن ذلك.

فصل

* وقد أنكر تعالىٰ علىٰ من نسب إلىٰ حكمته التسويةَ بين المختلفَيْن، كالتسوية بين الأبرار والفجَّار؛ فقال تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]؛ فدلَّ علىٰ أنَّ هذا حكمٌ سيِّىءٌ قبيح، ينزِّه اللهُ عنه.

ولم ينكره[2] سبحانه من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون، وإنما أنكره من جهة قُبحِه في نفسه، وأنه حكمٌ سيِّىءٌ يتعالىٰ ويتنزَّهُ عنه لمنافاته لحكمته وغِنَاه وكماله ووقوع أفعاله كلِّها علىٰ السَّداد والصَّواب والحكمة، فلا يليقُ به أن يجعل البرَّ كالفاجر، ولا المحسنَ كالمسيء، ولا المؤمنَ كالمفسد في

---

(١) (ت): «في النهي».

(٢) في الأصول: «ولم ينكر». والمثبت من (ط).

الأرض؛ فدلَّ علىٰ أنَّ هذا قبيحٌ في نفسه، تعالىٰ الله عن فعله.

* ومن هذا أيضًا: إنكارُه سبحانه علىٰ من جوَّز أن يَتْرُكَ عبادَه سُدًى، فلا يأمرُهم ولا ينهاهم، ولا يثيبُهم ولا يعاقبُهم، وأنَّ هذا الحُسبان باطل، والله متعالٍ عنه لمنافاته لحكمته وكماله.

كما قال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

قال الشافعي رضي الله عنه: «أي: مهملًا لا يُؤمر ولا يُنهىٰ»[(١)]. وقال غيره: «لا يثابُ ولا يعاقَب»[(٢)].

والقولان واحد؛ لأنَّ الثَّوابَ والعقاب غايةُ الأمر والنهي، فهو سبحانه خلقهم للأمر والنهي في الدُّنيا والثَّواب والعقاب في الأخرىٰ، فأنكر سبحانه علىٰ من زعم أنه يُتْرَكُ سدًى إنكارَ من جَعَل في العقل ٱستقباحَ ذلك واستهجانه، وأنه لا يليقُ أن يُنسَب ذلك إلىٰ أحكم الحاكمين.

ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝١١٥ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥ - ١١٦]، فنزَّه نفسَه سبحانه وباعَدَها عن هذا الحُسْبان، وأنه يتعالىٰ عنه ولا يليقُ به؛ لقُبحِه ولمنافاته لحكمته ومُلْكه وإلهيَّته.

أفلا ترىٰ كيف ظهرَ في العقل الشَّهادةُ بدينه وشرعه وثوابه وعقابه؟!

وهذا يدلُّ علىٰ إثبات المعاد بالعقل، كما يدلُّ علىٰ إثباته بالسَّمع، وكذلك دينُه وأمرُه وما بعث به رسلَه هو ثابتٌ في العقول جملةً، ثمَّ عُلِمَ

---

(١) انظر: «الرسالة» (٢٥)، و«إبطال الاستحسان» (٩/ ٦٨ - الأم).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٨/ ٤٢٥)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٣٦٧٢).

بالوحي؛ فقد تطابقت شهادةُ العقل والوحي علىٰ توحيده وشرعه، والتَّصديق بوعده ووعيده، وأنه سبحانه دعا عبادَه علىٰ ألسنة رسله إلىٰ ما وضع في العقول حُسْنَه والتَّصديقَ به جملةً، فجاء الوحيُ مفصِّلًا ومبيِّنًا ومقرِّرًا ومذكِّرًا لما هو مركوزٌ في الفِطر والعقول.

ولهذا سأل هِرَقْلُ أبا سفيانَ في جملة ما سأله عنه من أدلَّة النُّبوَّة وشواهدها عمَّا يأمرُ به النبيُّ ﷺ، فقال: بم يأمُركم؟ قال: يأمُرُنا بالصَّلاة والصِّدق والعفاف[1]، فجَعَل ما يأمرُ به من أدلَّة نبوَّته؛ فإنَّ أكذبَ الخلق وأفجَرهم من ٱدَّعىٰ النُّبوَّة وهو كاذبٌ فيها علىٰ الله، وهذا محالٌ أن يأمر إلا بما يليقُ بكذبه وفجوره وافترائه، فدعوتُه تليقُ به، وأمَّا الصَّادقُ البارُّ الذي هو أصدقُ الخلق وأبرُّهم، فدعوتُه لا تكونُ إلا أكملَ دعوةٍ وأشرفَها وأجلَّها وأعظمَها؛ فإنَّ العقول والفِطر تشهدُ بحُسْنها وصِدق القائم بها.

فلو كانت الأفعالُ كلُّها سواءً في نفس الأمر لم يكن هناك فرقانٌ بين ما يجوزُ أن يدعو إليه الرسول وما لا يجوزُ أن يدعو إليه، إذ العُرْفُ [وضدُّه][2] إنما يُعْلَمُ بنفس الدَّعوة والأمر والنهي.

وكذلك مسألةُ النَّجاشيِّ لجعفر وأصحابه عمَّا يدعو إليه الرسول[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث أبي سفيان.

(٢) زيادة من (ط) يقتضيها السياق. والعُرْف: المعروف. وضدُّه: المنكر.

(٣) أخرج الخبر ابن إسحاق في «السيرة» (٢٨٢)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٠١) من حديث أم سلمة بإسنادٍ حسن.

وروي من حديث جعفر بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي موسىٰ الأشعري. انظر: «مسند أحمد» (١/ ٤٦١)، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (١٩٦)، وللبيهقي (٢/ ٢٩٧)، و«البداية والنهاية» (٤/ ١٧٨).

فدلَّ علىٰ أنه من المستقرِّ في العقول والفِطر ٱنقسامُ الأفعال إلىٰ قبيحٍ وحَسَنٍ في نفسه، وأنَّ الرُّسل تدعو إلىٰ حَسَنها وتنهىٰ عن قبيحها، وأنَّ ذلك من آيات صِدقهم وبراهين رسالتهم، وهو أولىٰ وأعظمُ عند أولي الألباب والحِجىٰ من مجرَّد خوارق العادات، وإن كان ٱنتفاعُ ضعفاء العقول بالخوارق في الإيمان أعظمَ من ٱنتفاعهم بنفس الدَّعوة وما جاء به في الإيمان[1].

فطرقُ الهداية متنوِّعة؛ رحمةً من الله بعباده ولطفًا بهم؛ لتفاوُت عقولهم وأذهانهم وبصائرهم:

* فمنهم من يهتدي بنفس ما جاء به وما دعا إليه مِنْ غير أن يطلُبَ منه برهانًا خارجًا[2] عن ذلك، كحال الكُمَّل[3] من الصَّحابة، كالصِّدِّيق رضي الله عنه.

* ومنهم من يهتدي بمعرفته بحاله ﷺ، وما فُطِر عليه من كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال، وأنَّ عادة الله أن لا يخزي من قامت به تلك الأوصافُ والأفعال؛ لعلمه بالله ومعرفته به وأنه لا يخزي من كان بهذه المثابة.

كما قالت أمُّ المؤمنين خديجة رضي الله عنها له ﷺ: «أبشِر، فوالله لن يخزيكَ الله أبدًا؛ إنك لتَصِلُ الرحِم، وتصدُق الحديث، وتَحْمِلُ الكَلَّ،

---

(١) (ط): «من الإيمان». وانظر لهذا المعنىٰ: «أيمان القرآن» (٣٤٣).

(٢) (ت): «خارقا».

(٣) (ت): «كحال الكامل».

وتَقْري الضيف، وتُعِينُ علىٰ نوائب الحقِّ»[1].

فاستدلَّت بمعرفتها بالله وحكمته ورحمته علىٰ أنَّ من كان كذلك فإنَّ الله لا يخزيه ولا يفضحه، بل هو جديرٌ بكرامة الله واصطفائه ومحبته ونبوَّته.

وهذه المقاماتُ في الإيمان عَجَز عنها أكثر الخلق.

* فاحتاجوا إلىٰ الخوارق والآيات المشهودة بالحِسِّ، فآمن كثيرٌ منهم عليها.

* وأضعفُ النَّاس إيمانًا من كان إيمانُه صادرًا من المَظْهَر[2] ورؤية غَلَبته ﷺ للنَّاس، فاستدلُّوا بذلك المَظْهَر والغَلَبة والنُّصرة علىٰ صحَّة الرسالة، فأين بصائرُ هؤلاء مِن بصائر من آمن به وأهلُ الأرض قد نَصَبوا له العداوة، وقد نال منه قومُه ضروبَ الأذىٰ، وأصحابُه في غاية قلَّة العَدَد والمخافة من النَّاس، ومع هذا فقلبُه ممتلىءٌ بالإيمان، واثقٌ بأنه سيظهرُ علىٰ الأمم[3]، وأنَّ دينَه سيعلو كلَّ دين؟!

* وأضعفُ مِنْ هؤلاء إيمانًا مَن إيمانُه إيمانُ العادة والمَرْبا والمنشأ؛ فإنه نشأ بين أبوين مسلمين وأقاربَ وجيرانٍ وأصحابٍ كذلك، فنشأ واحدًا منهم، ليس عنده من الرسول والكتاب إلا ٱسمُهما، ولا مِن الدِّين إلا ما رأىٰ عليه أقاربَه وأصحابه. فهذا دينُ العوائد، وهو أضعفُ شيء، وصاحبُه بحسب من

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ٣٨٥).

(٢) أي: الظهور والانتصار.

(٣) (ت): «سيظهر علىٰ كل دين في سائر الأمم».

يقترنُ به[1]، فلو قُيِّض له من يخرجه عنه لم يكن عليه كُلْفةٌ في الانتقال عنه.

والمقصودُ أنَّ خواصَّ الأمَّة ولُبابها لـمَّا شَهِدَت عقولهم حُسْنَ هذا الدِّين وجلالتَه وكمالَه، وشَهِدَت قُبْحَ ما خالفه ونقصَه ورداءتَه، خالط الإيمانُ به ومحبتُه بشاشةَ قلوبهم، فلو خُيِّر بين أن يُلْقىٰ في النَّار وبين أن يختار دينًا غيره لاختار أن يُقْذَف في النَّار، ويقطَّع أعضاءً، ولا يختار دينًا غيره.

وهذا الضربُ من النَّاس هم الذين ٱستقرَّت أقدامُهم في الإيمان، وهم أبعدُ النَّاس عن الارتداد عنه، وأحقُّهم بالثَّبات عليه إلىٰ يوم لقاء الله، ولهذا قال هرقلُ لأبي سفيان: أيرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سَخْطةً له؟ قال: لا. قال: فكذلك الإيمانُ إذا خالط بشاشةَ القلوب لا يَسْخَطُه أحد[2].

والمقصودُ أنَّ الدَّاخلين في الإسلام، المستدلِّين علىٰ أنه من عند الله لحُسْنه وكماله، وأنه دينُ الله الذي لا يجوز أن يكون من عند غيره، هم خواصُّ الخلق، والنُّفاة سَدُّوا علىٰ أنفسهم هذا الطَّريق فلا يمكنُهم سلوكُه.

فصل

وتحقيقُ هذا المقام بالكلام في مقامين:

أحدهما: الأعمال خصوصًا ومراتبها[3] في الحُسْن والقُبح.

الثَّاني: في الموجودات عمومًا ومراتبها في الخير والشرِّ.

---

(١) (ت): «يقترب منه».

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) في الأصول: «مراتبها». والمثبت من (ط).

أما **المقام الأول**، فالأعمال إما أن تشتمل علىٰ مصلحةٍ خالصةٍ، أو راجحة، وإما أن تشتمل علىٰ مفسدةٍ خالصةٍ، أو راجحة، وإما أن تستوي مصلحتُها ومفسدتها.

فهذه أقسامٌ خمسة، منها أربعةٌ تأتي بها الشرائع، فتأتي بما مصلحتُه خالصةٌ أو راجحةٌ آمرةً به مقتضيةً له، وما مفسدتُه خالصةٌ أو راجحةٌ فحكمُها فيه النهيُ عنه وطلبُ إعدامه. فتأتي بتحصيل المصلحة الخالصة والراجحة وتكميلهما بحسب الإمكان، وتعطيل المفسدة الخالصة أو الراجحة أو تقليلهما بحسب الإمكان. فمدارُ الشرائع والدِّيانات علىٰ هذه الأقسام الأربعة.

وتنازع النَّاسُ هنا في مسألتين:

المسألة الأولىٰ: في وجود المصلحة الخالصة والمفسدة الخالصة.

* فمنهم من مَنَعَه، وقال: لا وجود له؛ قال: لأنَّ المصلحة هي النَّعيمُ واللذَّةُ وما يفضي إليه، والمفسدةُ هي العذابُ والألم وما يفضي إليه.

قالوا: والمأمورُ به لا بدَّ أن يقترن به ما يحتاج معه إلىٰ الصَّبر علىٰ نوعٍ من الألم، وإن كان فيه لذَّةٌ وسرورٌ وفرحٌ فلا بدَّ من وقوع أذىٰ، لكن لما كان هذا مغمورًا بالمصلحة لم يُلتفَت إليه ولم تعطَّل المصلحةُ لأجله، فتركُ الخير الكثير الغالب لأجل الشرِّ القليل المغلوب شرٌّ كثير.

قالوا: وكذلك الشرُّ المنهيُّ عنه إنما يفعلُه الإنسانُ لأنَّ له فيه غرضًا ووطرًا ما، وهذه مصلحةٌ عاجلةٌ له، فإذا نُهي عنه وتركَه فاتت عليه مصلحتُه ولذَّتُه العاجلة وإن كانت مفسدتُه أعظمَ من مصلحته، بل مصلحتُه مغمورةٌ جدًّا في جنب مفسدته، كما قال تعالىٰ في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

فالرِّبا[1] والظُّلمُ والفواحشُ والسِّحرُ وشربُ الخمر وإن كانت شرورًا ومفاسدَ ففيها منفعةٌ ولذَّةٌ لفاعلها، ولذلك يؤثِرها ويختارُها، وإلا فلو تجرَّدت مفسدتُها من كلِّ وجهٍ لما آثرها العاقل، ولا فعَلها أصلًا.

ولما كانت خاصَّةُ العقل النَّظر إلىٰ العواقب والغايات، كان أعقلُ النَّاس أتركَهم لما ترجَّحت مفسدتُه في العاقبة، وإن كانت فيه لذَّةٌ ما ومنفعةٌ يسيرةٌ بالنسبة إلىٰ مضرَّته.

* ونازعهم آخرون، وقالوا: القسمةُ تقتضي إمكانَ هذين القسمين، والوجودُ يدلُّ علىٰ وقوعهما، فإنَّ معرفة الله و محبتَه والإيمان به خيرٌ محضٌ من كلِّ وجهٍ لا مفسدة فيه بوجهٍ ما.

قالوا: ومعلومٌ أنَّ الجنَّة خيرٌ محضٌ لا شرَّ فيها أصلًا، وأنَّ النَّار شرٌّ محضٌ لا خير فيها أصلًا، وإذا كان هذان القسمان موجودان في الآخرة فما المُحِيلُ[2] لوجودهما في الدُّنيا؟!

قالوا: وأيضًا فالمخلوقاتُ كلُّها منها ما هو خيرٌ محضٌ لا شرَّ فيه أصلًا كالأنبياء والملائكة، ومنها ما هو شرٌّ محضٌ لا خير فيه أصلًا كإبليسَ والشياطين، ومنها ما هو خيرٌ وشرٌّ وأحدُهما غالبٌ علىٰ الآخر، فمن النَّاس من يَغْلِبُ خيرُه علىٰ شرِّه، ومنهم من يَغْلِبُ شرُّه علىٰ خيره؛ فهكذا الأعمالُ منها ما هو خالصُ المصلحة وراجحُها، وخالصُ المفسدة وراجحُها، هذا في الأعمال كما أنَّ ذلك في العُمَّال.

---

(١) (ت): «فالزنا».

(٢) (ق): «المحل». تحريف.

قالوا: وقد قال الله تعالىٰ في السَّحرة: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهذا دليلٌ علىٰ أنه مضرَّةٌ خالصةٌ لا منفعة فيه:

إمَّا لأنَّ بعض أنواعه مضرَّةٌ خالصةٌ لا منفعة فيها بوجه، فما كلُّ السِّحر يحصِّلُ غرضَ السَّاحر، بل يتعلَّمُ مئة بابٍ منه حتىٰ يحصِّل غرضَه بباب، والباقي مضرَّةٌ خالصة. وقِس علىٰ هذا[1]. فهذا من القسم الخالص المفسدة.

وإمَّا لأنَّ المنفعة الحاصلة للسَّاحر لما كانت مغمورةً مُسْتَهلَكةً في جنب المفسدة العظيمة فيه جُعِلت كَلا منفعة؛ فيكونُ من القسم الراجح المفسدة.

وعلىٰ القولين[2] فكلُّ مأمورٍ به فهو راجحُ المصلحة علىٰ تركه، وإن كان مكروهًا للنُّفوس؛ قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فبيَّن أنَّ الجهاد الذي أُمِروا به وإن كان مكروهًا للنُّفوس شاقًّا عليها فمصلحتُه راجحة، وهو خيرٌ لهم، وأحمَدُ عاقبة، وأعظمُ فائدةً من التقاعُد عنه وإيثار البقاء والراحة، فالشرُّ الذي فيه مغمورٌ بالنسبة إلىٰ ما تضمَّنه من الخير.

وهكذا كلُّ منهيٍّ عنه فهو راجحُ المفسدة وإن كان محبوبًا للنُّفوس موافقًا للهوىٰ، فمضرَّتُه ومفسدتُه أعظمُ مما فيه من المنفعة، وتلك المنفعةُ

---

(١) (ت): «وعلىٰ هذا».

(٢) في وجود المصلحة والمفسدة الخالصتين، وعدمه.

واللذَّةُ مغمورةٌ مُسْتَهلَكةٌ في جنب مضرَّته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾، وقال: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾.

* وفصلُ الخطاب في المسألة: إن أُريد بالمصلحة الخالصة أنها في نفسها خالصةٌ من المفسدة لا يشُوبها مفسدة؛ فلا ريب في وجودها، وإن أُريد بها المصلحةُ التي لا يشُوبها مشقَّةٌ ولا أذًى في طريقها والوسيلة إليها ولا في ذاتها؛ فليست بموجودةٍ بهذا الاعتبار، إذ المصالحُ والخيراتُ واللذَّاتُ والكمالاتُ كلُّها لا تُنالُ إلا بحظٍّ من المشقَّة، ولا يُعْبَرُ إليها إلا علىٰ جسرٍ من التَّعب.

وقد أجمع عقلاءُ كلِّ أمَّةٍ علىٰ أنَّ النَّعيمَ لا يُدْرَكُ بالنَّعيم[1]، وأنَّ من آثر الراحةَ فاتتهُ الراحة، وأنَّ بحسب ركوب الأهوال واحتمال المشاقِّ تكونُ الفرحةُ والملذَّة؛ فلا فرحة لمن لا همَّ له، ولا لذَّة لمن لا صبر له، ولا نعيم لمن لا شقاء له، ولا راحة لمن لا تعب له، بل إذا تعب العبدُ قليلًا ٱستراح طويلًا، وإذا تحمَّل مشقَّة الصَّبر ساعةً قاده لحياة الأبد، وكلُّ ما فيه أهلُ النَّعيم المقيم فهو ثمرةُ صبر ساعة، والله المستعان، ولا قوَّة إلا بالله.

وكلَّما كانت النفوسُ أشرف، والهمَّةُ أعلىٰ، كان تعبُ البدن أوفر، وحظُّه من الراحة أقلَّ، كما قال المتنبِّي[2]:

وإذا كانت النفوسُ كبارًا   تعبَت في مرادها الأجسامُ

---

(1) انظر ما تقدم (ص: ٣٩٩).

(2) في ديوانه (٢٤٩).

وقال ٱبنُ الرُّومي[1]:

قلبٌ يُطِلُّ علىٰ أفكاره[2]، ويَدٌ تمضي الأمورَ، ونفسٌ لهوُها التَّعبُ

وقال مسلمٌ في «صحيحه»[3]: «قال يحيىٰ بن أبي كثير: لا يُنَالُ العلمُ براحة الجسم».

ولا ريب عند كلِّ عاقلٍ أنَّ كمال الراحة بحسب التَّعب، وكمال النَّعيم بحسب تحمُّل المشاقِّ في طريقه، وإنما تخلُص الراحةُ واللذَّةُ والنَّعيمُ في دار السَّلام، فأمَّا في هذه الدَّار فكلَّا ولمَّا.

وبهذا التفصيل يزولُ النزاعُ في المسألة، وتعودُ مسألةَ وِفَاق.

فصل

وأمَّا **المسألةُ الثَّانية**، وهي ما تساوت مصلحتُه ومفسدتُه؛ فقد ٱختُلِفَ في وجوده وحكمه؛ فأثبتَ وجودَه قومٌ، ونفاهُ آخرون.

والجواب: هذا القسمُ لا وجود له وإن حَصَرَه التقسيم، بل التفصيل: إمَّا أن يكون حصولُه أولىٰ بالفاعل، وهو راجحُ المصلحة. وإمَّا أن يكون عدمُه أولىٰ به، وهو راجحُ المفسدة.

وأمَّا فعلٌ يكون حصولُه أولىٰ به لمصلحته، وعدمُه أولىٰ به لمفسدته،

---

(١) كذا في الأصول، وزاد ناسخ (ت): «رحمه الله تعالى»!. وهو وهم. والبيت للبحتري، في ديوانه (١/ ١٧٢). وهو من محاسنه.

(٢) فهي لا تحيطُ به، وإنما هو عالٍ عليها. يصفُ قلة مبالاته بالخطوب التي تُحْدِثُ أفكارًا تستغرق القلوب. انظر: «المثل السائر» (١/ ٧٩).

(٣) (٦١٢).

وكلاهما متساويان؛ فهذا مما لم يقُم دليلٌ علىٰ ثبوته، بل الدَّليلُ يقتضي نفيَه، فإنَّ المصلحة والمفسدة، والمنفعة والمضرَّة، واللذَّة والألم، إذا تقابلا فلا بدَّ أن يغلبَ أحدُهما الآخر فيصير الحكمُ للغالب، وأمَّا أن يتدافعا ويتصادما بحيث لا يغلبُ أحدُهما الآخرَ فغيرُ واقعٍ أصلًا.

فإنه إمَّا أن يقال: يوجدُ الأثران[1] معًا، وهو محال؛ لتصادمهما[2] في المحلِّ الواحد. وإمَّا أن يقال: يمتنعُ وجودُ كلٍّ من الأثرين[3]، وهو ممتنعٌ أيضًا؛ لوجود مقتضيه. وإمَّا أن يقال بوِجدان أحدهما دون الآخر ـ مع تساويهما ـ، وهو ممتنع؛ لأنه ترجيحٌ لأحد الجائزَين[4] من غير مرجِّح.

وهذا المحالُ إنما نشأ من فَرْض تدافُع المؤثِّـرَين وتصادمهما، فهو محال، فلا بدَّ أن يقهر أحدُهما صاحبَه فيكون الحكمُ له.

فإن قيل: ما المانعُ من أن يمتنع وجودُ الأثرين؟ قولكم: «إنه محالٌ لوجود مقتضيه» إن أردتم به المقتضي السَّالم عن المعارض فغيرُ موجود، وإن أردتم المقتضي المقارِن لوجود المعارض فتخلُّف أثره عنه غيرُ ممتنع والمعارض قائمٌ هاهنا في كلٍّ منهما، فلا يمتنعُ تخلُّفُ الأثرين.

فالجواب: أنَّ المعارض إذا كان قد سَلَبَ تأثيرَ المقتضي في مُوجَبه مع قوَّته وشدَّة ٱقتضائه لأثره، ومع هذا فقد قَوِي علىٰ سَلْبه قوَّة التأثير والاقتضاء، فلأنْ يقوىٰ علىٰ سَلْبه قوَّة مَنْعِه لتأثيره هو في مقتضاه ومُوجَبه

---

(١) (د، ق): «الأمران». وسيأتي على الصواب.

(٢) (ق): «وهو مجاز، لتضادهما». خطأ.

(٣) (ت، ق، د): «الأمرين». وسيأتي على الصواب.

(٤) (ت): «الجانبين».

بطريق الأولىٰ، ووجهُ الأولويَّة أنَّ ٱقتضاءه لأثره أشدُّ من منعه تأثيرَ غيره، فإذا قَوِي علىٰ سَلْبه للأقوىٰ فسلبُه للأضعف[1] أولىٰ وأحرىٰ.

فإن قيل: هذا ينتقضُ بكلِّ مانعٍ يمنعُ تأثير العلَّة في معلولها، وهو باطلٌ قطعًا.

قيل: لا ينتقضُ بما ذكرتم، والنقضُ مندفع؛ فإنَّ العلَّة والمانع ههنا لم يتدافعا ويتصادما، ولكنَّ المانع أضعفَ العلَّة، فبطل تأثيرُها، فهو عائقٌ لها عن الاقتضاء. وأمَّا في مسألتنا فالعلَّتان متصادمتان متعارضتان، كلٌّ منهما تقتضي أثرَها، فلو بطل أثرُهما لكانت كلُّ واحدةٍ مؤثِّرةً غير مؤثِّرة، غالبةً مغلوبة، مانعةً ممنوعة، وهذا يمتنع، وهو دليلٌ[2] يشبه دليل التمانع[3].

وسرُّ الفرق أنَّ العلَّة الواحدة إذا قارنها مانعٌ منع تأثيرَها لم تَبْقَ مقتضيةً له، بل المانعُ عاقَها عن ٱقتضائها، وهذا غيرُ ممتنع، وأمَّا العلَّتان المتمانعتان اللتان كلٌّ منهما مانعةٌ للأخرىٰ من تأثيرها فإنَّ تمانعهما وتقابلهما يقتضي إبطال كلِّ واحدةٍ منهما للأخرىٰ، وتأثيرَها فيها، وعدمَ تأثيرها معًا، وهو جمعٌ بين النقيضين؛ لأنها إذا بطلت لم تكن مؤثِّرة، وإذا لم تكن مؤثِّرةً لم تُبطِل غيرَها، فتكونُ كلٌّ منهما مؤثِّرةً غيرَ مؤثِّرة، باطلةً غيرَ باطلة، وهذا محال؛ فثبتَ أنهما لا بدَّ أن تؤثِّر إحداهما في الأخرىٰ بقوَّتها فيكون الحكمُ لها.

فإن قيل: فما تقولون فيمن توسَّط أرضًا مغصوبةً، ثمَّ بدا له في التَّوبة،

---

(١) (ت): «سلبه الأقوىٰ فسلبه الأضعف».

(٢) (ت): «وهذا دليل».

(٣) تقدمت الإشارة إليه (ص: ٥٨٨).

فإن أمرتموه باللُّبث فهو محال، وإن أمرتموه بقطعها والخروج من الجانب الآخر فقد أمرتموه بالحركة والتصرُّف في ملك الغير. وكذلك إن أمرتموه بالرجوع فهو حركةٌ منه وتصرُّفٌ في أرض الغَصْب. فهذا قد تعارضت فيه المصلحةُ والمفسدة، فما الحكمُ في هذه الصُّورة؟

وكذلك من توسَّط بين فئةٍ مُثْبَتَةٍ بالجِراح منتظرين للموت، وليس له ٱنتقالٌ إلا علىٰ أحدهم، فإن أقام علىٰ من هو فوقه قَتَله، وإن ٱنتقل إلىٰ غيره قَتَله. فقد تعارضت هنا مصلحةُ النُّقلة ومفسدتُها علىٰ السَّواء.

وكذلك من طلع عليه الفجرُ وهو مجامِعٌ، فإن أقام أفسد صومَه، وإن نَزع فالنَّزعُ من الجماع، والجماعُ مركَّبٌ من الحركتين. فهاهنا أيضًا قد تضادَّت العلَّتان.

وكذلك ـ أيضًا ـ إذا تترَّس الكفَّارُ بأسرىٰ من المسلمين هم بعَدَد المُقاتِلة، ودار الأمرُ بين قتل التُّرس وبين الكفِّ عنه وقتل الكفَّار لـمُقاتِلة[1] المسلمين. فهاهنا أيضًا قد تقابلت المصلحةُ والمفسدةُ علىٰ السَّواء.

وكذلك ـ أيضًا ـ إذا أُلقِي في مركبهم نارٌ وعاينُوا الهلاك بها، فإن أقاموا ٱحترقوا، وإن لجؤوا إلىٰ الماء هلكوا بالغَرق.

وكذلك الرجلُ إذا ضاق عليه الوقتُ ليلة عَرفة، ولم يبق منه إلا ما يسعُ قَدْر صلاة العشاء، فإن ٱشتغل بها فاته الوقوف، وإن ٱشتغل بالذَّهاب إلىٰ عرفة فاتته الصَّلاة. فهاهنا قد تعارضت المصلحتان والمفسدتان علىٰ السَّواء.

---

(١) (ت): «المقاتلة». وهي محتملة.

وكذلك الرجلُ إذا ٱستيقظ قبل طلوع الشمس وهو جُنُبٌ ولم يبق من الوقت إلا ما يسعُ لقَدْر الغُسل أو الصَّلاة بالتيمُّم؛ فإن ٱغتسل فاتته مصلحةُ الصَّلاة في الوقت، وإن صلىٰ بالتيمُّم فاتته مصلحةُ الطَّهارة. فقد تقابلت المصلحةُ والمفسدة.

وكذلك إذا ٱغتَلَمَ البحرُ[1] بحيث يعلمُ رُكبان السَّفينة[2] أنهم لا يخلُصون إلا بتغريق شطر الرُّكبان لتَخِفَّ بهم السَّفينة؛ فإن ألقَوا شطرَهم كان فيه مفسدة، وإن تركوهم كان فيه مفسدة. فقد تقابلت المفسدتان والمصلحتان علىٰ السَّواء.

وكذلك لو أُكرِه رجلٌ علىٰ إفساد درهمٍ من درهمين متساويين، أو إتلاف حيوانٍ من حيوانين متساويين، أو شُرب قدَحٍ من قَدَحين متساويين، أو وَجَد كافرين قويَّين في حال المبارزة لا يمكنُه إلا قتلُ أحدهما، أو قَصَد المسلمين عدوَّان متكافئان من كلِّ وجهٍ في القُرب والبُعد والعَدَد والعداوة[3].

فإنه في هذه الصُّور كلِّها تساوت المصالحُ والمفاسد، ولا يمكنكم ترجيحُ أحدٍ من المصلحتين ولا أحدٍ من المفسدتين، ومعلومٌ أنَّ هذه حوادثُ لا تخلو من حكمٍ لله فيها.

وأمَّا ما ذكرتم من ٱمتناع تقابل المصلحة والمفسدة علىٰ السَّواء، فكيف

(١) أي: هاج واضطربت أمواجُه. «المعجم الوسيط» (غلم).

(٢) (ت): «ركاب السفينة»، في الموضعين. والمثبت من (د، ق) و«قواعد الأحكام».

(٣) «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١/ ٩٨، ١٣٣ - ١٣٥، ١٣٨).

يمكنكم[1] إنكارُه وأنتم تقولون بالموازنة[2]، وأنَّ من النَّاس من تستوي حسناتُه وسيئاتُه فيبقىٰ في الأعراف بين الجنَّة والنَّار، لتقابُل مقتضىٰ الثَّواب والعقاب[3] في حقِّه؛ فإنَّ حسناته قَصُرَت به عن دخول النَّار، وسيئاته قَصُرَت به عن دخول الجنَّة، وهذا ثابتٌ عن الصَّحابة حذيفة بن اليمان وابن مسعودٍ وغيرهما[4].

فالجوابُ من وجهين: مجملٍ ومفصَّل:

أما المجمل: فليس في شيءٍ مما ذكرتم دليلٌ علىٰ محلِّ النِّزاع، فإنَّ مَوْرِد النِّزاع أن تتقابل المصلحةُ والمفسدةُ وتتساويا[5]، فيتدافعا ويبطُل أثرُهما، وليس في هذه الصُّور شيءٌ كذلك.

وهذا يتبيَّنُ **بالجواب التفصيليِّ** عنها صورةً صورة:

* فأمَّا من توسَّط أرضًا مغصوبة[6]؛ فإنه مأمورٌ من حين دخل فيها بالخروج منها، فحكمُ الشارع في حقِّه المبادرةُ إلىٰ الخروج، وإن ٱستلزم ذلك حركةً في الأرض المغصوبة فإنها حركةٌ تتضمَّنُ ترك الغصب، فهي من

---

(١) في الأصول: «عليكم». وهو تحريف.

(٢) انظر: «طريق الهجرتين» (٨٢٩)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٧٨).

(٣) في الأصول: «مقتضىٰ العقاب». والمثبت من (ط).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣٦٠، ٣٦٣).

(٥) في الأصول: «تساوتا». والأشبه ما أثبت من (ط).

(٦) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٨٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٢١)، و«الموافقات» (١/ ٣٦٤)، و«البرهان» (١/ ٢٩٨)، و«الواضح» لابن عقيل (٥/ ٤٢٦)، و«المسودة» (٢٣٠)، وغيرها.

باب ما لا خلاص عن الحرام إلا به، وإن قيل: إنها واجبة، فوجوبٌ عقليٌّ لزوميٌّ لا شرعيٌّ مقصود.

فمفسدةُ هذه الحركة مغمورةٌ في مصلحة تفريغ الأرض والخروج عن الغصب. وإذا قُدِّر تساوي الجوانب بالنسبة إليه؛ فالواجبُ القدرُ المشتركُ وهو الخروجُ من أحدها.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فمفسدةُ هذه الحركة مغمورةٌ جدًّا في مصلحة ترك الغصب، فليس مما نحنُ فيه بسبيل.

* وأمَّا مسألةُ من توسَّط بين قتلىٰ لا سبيل له إلىٰ المقام أو النُّقلة إلا بقتل أحدهم[1]، فهذا ليس مكلَّفًا في هذه الحال، بل هو في حكم الـمُلْجَأ، والـمُلْجَأ ليس مكلَّفًا ٱتفاقًا، فإنه لا قصدَ له ولا فِعل، وهذا مُلْجَأٌ من حيث إنه لا سبيل له إلىٰ ترك النُّقلة عن واحدٍ[2] إلا إلىٰ آخر؛ فهو مُلْجَأٌ إلىٰ لُبْثِه فوق واحدٍ ولا بدَّ، ومثلُ هذا لا يوصفُ فعلُه بإباحةٍ ولا تحريمٍ ولا حكمٍ من أحكام التكليف؛ لأنَّ أحكام التكليف منُوطةٌ بالاختيار، فلا تتعلَّقُ بمن لا ٱختيار له.

فلو كان بعضهم مسلمًا وبعضهم كافرًا مع ٱشتراكهم في العصمة فقد قيل: يلزمه الانتقالُ إلىٰ الكافر، أو المقامُ عليه؛ لأنَّ قتله أخفُّ مفسدةً من قتل المسلم، ولهذا يجوزُ قتلُ من لا نقتله في المعركة إذا تترَّس بهم الكفَّار، فيرميهم ويقصدُ الكفَّار.

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٣٠٢)، و«الواضح» (٥/ ٤٢٧، ٤٣٣)، و«إيضاح المحصول» للمازري (٢٣٠)، و«المسودة» (٢٣١)، وغيرها.

(٢) (ت، ق): «غير واجد». (د): «غير واحد». والمثبت من (ط).

* وأمَّا من طلع عليه الفجرُ وهو مجامع، فالواجبُ عليه النَّزعُ عينًا، ويحرُم عليه ٱستدامةُ الجماع واللُّبث، وإنما ٱختُلِف في وجوب القضاء والكفَّارة عليه علىٰ ثلاثة أقوالٍ في مذهب أحمد وغيره[1]:

أحدها: عليه القضاءُ والكفَّارة، وهذا ٱختيارُ القاضي أبي يعلىٰ.

والثَّاني: لا شيء عليه، وهذا ٱختيارُ شيخنا[2]، وهو الصَّحيح.

والثَّالث: عليه القضاءُ دون الكفَّارة.

وعلىٰ الأقوال كلِّها فالحكمُ في حقِّه وجوبُ النَّزع، والمفسدةُ التي في حركة النَّازع مفسدةٌ مغمورةٌ في مصلحة إقلاعه ونزعه؛ فليست المسألةُ من موارد النِّزاع.

* وأمَّا إذا تترَّس الكفَّارُ بأسرىٰ من المسلمين بعدد المُقاتِلة[3]، فإنه لا يجوزُ رميُهم إلا أن يخشىٰ علىٰ جيش المسلمين[4]، وتكون مصلحةُ حفظ الجيش أعظمَ من مصلحة حفظ الأُسارىٰ، فحينئذٍ يجوزُ رميُ الأُسارىٰ، ويكونُ من باب دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، فلو ٱنعكس الأمرُ وكانت مصلحةُ بقاء الأسرىٰ أعظمَ من رميهم لم يجُز رميُهم.

---

(١) انظر: «الأم» (٣/ ٢٤٥)، و«المغني» (٣/ ٣٧٩)، و«المجموع» (٦/ ٣٢٩، ٣٣٢)، و«البرهان» (١/ ٣٠٣)، و«شرح العمدة» لابن تيمية (١/ ٤٦٩ ـ الطهارة) و(١/ ٣٣٦ ـ الصيام).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٢٢، ٢٥/ ٢٦٤).

(٣) أي: المقاتلين من جيش المسلمين.

(٤) انظر: «المغني» (١٣/ ١٤١)، و«فتح القدير» (٥/ ٤٤٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٥٢، ٢٨/ ٥٤٦).

فهذا البابُ مبنيٌّ علىٰ دفع أعظم المفسدتين بأدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، فإن فُرِض الشكُّ وتساوي الأمرين لم يجُز رميُ الأسرىٰ؛ لأنه علىٰ يقينٍ مِنْ قتلهم، وعلىٰ ظنٍّ وتخمينٍ مِنْ قتل أصحابه وهلاكهم، ولو قُدِّر أنهم تيقَّنوا ذلك ولم يكن في قتلهم ٱستباحةُ بيضة الإسلام وغلبةُ العدوِّ علىٰ الدِّيار لم يجُز أن يَقُوا نفوسَهم بنفوس الأسرىٰ، كما لا يجوزُ للمُكرَه علىٰ قتل المعصوم أن يقتله ويَقِيَ نفسَه بنفسه، بل الواجبُ عليه أن يستسلم للقتل ولا يجعل النفوسَ[1] المعصومة وقايةً لنفسه.

* وأمَّا إذا أُلقِيَ في مركبهم نار؛ فإنهم يفعلون ما يَرَوْن السَّلامة فيه، وإن شكُّوا: هل السَّلامةُ في مقامهم أو في وقوعهم في الماء؟ أو تيقَّنوا الهلاكَ في الصُّورتين، أو غلبَ علىٰ ظنِّهم غلبةً متساويةً لا يترجَّحُ أحدُ طرفيها، ففي الصُّور الثَّلاث قولان لأهل العلم[2]، وهما روايتان منصوصتان عن أحمد:

إحداهما: أنهم يخيَّرون بين الأمرين، لأنهما موتتان قد عَرَضتا لهم، فلهم أن يختاروا أيسرهما عليهم، إذ لا بدَّ من أحدهما، وكلاهما بالنسبة إليهم سواءٌ، فيخيَّرون بينهما.

والقولُ الثَّاني: أن يلزمهم المقام، ولا يُعِينون علىٰ أنفسهم، لئلَّا يكون موتُهم بسببٍ من جهتهم، وليتمحَّصَ موتُهم شهادةً بأيدي عدوِّهم.

* وأمَّا الذي ضاق عليه وقتُ الوقوف بعرفة والصَّلاة؛ فإنَّ الواجبَ في

---

(١) (د): «النفس».

(٢) انظر: «المغني» (١٣/ ١٩٠)، و«الواضح» (٥/ ٤٣٣).

حقِّه تقوىٰ الله بحسب الإمكان، وقد ٱختُلِف في تعيين ذلك الواجب علىٰ ثلاثة أقوالٍ في مذهب أحمد وغيره[1]:

أحدها: أنَّ الواجبَ في حقِّه معيَّنًا إيقاعُ الصَّلاة في وقتها؛ فإنها قد تضيَّقت، والحجُّ لم يتضيَّق وقتُه، فإنه إذا فعله في العام القابل لم يكن قد أخرجه عن وقته، بخلاف الصَّلاة.

والقول الثَّاني: أنه يقدِّمُ الحجَّ ويقضي الصَّلاة بعد الوقت؛ لأنَّ مشقَّة فواته وتكليفه[2] إنشاء سفرٍ آخر أو إقامةً في مكَّة إلىٰ قابلٍ ضررٌ عظيمٌ تأباه الحنيفيةُ السَّمحة، فيشتغلُ بإدراكه ويقضي الصَّلاة بعد الوقت.

والثَّالث: يقضي الصَّلاة وهو سائرٌ إلىٰ عَرَفة، فيكونُ في طريقه مصلِّيًا كما يصلي الهاربُ من سيلٍ أو سَبُعٍ أو عدوٍّ ٱتفاقًا، أو الطَّالبُ لعدوٍّ يخشىٰ فواته علىٰ أصحِّ القولين.

وهذا أقيسُ الأقوال وأقربها إلىٰ قواعد الشرع ومقاصده[3]؛ فإنَّ الشريعة مبناها علىٰ تحصيل المصالح بحسب الإمكان، وأن لا يفُوتَ منها شيء، فإن أمكن تحصيلُها كلِّها حصِّلت، وإن تزاحمت ولم يمكن تحصيلُ بعضها إلا بتفويت البعض قُدِّم أكملُها وأهمُّها وأشدُّها طلبًا للشارع.

وقد قال عبد الله بن أُنيس: بعثني رسولُ الله ﷺ إلىٰ خالد بن سفيان

---

(١) انظر: «المجموع» (٢/ ١٢)، و«مغني المحتاج» (١/ ٣٠٥)، و«الإنصاف» (٢/ ٢٤٥).

(٢) (ت): «وتكلفه».

(٣) انظر: «قواعد الأحكام» (١/ ٩٨).

العُرنيِّ، وكان نحو عُرَنة وعرفات، فقال: «اْذهب فاقتله»، فرأيتُه، وحضرت صلاةُ العصر، فقلت: إني أخافُ أن يكون بيني وبينه ما إنْ أُؤَخِّر الصَّلاة[1]، فانطلقتُ أمشي وأنا أصلي، أومىءُ إيماءً نحوه، فلمَّا دنوتُ منه قال لي: من أنت؟ قلت: رجلٌ من العرب، بلغني أنك تجمعُ لهذا الرجل، فجئتك في ذلك. قال: إني لفي ذلك. قال: فمشيتُ معه ساعةً حتىٰ إذا أمكنني عَلَوْتُه بسيفي حتىٰ بَرَد. رواه أبو داود[2].

وأمَّا مسألةُ المستيقظ قبل طلوع الشَّمس جُنُبًا وضاق الوقتُ[3] عليه بحيثُ لا يتَّسعُ للغُسل والصَّلاة، فهذا الواجبُ في حقِّه عند جمهور العلماء أن يغتسل وإن طلعت الشمس، ولا تجزئه الصَّلاةُ بالتيمُّم؛ لأنه واجدٌ للماء[4].

وإن كان غير مفرِّطٍ في نومه فلا إثم عليه، كما لو نام حتىٰ طلعت

---

(١) لفظ رواية أحمد: «خشيت أن يكون بيني وبينه محاولة تشغلني عن الصلاة».

(٢) (١٢٤٩)، وأحمد (٣/ ٤٩٦)، وغيرهما. وصححه ابن خزيمة (٩٨٢)، وابن حبان (٧١٦٠)، وحسَّن إسناده ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٣٧).
ورُوي من وجهٍ آخر:
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠١ - قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٩/ ٢٧) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٣١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٧٢٧)، وغيرهم. ولا بأس به، محمد بن كعب القرظي يحتمل سماعه من عبد الله بن أنيس، إلا أنه ليس فيه ذكر الإيماء، إنما قال: «وصليت العصر ركعتين خفيفتين».

(٣) (ق): «وضيق الوقت».

(٤) انظر: «المغني» (١/ ٣٤٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٣٥).

الشمس، والواجبُ في حقِّه المبادرةُ إلىٰ الغُسل والصَّلاة، وهذا وقتُها في حقِّ أمثاله.

وعلىٰ هذا القول الصَّحيح فلم يتعارض هاهنا مصلحةٌ ومفسدةٌ متساويتان، بل مصلحةُ الصَّلاة بالطَّهارة أرجحُ من إيقاعها في الوقت بالتيمُّم.

وفي المسألة قولٌ ثانٍ، وهو روايةٌ عن مالك: أنه يتيمَّمُ ويصلي في الوقت[1]، لأنَّ الشارع له ٱلتفاتٌ إلىٰ إيقاع الصَّلاة في الوقت بالتيمُّم أعظمُ من ٱلتفاته إلىٰ إيقاعها بطهارة الماء خارجَ الوقت، والعَدَمُ المبيحُ للتيمُّم هو العدمُ بالنسبة إلىٰ وقت الصَّلاة لا مطلقًا، فإنه لا بدَّ أن يجد الماء ولو بعد حين، ومع هذا فأوجبَ عليه الشارعُ التيمُّم؛ لأنه عادمٌ للماء بالنسبة إلىٰ وقت الصَّلاة، وهكذا هذا النَّائمُ، وإن كان واجدًا للماء لكنه عادمٌ بالنسبة إلىٰ الوقت.

وصاحبُ هذا القول يقول: مصلحةُ إيقاع الصَّلاة في الوقت بالتيمُّم أرجحُ في نظر الشارع من إيقاعها خارجَ الوقت بطهارة الماء؛ فعلىٰ كلا القولين لم تتساوَ المصلحةُ والمفسدةُ؛ فثبت أنه لا وجود لهذا القسم في الشَّرع.

وأمَّا مسألةُ ٱغتِلام البحر؛ فلا يجوزُ إلقاءُ أحدٍ منهم في البحر بالقُرعة ولا غيرها؛ لاستوائهم في العصمة وقَتْل من لا ذنبَ له وقايةً لنفس القاتل به

(١) انظر: «المدونة» (١/ ٤٤)، و«النوادر والزيادات» (١/ ١١٠)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٣٠).

وليس أولىٰ بذلك منه[1].

نعم؛ لو كان في السَّفينة مالٌ أو حيوانٌ وجبَ إلقاءُ المال ثـمَّ الحيـوان؛ لأنَّ المفسدة في فـوات الأمـوال والحيوانـات أولىٰ مـن المفسدة في فـوات أنفُس النَّاس المعصومة.

وأمَّا سائرُ الصُّور التي تساوت مفاسدُها، كإتلاف الدِّرهمين والحيـوانين وقتل أحد العدوَّين، فهذا الحكـمُ فيـه التَّخييرُ بينهما؛ لأنـه لا بـدَّ مـن إتـلاف أحـدهما وقايـةً لنفـسه، وكلاهمـا سـواء، فيخـيَّر بيـنهما، وكـذلك العـدوَّان المتكافئان يخيَّر بين قتالهما، كالواجب المخيَّر، وأولى[2].

وأمَّا من تساوت حسناتُه وسيئاتُه وتدافَع أثرهما، فهو حجَّةٌ عليكم؛ فـإنَّ الحكمَ للحسنات، وهي تَغْلِبُ السَّيئات؛ فإنه لا يدخلُ النَّار ولكنه يبقىٰ علىٰ الأعراف مدَّةً ثمَّ يصيرُ إلىٰ الجنَّة؛ فقد تبيَّن غلبةُ الحسنات لجانب السَّيئات، ومنعُها من ترتُّب أثرها عليها، وأنَّ الأثر هو أثرُ الحسنات فقط.

فبانَ أنه لا دليل لكم علىٰ وجود هذا القسم أصلًا، وأنَّ الدَّليل يـدلُّ علـىٰ ٱمتناعه.

فإن قيل[3]: فما قولكم فيما إذا عـارض المفسدةَ مـصلحةٌ أرجـحُ منهـا، وترتُّـب الحكـمُ علـىٰ الـراجح، هـل يترتَّـبُ عليـه مـع بقـاء المرجـوح مـن المصلحة والمفسدة، لكنه لما كـان مغمـورًا لم يُلْتَـفت إليـه؟ أو تقولـون: إنَّ المرجوحَ زال أثرُه بالراجح، فلم يبق له أثر؟

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١٦٢٣).

(٢) أي: أولىٰ بالتخيير. وتحرفت في الأصول إلى: «والولي».

(٣) (ت، د): «قيل لكم».

ومثالُ ذلك: أنَّ الله تعالىٰ حرَّم الميتة والدَّم ولحمَ الخنزير؛ لما في تناولها من المفسدة الراجحة؛ وهو خبثُ التَّغذية، والغاذي شبيهٌ بالـمُغْتَذِي[1]، فيصيرُ الـمُغْتَذي بهذه الخبائث خبيثَ النَّفس؛ فمن محاسن الشريعة تحريمُ هذه الخبائث.

فإن ٱضطرَّ إليها وخاف علىٰ نفسه الهلاكَ إن لم يتناولها أُبيحَت له، فهل إباحتُها والحالةُ هذه مع بقاء وصف الخبث فيها، لكن عارضه مصلحةٌ أرجحُ منه وهي حفظُ النَّفس، أو إباحتُها أزالت وصفَ الخبث منها، فما أُبيحَ له إلا طيِّبٌ وإن كان خبيثًا في حال الاختيار؟

قيل: هذا موضعٌ دقيق، وتحقيقُه يستدعي ٱطلاعًا علىٰ أسرار الشريعة والطَّبيعة، فلا تَسْتَهوِنْه وأعطِه حقَّه من النَّظر والتأمُّل. وقد ٱختلف النَّاسُ فيه علىٰ قولين:

فكثيرٌ منهم ـ أو أكثرهم ـ سلك مسالكَ التَّرجيح مع بقاء وصف الخبث فيه، وقال: مصلحةُ حفظ النَّفس أرجحُ من مفسدة خبث التَّغذية.

وهذا قولُ من لم يحقِّق النَّظر، ويُمْعِن التأمُّل، بل ٱسترسل مع ظاهر الأمر، والصَّوابُ أنَّ وصفَ الخبث منتفٍ حال الاضطرار.

وكشفُ الغطاء عن المسألة: أنَّ وصفَ الخبث غيرُ مستقلٍّ بنفسه في المحلِّ الـمُغْتَذىٰ به، بل هو متولِّدٌ من القابل والفاعل، فهو حاصلٌ من الـمُغْتَذِي والـمُغْتَذىٰ به، ونظيرُه تأثيرُ السُّمِّ في البدن، هو موقوفٌ علىٰ الفاعل والمحلِّ القابل.

---

(١) انظر: «القانون» (١/ ١٥٠)، و«الحاوي» (٢/ ٥٥٨)، وما مضىٰ (ص: ٦٦٩).

إذا عُلِمَ ذلك، فتناولُ هذه الخبائث في حال الاختيار يوجبُ حصول الأثر المطلوب عَدَمُه، فإذا كان المتناولُ لها مضطرًّا فإنَّ ضرورته تمنعُ قبول الخبث الذي في الـمُغْتَذىٰ به، فلم تحصُل تلك المفسدة؛ لأنها مشروطةٌ بالاختيار الذي به يقبلُ المحلُّ خبثَ التَّغذية، فإذا زال الاختيارُ زال شرطُ القبول، فلم تحصُل المفسدةُ أصلًا.

وإن ٱعتاصَ هذا علىٰ فهمك فانظُر في الأغذية والأشربة الضارَّة التي لا يتخلَّفُ عنها الضررُ إذا تناولها المختارُ الواجدُ لغيرها، فإذا ٱشتدَّت ضرورتُه إليها ولم يجد منها بُدًّا فإنها تنفعُه ولا يتولَّدُ له منها ضررٌ أصلًا؛ لأنَّ قبول طبيعته وفاقتها إليها وميلها إليها منعَها من التضرُّر بها، بخلاف[1] حال الاختيار.

وأمثلةُ ذلك معلومةٌ مشهودةٌ بالحِسِّ، فإذا كان هذا في الأوصاف الحسِّية المؤثِّرة في محالِّها بالحِسِّ، فما الظَّنُّ بالأوصاف المعنوية التي تأثيرُها إنما يُعْلَمُ بالعقل أو بالشرع؟!

فلا تظنَّ[2] أنَّ الضرورة أزالت وصفَ المحلِّ وبدَّلته، فإنَّا لم نقُل هذا، ولا يقوله عاقل، وإنما الضرورةُ منعت تأثيرَ الوصف وأبطلته، فهي من باب المانع الذي يمنعُ تأثيرَ المقتضي، لا أنه يُزِيلُ قوَّته، ألا ترىٰ أنَّ السَّيفَ الحادَّ إذا صادفَ حجرًا فإنه يمنعُ قطعَه وتأثيرَه، لا أنه يُزِيلُ حِدَّته وتهيُّؤه لقَطْع القابل؟!

---

(١) (ت): «من الضرر بلا خلاف».

(٢) (ت): «ولا يظن».

ونظيرُ هذا الملابسُ المحرَّمةُ إذا ٱضطرَّ إليها؛ فإنَّ ضرورته تمنعُ ترتُّبَ المفسدة التي حرِّمت لأجلها.

فإن قال: فهذا ينتقض عليكم بتحريم نكاح الأمَة؛ فإنه حرِّم للمفسدة التي تتضمَّنُه مِنْ إرقاق ولده، ثمَّ أبيحَ عند الضرورة إليه وهي خوفُ العَنَت الذي هو أعظمُ فسادًا من إرقاق الولد، ومع هذا فالمفسدةُ قائمةٌ بعينها، ولكنْ عارضها مصلحةُ حفظ الفرج عن الحرام، وهي أرجحُ عند الشَّارع من رقِّ الولد.

قيل: هذا لا ينقُض ما قرَّرناه[1]؛ فإنَّ الله سبحانه لـمَّا حرَّم نكاحَ الأمَة لما فيه من مفسدة رقِّ الولد، واشتغال الأمَة بخدمة سيِّدها، فلا يحصُل لزوجها من السَّكن إليها والإيواء ودوام المعاشرة[2] ما تَقَرُّ به عينُه، وتسكُن به نفسُه= أباحه عند الحاجة إليه، بأن لا يقْدِر علىٰ نكاح حُرَّة، ويخشىٰ علىٰ نفسه مواقعة المحظور؛ فكانت المصلحةُ له في نكاحها في هذه الحال أرجحَ من تلك المفاسد.

وليس هذا حال ضرورةٍ يباحُ لها المحظور؛ فإنَّ الله سبحانه لا يضطرُّ عبدَه إلىٰ الجِماع بحيثُ إن لم يجامِع مات، بخلاف الطَّعام والشَّراب، ولهذا لا يباحُ الزِّنا بضرورةٍ كما يباحُ الخنزيرُ والميتةُ والدَّم، وإنما الشَّهوةُ وقضاءُ الوَطَر يَشُقُّ علىٰ الرجل تحمُّله وكفُّ النَّفس عنه؛ لضعفه وقلَّة صبره، فرَحِمه أرحمُ الراحمين، وأباح له مِن أطايب النِّساء وأحسنهنَّ أربعًا من

---

(١) (د، ق): «لا ينقض بما قررناه». وفي (ت) و(ط): «لا ينتقض بما قررناه». والأشبه ما أثبت.

(٢) (د، ت): «المعاش». وصحّحت في طرة (د).

الحرائر، وما شاء من ملك يمينه من الإماء، فإن عجز عن ذلك أباح له نكاحَ الأَمَة رحمةً به، وتخفيفًا عنه؛ لضَعْفِه.

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٥ – ٢٨]؛ فأخبر سبحانه أنه شرع لهم هذه الأحكام تخفيفًا عنهم؛ لضَعْفِهم وقلَّة صبرهم؛ ورحمةً بهم وإحسانًا إليهم.

فليس هاهنا ضرورةٌ تبيحُ المحظور، وإنما هي مصلحةٌ أرجحُ من مصلحة، ومفسدةٌ أقلُّ من مفسدة، فاختار لهم أعظمَ المصلحتين وإن فاتت أدناهما، ودَفَع عنهم أعظمَ المفسدتين وإن فاتت أدناهما.

وهذا شأنُ الحكيم اللطيف الخبير البرِّ المُحْسِن.

فإذا تأمَّلتَ شرائعَ دينه التي وضعها بين عباده وجدتها لا تخرجُ عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت قُدِّم أهمُّها وأجلُّها وإن فاتت أدناها[1]، وتعطيل المفاسد الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت عُطِّل أعظمُها فسادًا باحتمال أدناها.

وعلىٰ هذا وَضَع أحكمُ الحاكمينَ شرائعَ دينه دالَّةً عليه، شاهدةً له بكمال علمه وحكمته ولُطْفِه بعباده وإحسانه إليهم.

---

(١) (ق، د): «أدناهما». خطأ. وسقط من (ت) من قوله: «وهذا شأن الحكيم» إلىٰ هنا لانتقال النظر.

وهذه الجملةُ لا يستريبُ فيها من له ذوقٌ من الشريعة وارتضاعٌ من ثَديها، وورودٌ من عَفْو حَوضِها[١]، وكلَّما كان تضلُّعه منها أعظمَ كان شهودُه لمحاسنها ومصالحها أكمل.

ولا يمكنُ أحدًا من الفقهاء أن يتكلَّم في مآخذ الأحكام وعِلَلِها والأوصاف المؤثِّرة فيها جمعًا وفَرْقًا[٢] إلا علىٰ هذه الطَّريقة، وأمَّا طريقةُ إنكار الحِكَم والتَّعليل، ونفي الأوصاف المقتضية لحُسْن ما أُمِرَ به وقُبْح ما نُهِيَ عنه، وتأثيرها واقتضائها للحبِّ والبغض الذي هو مصدرُ الأمر والنهي، بطريقةٍ جدليَّةٍ كلاميَّة= لا يُتصوَّرُ بناءُ الأحكام عليها، ولا يمكنُ فقيهًا أن يستعملها في بابٍ واحدٍ من أبواب الفقه.

كيف والقرآنُ وسنَّة رسول الله ﷺ مملوآن من تعليل الأحكام بالحِكَم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتَّنبيه علىٰ وجوه الحِكَم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان.

ولو كان هذا في القرآن والسُّنَّة في نحو مئة موضعٍ أو مئتين لسُقناها، ولكنه يزيدُ علىٰ ألف موضعٍ بطرقٍ متنوِّعة[٣]:

* فتارةً يذكرُ لام التَّعليل الصريحة.

* وتارةً يذكرُ المفعول لأجله الذي هو المقصودُ بالفعل.

---

(١) عَفْوُ كلِّ شيء: خِيارُه وأجودُه وما لا تعب فيه. «اللسان» (عفا). وفي (ط): «صفو حوضها».

(٢) في الأصول: «حقا وفرقا». وأصلحت في (ط) إلى «حقا وصدقا». والصواب ما أثبت. وانظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٤، ١/ ١٩٠)، و«بدائع الفوائد» (١٥٣٣).

(٣) انظر: «شفاء العليل» (٥٣٧ - ٥٧١)، و«الداء والدواء» (٣١ - ٣٤).

* وتارةً يذكرُ «مِنْ أجل» الصريحة في التَّعليل.

* وتارةً يذكرُ أداة «كي».

* وتارةً يذكرُ الفاء و«إنَّ»[1].

* وتارةً يذكرُ أداة «لعلَّ» المتضمِّنة للتَّعليل، المجرَّدة عن معنىٰ الرجاء المضاف إلىٰ المخلوق.

* وتارةً ينبِّه علىٰ السَّبب بذكره صريحًا.

* وتارةً يذكرُ الأوصافَ المشتقَّة المناسبة لتلك الأحكام، ثمَّ يرتِّبها عليها ترتيبَ المسبَّبات علىٰ أسبابها.

* وتارةً ينكرُ علىٰ من زعم أنه خلق خلقَه وشرع دينه عبثًا وسُدىٰ.

* وتارةً ينكرُ علىٰ من ظنَّ أنه يسوِّي بين المختلفَين اللذَين يقتضيان أثرين مختلفَين.

* وتارةً يخبرُ بكمال حكمته وعلمه المقتضي أنه لا يفرِّقُ بين متماثلَين ولا يسوِّي بين مختلفَين، وأنه ينزِّل الأشياء منازلها ويرتِّبها مراتبها.

* وتارةً يستدعِي من عباده التفكُّرَ والتأمُّل والتدبُّر والتعقُّل لحُسْن[2] ما بعث به رسوله وشرعه لعباده، كما يستدعِي منهم التفكُّر والنَّظر في مخلوقاته وحِكَمها وما فيها من المنافع والمصالح.

* وتارةً يذكرُ منافع مخلوقاته منبِّهًا بها علىٰ كمال حكمته وعلمه، كما

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (٥/ ٧٦٢).

(٢) (ت): «بحسن».

يذكرُ مصالح أمره منبِّهًا بها علىٰ ذلك وأنه الله الذي لا إله إلا هو.

* وتارةً يختمُ آياتِ خلقه وأمره بأسماءٍ وصفاتٍ تناسبُها وتقتضيها.

والقرآنُ مملوءٌ من أوَّله إلىٰ آخره بذكر حِكَم الخلق والأمر ومصالحهما ومنافعهما، وما تضمَّناه من الآيات الشَّاهدة له الدَّالَّة عليه، ولا يمكن من له أدنىٰ ٱطِّلاعٍ علىٰ معاني القرآن إنكارُ ذلك.

وهل جعل الله سبحانه في فِطَر العباد ٱستواءَ العدل والظُّلم، والصِّدق والكذب، والفُجور والعِفَّة، والإحسان والإساءة، والصَّبر والعفو، والاحتمال والطَّيش، والانتقام والحدَّة، والكرم والسَّماحة، والبَذْل والبُخل، والشُّحِّ والإمساك؟! بل الفطرةُ علىٰ الفُرقان بين ذلك كالفطرة علىٰ قبول الأغذية النَّافعة، وتركِ ما لا ينفعُ ولا يغذِّي، ولا فرق في الفطرة بينهما أصلًا.

وإذا تأمَّلتَ الشريعةَ التي بعث الله بها رسوله حقَّ التأمُّل وجدتها من أوَّلها إلىٰ آخرها شاهدةً بذلك، ناطقةً به، ووجدتَ الحكمةَ والمصلحة والعدل والرحمة باديًا علىٰ صفحاتها، مناديًا عليها، يدعو العقول والألبابَ إليها، وأنه لا يجوزُ علىٰ أحكم الحاكمين ولا يليقُ به أن يشرع لعباده ما يضادُّها؛ وذلك لأنَّ الذي شرعها عَلِم ما في خلافها من المفاسد والقبائح والظُّلم والسَّفَه الذي يتعالىٰ عن إرادته وشرعه، وأنه لا يصلُح العبادُ إلا عليها، ولا سعادة لهم بدونها البتَّة.

فتأمَّل محاسنَ الوضوء بين يَدَي الصَّلاة، وما تضمَّنه من النَّظافة والنَّزاهة ومجانبة الأوساخ والمستقذرات.

وتأمَّل كيف وُضِع علىٰ الأعضاء الأربعة التي هي آلةُ البطش والمشي،

ومَجْمَعُ الحواسِّ التي أكثرُ تعلُّق الذُّنوب والخطايا بها، ولهذا[1] خصَّها النَّبيُّ ﷺ بالذِّكر في قوله: **«إنَّ اللهَ كتب علىٰ ابن آدم حظَّه من الزِّنا أدركَ ذلك لا محالة؛ فالعينُ تزني وزناها النَّظر، والأذنُ تزني وزناها الاستماع، واليدُ تزني وزناها البطش، والرِّجلُ تزني وزناها المشي، والقلبُ يتمنَّىٰ ويشتهي، والفرجُ يصدِّقُ ذلك أو يكذِّبه»**[2].

فلمَّا كانت هذه الأعضاءُ هي أكثر الأعضاء مباشرةً للمعاصي، كان وَسَخُ الذُّنوب ألصَق بها، وأعلَق من غيرها؛ فشرع أحكمُ الحاكمين الوضوء عليها ليتضمَّن نظافتَها وطهارتها من الأوساخ الحِسِّية وأوساخ الذُّنوب والمعاصي[3].

وقد أشار النَّبيُّ ﷺ إلىٰ هذا المعنىٰ بقوله: **«إذا توضَّأ العبدُ المسلم خرجت خطاياه مع الماء ـ أو: مع آخر قَطْر الماء ـ، حتىٰ تخرجَ من تحت أظفاره»**[4].

وقال أبو أمامة: يا رسول الله، كيف الوضوء؟ فقال: **«أمَا فإنَّك إذا توضَّأتَ فغسلتَ كفَّيك فأنقيتَهما خرجَت خطاياكَ من بين أظفارك وأناملك، فإذا مَضْمَضْتَ واسْتَنْشَقْتَ بمَنْخِريك، وغسلتَ وجهَك ويديكَ إلىٰ المرفقَين، ومسحتَ برأسك، وغسلتَ رجليكَ إلىٰ الكعبين= اْغتسلتَ من**

---

(١) (ق، ت): «قال ولهذا».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: «محاسن الشريعة» (٥٠)، و«إثبات العلل» للحكيم الترمذي (٩٠).

(٤) أخرج مسلم (٢٤٤) شطره الأول من حديث أبي هريرة، وشطره الثاني (٢٤٥) من حديث عثمان.

عامَّة خطاياك؛ فإن أنت وضعتَ وجهَك لله خرجتَ من خطاياكَ كيوم ولدتكَ أمُّك» رواه النَّسائي[1].

والأحاديثُ في هذا الباب كثيرة.

فاقتضت حكمةُ أحكم الحاكمين ورحمتُه أن شرع الوضوءَ علىٰ هذه الأعضاء التي هي أكثرُ الأعضاء مباشرةً للمعاصي، وهي الأعضاءُ الظَّاهرةُ البارزةُ للغُبار والوَسَخ أيضًا، وهي أسهلُ الأعضاء غسلًا، فلا يشقُّ تكرارُ غَسلها في اليوم والليلة؛ فكانت الحكمةُ الباهرةُ في شرع الوضوء عليها دون سائر الأعضاء.

وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ المضمضة من آكد أعضاء الوضوء، ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يداومُ عليها، ولم يُنْقَل عنه بإسنادٍ قطُّ أنه أخلَّ بها يومًا واحدًا، وهذا يدلُّ علىٰ أنها فرضٌ لا يصحُّ الوضوءُ بدونها، كما هو الصَّحيحُ من مذهب أحمدَ وغيره من السَّلف[2].

فمن سوَّىٰ بين هذه الأعضاء وغيرها، وجعل تعيينَها بمجرَّد الأمر الخالي عن الحكمة والمصلحة، فقد ذهب مذهبًا فاسدًا[3]، فكيف إذا زعم مع ذلك أنه لا فرق في نفس الأمر بين التَّعبُّد بذلك وبين أن يُتَعَبَّد بالنَّجاسة

---

(١) (١٤٦). وأصله في «صحيح مسلم» (٨٣٢) في سياقٍ طويل. وهو في جميع المصادر من حديث أبي أمامة عن عمرو بن عبسة أنه سأل النبي ﷺ، فذكره.

(٢) انظر: «مسائل إسحاق بن منصور الكوسج» (١١)، و«الروايتين والوجهين» (١/ ٧٠)، و«اختلاف العلماء» لمحمد بن نصر (٩٧)، و«الأوسط» (١/ ٣٧٧)، و«الطهور» لأبي عبيد (٣٧٧)، و«الاستذكار» (٢/ ١١).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٩٤ - ٩٧).

وأنواع الأقذار والأوساخ والأنتان والرائحة الكريهة، ويجعل ذلك مكانَ الطَّهارة والوضوء، وأنَّ الأمرين سواء، وإنما يحكمُ بمجرَّد المشيئة بهذا الأمر دون ضدِّه، ولا فرق بينهما في نفسِ الأمر؟! وهذا قولٌ تصوُّره كافٍ في الجزم ببطلانه.

وجميعُ مسائل الشريعة كذلك آياتٌ بيِّنات، ودلالاتٌ واضحات، وشواهدُ ناطقاتٌ بأنَّ الذي شرعها له الحكمةُ البالغة، والعلمُ المحيط، والرحمة والعنايةُ بعباده، وإرادةُ الصَّلاح لهم، وسَوْقِهم بها إلىٰ كمالهم وعواقبهم الحميدة.

وقد نبَّه سبحانه عباده علىٰ هذا، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]؛ فأخبَر سبحانه أنه لم يأمرهم بذلك حَرَجًا عليهم، وتضييقًا ومشقَّة، ولكنْ إرادةَ تطهيرهم(١) وإتمام نعمته عليهم، ليشكروه علىٰ ذلك، فله الحمدُ كما هو أهلُه، وكما ينبغي لكرم وجهه وعِزِّ جلاله.

فإن قيل: فما جوابكم عن الأدلَّة التي ذكرها نفاةُ التَّحسين والتَّقبيح علىٰ كثرتها؟

قيل: قد كَفَوْنا بحمد الله مُؤنةَ إبطالها بقَدْحِهم فيها، وقد أبطلها كلَّها

---

(١) (د، ق): «تطهرهم».

واعترض عليها فضلاءُ أتباعها وأصحابها: أبو عبد الله ٱبن الخطيب[1]، وأبو الحسن الآمِدي[2]، واعتمد كلٌّ منهم علىٰ مسلكٍ من أفسد المسالك، واعتمد القاضي[3] علىٰ مسلكٍ من جنسهما في المفاسد، فاعتمد هؤلاء الفضلاءُ علىٰ ثلاث مسالك فاسدة، وتعرَّضوا لإبطال ما سواها والقَدْح فيه.

ونحن نذكرُ مسالكَهم التي ٱعتمدوا عليها، ونبيِّن فسادَها وبطلانها:

* فأمَّا ٱبنُ الخطيب، فاعتمد علىٰ المسلك المشهور، وهو أنَّ فعلَ العبد غيرُ ٱختياريٍّ، وما ليس بفعلٍ ٱختياريٍّ لا يكونُ حسنًا ولا قبيحًا عقلًا، بالاتفاق؛ لأنَّ القائلين بالحُسْن والقُبْح العقليَّين يعترفون[4] بأنه إنما يكونُ كذلك إذا كان ٱختياريًّا، وقد ثبت أنه ٱضطراريٌّ، فلا يوصفُ بحُسنٍ ولا قُبحٍ علىٰ المذهبين.

أمَّا بيانُ كونه غير ٱختياريٍّ، فلأنه إن لم يتمكَّن العبدُ من فعله وتركه فواضح؛ وإن كان متمكِّنًا من فعله وتركه كان جائزًا، فإمَّا أن يفتقر ترجيحُ الفاعليَّة علىٰ التَّاركيَّة إلىٰ مرجِّح أو لا؟ فإن لم يفتقر كان ٱتفاقيًّا، والاتفاقُ لا يوصفُ بالحُسن والقُبح، وإنْ ٱفتقر إلىٰ مرجِّح فهو مع مرجِّحه إمَّا [أن يكون] لازمًا وإمَّا جائزًا، فإن كان لازمًا فهو ٱضطراريٌّ، وإن كان جائزًا عاد

---

(١) محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦). انظر: «السير» (٢١/ ٥٠٠)، و«لسان الميزان» (٤/ ٤٢٦).

(٢) علي بن أبي علي، سيف الدين، الأصولي المتكلِّم (ت: ٦٣١). انظر: «السير» (٢٢/ ٣٦٤)، و«لسان الميزان» (٣/ ١٣٤).

(٣) أبو بكر الباقلاني. تقدمت ترجمته.

(٤) في الأصول: «يعرفون». والمثبت من (ط)، وهو أجود.

التَّقسيم، فإمَّا أن ينتهي إلىٰ ما يكونُ لازمًا فيكون ضروريًا، أو لا ينتهي إليه فيتسلسلُ، وهو محالٌ، أو يكون ٱتفاقيًا فلا يوصفُ بحُسنٍ ولا قُبح[1].

فهذا الدَّليلُ هو الذي يصولُ به ويجول، ويُثْبِتُ به الجَبْر، ويردُّ به علىٰ القَدَريَّة، وينفي به التحسينَ والتقبيح.

وهو فاسدٌ من وجوهٍ متعدِّدة:

أحدها: أنه يتضمَّنُ التَّسوية بين الحركة الضرورية والاختيارية، وعدم التفريق بينهما. وهو باطلٌ بالضرورة والحِسِّ والشَّرع، فالاستدلالُ علىٰ أنَّ فعلَ العبد غيرُ ٱختياريٍّ ٱستدلالٌ علىٰ ما هو معلومُ البطلان ضرورةً وحِسًّا وشرعًا، فهو بمنزلة الاستدلال علىٰ الجمع بين النقيضين، وعلىٰ وجود المحال، وبابِه[2].

الوجه الثَّاني: لو صحَّ الدَّليلُ المذكورُ لَزِم منه أن يكون الربُّ تعالىٰ غيرَ مختارٍ في فعله؛ لأنَّ التقسيم المذكورَ والتَّرديدَ جارٍ فيه بعَيْنه بأن يقال: فعلُه تعالىٰ إمَّا أن يكون لازمًا أو جائزًا؛ فإن كان لازمًا كان ضروريًا، وإن كان جائزًا فإن ٱحتاج إلىٰ مرجِّحٍ عاد التقسيم، وإلا فهو ٱتفاقيٌّ.

ويكفي في بطلان الدَّليل المذكور أن يستلزم كونَ الربِّ غيرَ مختار.

---

(١) انظر مسلك الرازي هذا في كتبه: «المحصل» (٢٠٢)، و«الأربعين» (٣٤٦)، و«المطالب العالية» (٣/ ٣٣٢)، و«المحصول» (١/ ١٢٤)، و«التفسير» (١/ ١٨٥).

(٢) (ت): «الايه». وكذلك في (د، ق) إلا أنها مهملة. والصواب ما أثبت. أي: باب الجمع بين النقيضين ووجود المحال وسائر ما هو معلوم البطلان ضرورةً وحسًّا وشرعًا. وانظر ما سيأتي (ص: ١١٢٣).

الوجه الثَّالث: أنَّ الدَّليل المذكور لو صحَّ لزم بطلانُ الحُسْن والقُبْح الشرعيَّين؛ لأنَّ فعلَ العبد ضروريٌّ أو ٱتفاقيٌّ، وما كان كذلك فإنَّ الشرع لا يحسِّنُه ولا يقبِّحُه؛ لأنه لا يَرِدُ بالتكليف به فضلًا عن أن يجعله متعلَّق الحُسْن والقُبْح.

الوجه الرابع: أنَّ قولك: «إمَّا أن يكون الفعلُ لازمًا أو جائزًا».

قلنا: هو لازمٌ عند مرجِّحه التَّامِّ. وكان ماذا قولك: «يكونُ ضروريًّا» أتعني به أنه لا بدَّ منه؟ أو تعني به أنه لا يكونُ ٱختياريًّا؟

فإن عنيتَ الأوَّل منَعْنا ٱنتفاءَ اللَّازم، فإنه لا يلزمُ منه أن يكون غيرَ مختار، ويكون حاصلُ الدَّليل: إن كان لا بدَّ منه فلا بدَّ منه، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون غيرَ ٱختياريٍّ.

وإن عنيتَ الثَّاني ـ وهو أنه لا يكونُ ٱختياريًّا ـ منَعْنا الملازمة؛ إذ لا يلزمُ من كونه لا بدَّ منه أن يكون غيرَ ٱختياريٍّ، وأنت لم تذكُر علىٰ ذلك دليلًا، بل هي دعوىٰ معلومةُ البطلان بالضرورة.

الوجه الخامس: أن يقال: هو جائز(١).

قولك: «إمَّا أن يتوقَّف تَرجُّحُ الفاعلية علىٰ التَّاركية علىٰ مرجِّحٍ أو لا».
قلنا: يتوقَّفُ علىٰ مرجِّح.
قولك عند المرجِّح: «إمَّا أن يجب أو يبقىٰ جائزًا».

قلنا: هو واجبٌ بالمرجِّح، جائزٌ بالنَّظر إلىٰ ذاته، والمرجِّحُ هو الاختيار، وما وجب بالاختيار لا ينافي أن يكون ٱختياريًّا، فلزومُ الفعل

---

(١) جوابًا علىٰ قوله: «إما أن يكون الفعل لازمًا أو جائزًا».

بالاختيار لا ينافي كونه ٱختياريًّا.

الوجه السَّادس: أنَّ هذا الدَّليل الذي ذكرتَه بعينه حجَّةٌ علىٰ أنه ٱختياريٌّ؛ لأنه وجب بالاختيار، وما وجب بالاختيار لا يكونُ إلا ٱختياريًّا، وإلا كان ٱختياريًّا غيرَ ٱختياريٍّ، وهو جمعٌ بين النقيضين، والدَّليلُ المذكورُ حجَّةٌ علىٰ فساد قولك، وأنَّ الفعل والواجب بالاختيار ٱختياريٌّ.

الوجه السَّابع: أنَّ صدور الفعل عن المختار بشرط[1] تعلُّق ٱختياره به لا ينافي كونه مقدورًا له، وإلا كانت إرادتُه وقدرتُه غير مشروطةٍ في الفعل، وهو محال، وإذا لم ينافِ ذلك كونَه مقدورًا فهو ٱختياريٌّ قطعًا.

الوجه الثَّامن: قولك: «إن لم يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ فهو ٱتفاقيٌّ».

إن عنيتَ بالمرجِّح ما يُخْرِجُ الفعلَ عن أن يكون ٱختياريًّا ويجعله ٱضطراريًّا، فلا يلزمُ من نفي هذا المرجِّح كونه ٱتفاقيًّا؛ إذ هذا مرجِّحٌ خاصٌّ، ولا يلزم من نفي المرجِّح المعيَّن نفيُ مطلق المرجِّح[2]، فما المانعُ من أن يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ ولا يجعله ٱضطراريًّا غيرَ ٱختياريٍّ؟

وإن عنيتَ بالمرجِّح ما هو أعمُّ من ذلك لم يلزم مِنْ توقُّفه علىٰ المرجِّح الأعمِّ أن يكون غير ٱختياريٍّ؛ لأنَّ المرجِّح هو الاختيار، وما ترجَّح بالاختيار لم يمتنع كونُه ٱختياريًّا.

---

(١) (ت، ق): «شرط».

(٢) (ت): «ولا يلزم من نفي المرجح المعين علىٰ المطلق المرجح». وفي (ق): «ولا يلزم من نفي المرجح المعين نفي المطلق المترجح». والمثبت من (ط)، وهو الذي يقتضيه السياق.

الوجه التَّاسع: قولك: «وإن لم يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ فهو ٱتفاقيٌّ».

ما تعني بالاتفاقيِّ؟ أتعني به ما لا فاعل له؟ أو ما فاعلُه مرجِّحٌ باختياره؟ أو معنًى ثالثًا؟

فإن عنيتَ الأوَّل لم يلزم مِنْ عدم المرجِّح المُوجِب كونَه ٱضطراريًّا أن يكون الفعلُ صادرًا من غير فاعل، وإن عنيتَ الثَّاني لم يلزم منه كونُه ٱضطراريًّا، وإن عنيتَ معنًى ثالثًا فأبدِه.

الوجه العاشر: أنَّ غاية هذا الدَّليل أن يكون الفعلُ لازمًا عند وجود سببه، وأنت لم تُقِم دليلًا علىٰ أنَّ ما كان كذلك يمتنع تحسينُه وتقبيحُه سوىٰ الدَّعوىٰ المجرَّدة، فأين الدَّليلُ علىٰ أنَّ ما كان لازمًا بهذا الاعتبار يمتنع تحسينُه وتقبيحُه؟ ودليلُك إنما يدلُّ علىٰ أنَّ ما كان غير ٱختياريٍّ من الأفعال ٱمتنع تحسينُه وتقبيحُه، فمحلُّ النِّزاع لم يتناوله الدَّليلُ المذكور، وما تناوله وصحَّت مقدماتُه فهو غيرُ متنازعٍ فيه؛ فدليلُك لم يُفِد شيئًا.

الوجه الحادي عشر: أنَّ قولك: «يلزمُ أن لا يوصفَ بحُسْنٍ ولا قُبْحٍ علىٰ المذهبين» باطلٌ؛ فإنَّ منازعيك إنما يمنعون مِنْ وصفِ الفعل بالحُسْن والقُبْح إذا لم يكن متعلَّق القدرة والاختيار، أمَّا ما وجب بالقدرة والاختيار فإنهم لا يساعدونك علىٰ ٱمتناع وصفه بالحُسْن والقُبْح أبدًا.

الوجه الثَّاني عشر: أنَّ هذا الدَّليل لو صحَّ لَزِم بطلانُ الشرائع والتكليف جملةً؛ لأنَّ التكليف إنما يكونُ بالأفعال الاختيارية، إذ يستحيلُ أن يكلَّف المرتعِشُ بحركة يده، وأن يكلَّف المَحْمُومُ بتسخين جِلْده، والمَقْرورُ بقرِّه[1]،

---

(١) المحموم: من أصابته الحمَّىٰ. والمقرور: من أصابه القرُّ (بفتح القاف وضمها)، وهو البرد.

وإذا كانت الأفعالُ ٱضطراريةً غير ٱختياريةٍ لم يُتَصَوَّر تعلُّق التكليف والأمر والنهي بها؛ فلو صحَّ الدَّليلُ المذكورُ لبطلت الشرائعُ جملةً.

فهذا هو الدَّليلُ الذي ٱعتمده ٱبنُ الخطيب وأبطلَ أدلَّة غيره[1].

* وأمَّا الدَّليلُ الذي ٱعتمد عليه الآمديُّ[2]، فهو أنَّ حُسْنَ الفعل لو كان أمرًا زائدًا علىٰ ذاته لَزِم قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ، وهو محال؛ لأنَّ العَرَض لا يقومُ بالعَرَض[3].

وهذا في البطلان من جنس ما قبله؛ فإنه منقوضٌ بما لا يحصىٰ من المعاني التي توصفُ بالمعاني[4]، كما يقال: علمٌ ضروريٌّ، وعلمٌ كَسْبيٌّ، وإرادةٌ جازمة، وحركةٌ سريعة، وحركةٌ بطيئة، وحركةٌ مستديرة، وحركةٌ مستقيمة، ومِزاجٌ معتدل، ومِزاجٌ منحرف، وسوادٌ برَّاق، وحمرةٌ قانية، وخضرةٌ ناصعة، ولونٌ مشرِق، وصوتٌ شَجٍ، وحِسٌّ[5] رَخِيمٌ ورفيعٌ ودقيقٌ وغليظ، وأضعافُ أضعاف ذلك مما لا يحصىٰ مما توصفُ المعاني

(١) انظر: «التسعينية» (٩٠٩)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ٨٤)، و«بيان المختصر» للأصفهاني (١/ ٣٠٠)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٠)، و«درء القول القبيح» للطوفي (٨٧).

(٢) (ت، ق): «ابن الآمدي».

(٣) انظر: «أبكار الأفكار»، و«الإحكام» (١/ ٨٤ – ٨٧)، و«غاية المرام» (٢٣٤)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٨).

(٤) وهذا الوجه الأول في ردِّ دليل الآمدي. وانظر له: «الرد علىٰ المنطقيين» (٤٢١، ٤٢٢).

(٥) مضبوطة في (د). والحِسُّ: الصوت الخفي. ويشبه أن تكون محرفة عن: «وحَسَن» صفة للصوت، وستأتي بعد قليل. أو عن: «وأجشُّ».

والأعراض فيه بمعانٍ وأعراضٍ وجودية، ومن ٱدعىٰ أنها عَدَمِيةٌ فهو مكابر.

وهل شكَّ أحدٌ في وصف المعاني بالشِّدَّة والضعف؟! فيقال: همٌّ شديد، وحُبٌّ شديد، وحزنٌ شديد، وألمٌ شديد، ومُقابِلُها.

فوصفُ المعاني بصفاتها أمرٌ معلومٌ عند كلِّ العقلاء.

الوجه الثَّاني: أنَّ قوله: «يلزمُ منه قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ» غيرُ صحيح، بل المعنىٰ يوصفُ بالمعنىٰ ويقومُ به، تبعًا لقيامه بالجوهر الذي هو المحلُّ، فيكونُ المعنيان جميعًا قائمَيْن بالمحلِّ، وأحدُهما تابعٌ للآخر، وكلاهما تبعٌ للمحلِّ، فما قام العَرَض بالعَرَض، وإنما قام العَرضان جميعًا بالجوهر، فالحركةُ والسُّرعةُ قائمتان بالمتحرِّك، والصَّوتُ وشَجَاهُ وغِلَظه ودقَّته وحسنُه وقبحُه قائمةٌ بالحامل له، والمحالُ إنما هو قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ من غير أن يكون لهما حامل، فأمَّا إذا كان لهما حاملٌ وأحدُهما صفةٌ للآخر وكلاهما قام بالمحلِّ الحامل فليس بمحال، وهذا في غاية الوضوح[1].

الوجه الثَّالث: أنَّ حُسْنَ الفعل وقبحَه شرعًا أمرٌ زائدٌ عليه؛ لأنَّ المفهوم منه زائدٌ علىٰ المفهوم من نفس الفعل، وهما وجوديَّان لا عَدَمِيَّان؛ لأنَّ نقيضهما يحملُ علىٰ العَدَم، فهو عَدَمِيٌّ، فهما إذن وجوديَّان؛ لأنَّ كون أحد النقيضين عَدَمِيًّا يستلزمُ كونَ نقيضه وجوديًّا.

فلو صحَّ دليلكم المذكورُ لزم أن لا يوصف بالحُسْن والقُبح شرعًا، ولا خلاص عن هذا إلا بإلزام كون الحُسْن والقُبح الشرعيَّين عدميَّين، ولا سبيل إليه؛ لأنَّ الثَّواب والعقاب والمدح والذَّمَّ مرتَّبٌ عليهما ترتُّبَ الأثر علىٰ

(١) انظر: «التسعينية» (٩٠٩).

مؤثِّره، والمقتضىٰ علىٰ مقتضيه، وما كان كذلك لم يكن عَدَمًا محضًا؛ إذ العدمُ المحض لا يترتَّبُ عليه ثوابٌ ولا عقاب، ولا مدحٌ ولا ذمٌّ.

وأيضًا؛ فإنه لا معنىٰ لكون الفعل حسنًا وقبيحًا شرعًا إلا أنه يشتملُ علىٰ صفةٍ لأجلها كان حسنًا محبوبًا للربِّ مرضيًّا له متعلَّقًا للمدح والثواب، وكون القبيح مشتملًا علىٰ صفةٍ لأجلها كان قبيحًا مبغوضًا للربِّ متعلَّقًا للذَّمِّ والعقاب.

وهذه أمورٌ وجودية ثابتةٌ له في نفسه، ومحبةُ الربِّ له وأمره به كساه أمرًا وجوديًّا زاده حُسْنًا إلىٰ حُسْنه، وبغضُه له ونهيُه عنه كساه أمرًا وجوديًّا زاده قُبحًا إلىٰ قُبحه، فجعلُ ذلك كلِّه عدمًا محضًا ونفيًا صِرْفًا لا يرجعُ إلىٰ أمرٍ ثبوتيٍّ في غاية البطلان والإحالة.

وظهر أنَّ هذا الدَّليل في غاية البطلان، ولم نتعرَّض للوجوه التي قدحوا بها فيه، فإنها ـ مع طُولها ـ غيرُ شافيةٍ ولا مُقنِعة، فمن ٱكتفىٰ بها فهي موجودةٌ في كتبهم[1].

* وأمَّا المسلكُ الذي ٱعتمده كثيرٌ منهم، كالقاضي وأبي المعالي وأبي عمرو ابن الحاجب[2] من المتأخِّرين، فهو: أنَّ الحُسْن والقُبْحَ لو كانا ذاتيَّين لما ٱختلفا باختلاف الأحوال والمتعلِّقات والأزمان، ولاستحال ورودُ

---

(١) انظر: «بيان المختصر» للأصفهاني (١/ ٢٩٤ - ٢٩٨)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٨).

(٢) أبو المعالي: الجوينىٰ. والقاضي: أبو بكر الباقلاني. وابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر، فقيهٌ أصوليٌّ نحويٌّ متكلِّم (ت: ٦٤٦). انظر: «السير» (٢٣/ ٢٦٤)، و«الديباج المذهب» (٢/ ٨٦).

النَّسخ علىٰ الفعل، لأنَّ ما ثبت للذَّات فهو باقٍ ببقائها لا يزولُ وهي باقية.

ومعلومٌ أنَّ الكذبَ يكونُ حسنًا إذا تضمَّن عصمةَ نبيٍّ[1] أو مسلمٍ، ولو كان قبحُه ذاتيًّا له لكان قبيحًا أين وُجِد.

وكذلك ما نُسِخ من الشريعة لو كان حُسْنُه لذاته لم يَسْتَحِلْ قبيحًا، ولو كان قبحُه لذاته لم يَسْتَحِلْ حسنًا بالنَّسخ.

قالوا: وأيضًا، لو كان ذاتيًّا لاجتمع النقيضان في صِدْق من قال: «لأكذِبنَّ غدًا» وكَذِبِه؛ فإنه لا يخلو إمَّا أن يكذِبَ في الغد، أو يصدُق:

فإن كَذَبَ لزم قبحُه لكونه كذبًا، وحُسْنُه لاستلزامه صِدْقَ الخبر[2] الأوَّل، والمستلزمُ للحُسْن حَسَن؛ فيجتمعُ في الخبر الثَّاني الحُسْن والقُبح، وهما نقيضان.

وإن صَدَق لزم حُسْنُ الخبر الثَّاني من حيث إنه صدقٌ في نفسه، وقبحُه من حيث إنه مستلزمٌ لكذب الخبر الأوَّل؛ فلَزِم النقيضان.

قالوا: وأيضًا فلو كان القتلُ والجلدُ وقطعُ الأطراف قبيحًا لذاته أو لصفةٍ لازمةٍ للذات لم يكن حسنًا في الحدود والقصاص؛ لأنَّ مقتضىٰ الذات لا يتخلَّفُ عنها، فإذا تخلَّف فيما ذكرنا من الصُّور وغيرها دلَّ علىٰ أنه ليس ذاتيًّا[3].

---

(١) أي: سلامته ونجاته. وكذا وردت العبارة في «مختصر ابن الحاجب» وشروحه، وفيما سيأتي (ص: ٩٤٨). وفي (ط) وبعض المصادر: «عصمة دم نبي».

(٢) (ق، د): «الجزء». في سائر المواضع الآتية. والمثبت من (ت) و«شرح المختصر».

(٣) انظر: «التمهيد» للباقلاني (١٢٨، ٣٨٣–٣٨٦)، و«التقريب والإرشاد» (١/ ٢٨٤)، =

فهذا تقريرُ هذا المسلك، وهو مِنْ أفسد المسالك؛ لوجوه:

أحدها: أنَّ كون الفعل حسنًا أو قبيحًا لذاته أو لصفةٍ لم نَعْنِ به أنَّ ذلك يقومُ بحقيقةٍ لا ينفكُّ عنها بحال، مثل كونه عَرَضًا، وكونه مفتقِرًا إلىٰ محلٍّ يقوم به، وكون الحركة حركةً والسَّواد لونًا.

ومِنْ هاهنا غَلِط علينا المنازعون لنا في المسألة وألزمونا ما لا يلزمنا، وإنما نعني بكونه حسنًا أو قبيحًا لذاته أو لصفته: أنه في نفسه مَنْشَأٌ للمصلحة والمفسدة، وترتُّبهما عليه كترتُّب المسبَّبات علىٰ أسبابها المقتضية لها، وهذا كترتُّب الرِّيِّ علىٰ الشُّرب، والشِّبَع علىٰ الأكل، وترتُّب منافع الأغذية والأدوية ومضارِّها عليها.

فحسنُ الفعل أو قبحُه هو من جنس كون الدَّواء الفلانيِّ حسنًا نافعًا أو قبيحًا ضارًّا، وكذلك الغذاءُ واللباسُ والمسكنُ والجماعُ والاستفراغُ والنَّومُ والرياضةُ وغيرها، فإنَّ ترتُّبَ آثارها عليها ترتُّبَ المعلولات والمسبَّبات علىٰ عِلَلِها وأسبابها، ومع ذلك فإنها تختلفُ باختلاف الأزمان، والأحوال، والأماكن، والمحلِّ القابل، ووجود المعارِض.

فتخلُّف الشِّبَع والرِّيِّ عن الخبز واللحم والماء في حقِّ المريض ومن به علَّةٌ تمنعُه من قبول الغذاء لا تخرجُه عن كونه مقتضيًا لذلك لذاته حتىٰ يقال: «لو كان كذلك لذاته لم يتخلَّف، لأنَّ ما بالذات لا يتخلَّف».

وكذلك تخلُّف الانتفاع بالدَّواء في شدَّة الحرِّ والبرد وفي وقت تزايد

= و«البرهان» (١/ ٩٠)، و«التلخيص» (١/ ١٦٠)، و«الإرشاد» (٢٣٣)، و«نهاية الأقدام» (٣٩)، و«بيان المختصر» (١/ ٢٩١)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٧).

العلَّة لا يخرجه عن كونه نافعًا في ذاته، وكذلك تخلُّف الانتفاع باللباس في زمن الحرِّ ـ مثلًا ـ لا يدلُّ علىٰ أنه ليس في ذاته نافعًا ولا حسنًا.

فهذه قُوىٰ الأغذية والأدوية واللباس ومنافعُ الجماع والنَّوم تتخلَّفُ عنها آثارُها زمانًا ومكانًا وحالًا، وبحسَب القبول والاستعداد، فتكونُ نافعةً حسنةً في زمانٍ دون زمان، ومكانٍ دون مكان، وحالٍ دون حال، وفي حقِّ طائفةٍ أو شخصٍ دون غيرهم، ولم يخرجها ذلك عن كونها مقتضيةً لآثارها بقُواها وصفاتها.

فهكذا أوامرُ الربِّ تبارك وتعالىٰ وشرائعُه سواء؛ يكونُ الأمرُ مَنْشأ المصلحة ونافعًا للمأمور في وقتٍ دون وقت، فيأمرُ به تبارك وتعالىٰ في الوقت الذي عَلِمَ أنه مصلحةٌ فيه، ثمَّ ينهىٰ عنه في الوقت الذي يكون فعلُه فيه مفسدة، علىٰ نحو ما يأمرُ الطَّبيبُ بالدَّواء والحِمْية في وقتٍ هو مصلحةٌ للمريض، وينهاه عنه في الوقت الذي يكون تناولُه مفسدةً له.

بل أحكمُ الحاكمين الذي بهرت حكمتُه العقولَ أولىٰ بمراعاة مصالح عباده ومفاسدهم في الأوقات والأحوال والأماكن والأشخاص، وهل وُضِعَت الشرائعُ إلا علىٰ هذا؟!

فكان نكاحُ الأخت حسنًا في وقته حيث[1] لم يكن بدٌّ منه في التَّناسل وحفظ النَّوع الإنسانيِّ، ثمَّ صار قبيحًا لما ٱستُغْنِي عنه فحرَّمه علىٰ عباده، فأباحه في وقتٍ كان فيه حسنًا، وحرَّمه في وقتٍ صار فيه قبيحًا.

---

(١) في الأصول: «حتىٰ». والأشبه للسياق ولأسلوب المصنف ما أثبت.
وقال شيخنا الإصلاحي: كثيرًا ما يقع تحريفٌ بين «حتى» و«حين»، أي بين الياء والنون. فالأقرب: «حين».

وكذلك كلُّ ما نسخَه تعالىٰ من الشَّرع، بل الشريعةُ الواحدةُ كلُّها لا تخرجُ عن هذا، وإن خفي وجهُ المصلحة والمفسدة فيه علىٰ أكثر الناس.

وكذلك إباحةُ الغنائم، كان قبيحًا في حقِّ من قبلنا؛ لئلَّا تحملهم إباحتُها علىٰ القتال لأجلها والعمل لغير الله، فتفوتَ عليهم مصلحةُ الإخلاص التي هي أعظمُ المصالح، فحمىٰ أحكمُ الحاكمين جانبَ هذه المصلحة العظيمة بتحريمها عليهم؛ ليتمحَّض[1] قتالهم لله لا للدُّنيا؛ فكانت المصلحةُ في حقِّهم تحريمَها عليهم، ثمَّ لما أوجَد هذه الأمَّة[2] التي هي أكملُ الأمم عقولًا، وأرسخُهم إيمانًا، وأعظمُهم توحيدًا[3] وإخلاصًا، وأرغبُهم في الآخرة، وأزهدُهم في الدُّنيا= أباح لهم الغنائم، وكانت إباحتُها حسنةً بالنسبة إليهم وإن كانت قبيحةً بالنسبة إلىٰ من قبلهم؛ فكانت كإباحة الطَّبيب اللَّحمَ للصَّحيح الذي لا يخشىٰ عليه من مضرَّته، وحِمْيَته منه للمريض المَحْموم.

وهذا الحكمُ فيما شُرِع في الشريعة الواحدة في وقتٍ ثمَّ نُسِخ في وقتٍ آخر، كالتَّخيير في الصَّوم في أوَّل الإسلام بين الإطعام وبينه، لمَّا كان غير مألوفٍ لهم ولا معتاد، والطِّباعُ تأباه، إذ هو هجرُ مألوفها ومحبوبها، ولم تَذُق بعدُ حلاوتَه وعواقبه المحمودة وما في طيِّه من المصالح والمنافع، وخيِّرت بينه وبين الإطعام، ونُدِبَت إليه، فلمَّا عَرَفَت علَّته[4] وأَلِفَتْهُ، وعرفت

---

(١) (ق): «ليتمحص». بالمهملة.

(٢) (ت): «الأمة العظيمة».

(٣) (ت): «وأعظمهم تعظيمًا».

(٤) في طرة (ق) تعليقًا: «يعني حكمته». وأُقحِمَ في متن (ط).

ما ضمنه من المصالح والفوائد= حُتِّمَ عليها عينًا، ولم يُقْبَل منها سواه؛ فكان التَّخييرُ في وقته مصلحةً، وتعيينُ الصَّوم في وقته مصلحةً، فاقتضت الحكمةُ البالغةُ شرعَ كلِّ حكمٍ في وقته؛ لأنَّ المصلحة فيه في ذلك الوقت.

وكذلك فرض الصَّلاة أوَّلًا ركعتين ركعتين، لما كانوا حَدِيثي عهدٍ بالإسلام، ولم يكونوا معتادين لها ولا أَلِفَتْها طباعُهم وعقولهم، فُرِضت عليهم بوصف التخفيف، فلمَّا ذُلِّلت بها جوارحُهم، وطوَّعت[1] بها أنفسُهم، واطمأنت إليها قلوبهم، وباشرَت نعيمَها ولذَّتها وطِيبَها، وذاقت حلاوة عبودية الله فيها ولذَّة مناجاته= زِيدَت ضِعْفَها، وأُقِرَّت في السَّفر علىٰ الفرض الأوَّل؛ لحاجة المسافر إلىٰ التخفيف، ولمشقَّة السَّفر عليه.

فتأمَّل كيف جاء كلُّ حكمٍ في وقته مطابقًا للمصلحة والحكمة، شاهدًا لله بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، الذي بهرت حكمتُه العقولَ والألباب، وبدا علىٰ صفحاتها بأنَّ ما خالفها هو الباطل، وأنها هي عينُ المصلحة والصَّواب.

ومِنْ هذا أمرُه سبحانه لهم بالإعراض عن الكافرين، وتركِ أذاهم، والصَّبر عليهم، والعفو عنهم، لمَّا كان ذلك عينَ المصلحة؛ لقلَّة عَدَد المسلمين، وضعف شوكتهم، وغلبة عدوِّهم، فكان هذا في حقِّهم إذ ذاك عينَ المصلحة، فلمَّا تحيَّزوا إلىٰ دارٍ، وكثُر عددهم، وقَوِيَت شوكتُهم، وتجرَّأت أنفسُهم لمناجَزة عدوِّهم= أَذِنَ لهم في ذلك إذنًا من غير إيجابٍ عليهم؛ ليذيقهم حلاوة النَّصر والظَّفر، وعِزَّ الغلبة، وكان الجهادُ أشقَّ شيءٍ علىٰ النُّفوس، فجعله أوَّلًا إلىٰ ٱختيارهم إذنًا لا حتمًا، فلمَّا ذاقوا عِزَّ النَّصر

---

(١) (ت): «تطوعت».

والظَّفر، وعرفوا عواقبه الحميدة، أوجبه عليهم حتمًا، فانقادوا له طوعًا ورغبةً و محبة؛ فلو أتاهم الأمرُ به مفاجأةً علىٰ ضعفٍ وقلَّةٍ لنَفَروا عنه أشدَّ النِّفار.

وتأمَّل الحكمة الباهرة في شرع الصَّلاة أوَّلًا إلىٰ بيت المقدس، إذ كانت قبلةَ الأنبياء، فبُعِثَ بما بُعِثَ به الرسلُ وبما يعرفُه أهلُ الكتاب، وكان ٱستقبالُ بيت المقدس مقرِّرًا لنبوَّته، وأنه بُعِثَ بما بُعِثَ به الأنبياءُ قبله، وأنَّ دعوتَه هي دعوةُ الرسل بعينها، وليس بِدْعًا من الرسل، ولا مخالفًا لهم، بل مصدِّقًا لهم، مؤمنًا بهم.

فلمَّا ٱستقرَّت أعلامُ نبوَّته في القلوب، وقامت شواهدُ صدقه من كلِّ جهة، وشَهِدَت القلوبُ له بأنه رسولُ الله حقًّا وإن أنكروا رسالته عنادًا وحسدًا وبغيًا، وعَلِمَ سبحانه أنَّ المصلحة له ولأمَّته أن يستقبلوا الكعبة البيتَ الحرام أفضل بقاع الأرض، وأحبَّها إلىٰ الله، وأعظمَ البيوت وأشرفَها وأقدمَها= قرَّر قبله أمورًا كالمقدِّمات بين يديه[1]؛ لعِظَم شأنه:

فذكر النَّسخَ أوَّلًا، وأنه إذا نَسَخَ آيةً أو حكمًا أتىٰ بخيرٍ منه أو مثله، وأنه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، وأنَّ له ملك السَّموات والأرض.

ثمَّ حذَّرهم التعنُّتَ علىٰ رسوله والإعراض، كما فعل[2] أهلُ الكتاب قبلهم.

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ١٦٣)، و«زاد المعاد» (٣/ ٦٧).

(٢) (ت): «عما فعل». والمثبت أشبه. فهو يريد الآية: ١٠٨ من سورة البقرة، وفيها ذكر تعنت بني إسرائيل في سؤال موسىٰ، واستبدال الكفر بالإيمان.

ثمَّ حذَّرهم من أهل الكتاب وعداوتهم وأنهم يودُّون لو ردُّوهم كفَّارًا، فلا يسمعوا منهم ولا يقبلوا قولهم.

ثمَّ ذكر تعظيمَ دين الإسلام وتفضيلَه علىٰ اليهودية والنصرانية، وأنَّ أهله هم السُّعداءُ الفائزون لا أهل الأماني الباطلة.

ثمَّ ذكر ٱختلاف اليهود والنصارىٰ، وشهادة بعضهم علىٰ بعضٍ بأنهم ليسوا علىٰ شيء، فحقيقٌ بأهل الإسلام أن لا يقتدوا بهم، وأن يخالفوهم في هديهم الباطل.

ثمَّ ذكر جُرْم من منع عبادَه من ذِكر ٱسمه في بيوته ومساجده، وأن يُعْبَد فيها، وظُلْمَه، وأنه بذلك ساعٍ في خرابها، لأنَّ عمارتها إنما هي بذكر ٱسمه وعبادته فيها.

ثمَّ بيَّن أنَّ له المشرق والمغرب، وأنه سبحانه لعظمته وإحاطته حيث ٱستقبل المصلي فثَمَّ وجهُه تعالىٰ، فلا يظنَّ الظَّانُّ أنه إذا ٱستقبل البيتَ الحرام خرج عن كونه مستقبلًا ربَّه وقبلته، فإنَّ الله واسعٌ عليم.

ثمَّ ذكر عبودية أهل السَّموات والأرض له، وأنهم كلٌّ له قانتون.

ثمَّ نبَّه علىٰ عدم المصلحة في موافقة أهل الكتاب، وأنَّ ذلك لا يعودُ باستصلاحهم، ولا يرجىٰ معه إيمانهم، وأنهم لن يرضوا عنه حتىٰ يتَّبِع ملَّتهم، وضِمنَ هذا تنبيهٌ لطيفٌ علىٰ أنَّ موافقتهم في القبلة لا مصلحة فيها، فسواءٌ وافقتهم فيها أو خالفتهم فإنهم لن يرضوا عنك حتىٰ تتَّبع ملَّتهم.

ثمَّ أخبر أنَّ هداهُ هو الهدىٰ الحقُّ، وحذَّره من ٱتباع أهوائهم.

ثمَّ ٱنتقل إلىٰ تعظيم إبراهيم[1] صاحب البيت وبانيه، والثَّناء عليه، وذِكْر إمامته للنَّاس، وأنه أحقُّ من اتُّبع.

ثمَّ ذكر جلالةَ البيت وفضلَه وشرفَه، وأنه أمنٌ للنَّاس ومَثابةٌ لهم يثوبون إليه ولا يقضون منه وَطَرًا. وفي هذا تنبيهٌ علىٰ أنه أحقُّ بالاستقبال من غيره.

ثمَّ أمرهم أن يتَّخذوا من مقام إبراهيم مُصَلىٰ.

ثمَّ ذكر بناء إبراهيم وإسماعيل البيتَ، وتطهيرَه[2] بعَهْدِه وإذنه، ورفعَهما قواعدَه، وسؤالهما ربهما القبول منهما، وأن يجعلهما مسلمَيْن له، ويريهما مناسكهما، ويبعث في ذرِّيتهما رسولًا منهم يتلو عليهم آياته ويزكِّيهم ويعلِّمهم الكتابَ والحكمة.

ثمَّ أخبر عن جهل من رَغِبَ عن ملَّة إبراهيم وسَفَهه ونقصان عقله.

ثمَّ أكَّد عليهم أن يكونوا علىٰ ملَّة إبراهيم، وأنهم إن خرجوا عنها إلىٰ يهوديةٍ أو نصرانيةٍ أو غيرها كانوا ضُلَّالًا غير مهتدين.

وهذه كلُّها مقدِّماتٌ بين يدي الأمر باستقبال الكعبة لمن تأمَّلها وتدبَّرها وعلم ٱرتباطها بشأن القبلة؛ فإنه يعلمُ بذلك عظمةَ القرآن وجلالتَه[3]، وتنبيهَه[4] علىٰ كمال دينه وحُسْنه وجلالته، وأنه هو عينُ المصلحة لعباده، لا

---

(١) (ق): «إلىٰ إبراهيم».

(٢) (ق): «وتطهره».

(٣) (ت): «وجلالته» ليست في (ت).

(٤) سبحانه وتعالىٰ.

مصلحة لهم سواه، وشَوَّق[1] بذلك النُّفوسَ إلىٰ الشهادة له بالحُسْن والكمال والحكمة التَّامَّة.

فلما قرَّر ذلك كلَّه أعلمهم بما سيقول السُّفهاءُ من النَّاس إذا تركوا قبلَتهم لئلَّا يَفْجَأهم مِنْ غير علمٍ به فيعظُم موقعُه عندهم، فلمَّا وقع لم يَهُلْهُم، ولم يصعُب عليهم، بل أخبر أنَّ له المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم.

ثمَّ أخبر أنه كما جعلهم أمَّةً وسطًا خيارًا ٱختار لهم أوسط جهات الاستقبال وخيرَها، كما ٱختار لهم خيرَ الأنبياء، وشرع لهم خيرَ الأديان، وأنزل عليهم خيرَ الكتب، وجعلهم شهداء علىٰ النَّاس كلِّهم لكمال فضلهم وعلمهم وعدالتهم. وظهرت حكمتُه في أن ٱختار لهم أفضلَ قبلةٍ وأشرفَها؛ لتتكامل جهاتُ الفضل في حقِّهم بالقِبلة[2] والرسول والكتاب والشريعة.

ثمَّ نبَّه سبحانه علىٰ حكمته البالغة في أن جعل القِبلة أوَّلًا هي بيتَ المقدس؛ ليعلمَ سبحانه واقعًا في الخارج ما كان معلومًا له قبل وقوعه ممَّن يتَّبعُ الرسول في جميع أحوالِه، وينقادُ له ولأوامر الربِّ تعالىٰ ويَدِينُ بها كيف كانت وحيث كانت؛ فهذا هو المؤمنُ حقًّا الذي أعطىٰ العبوديةَ حقَّها، ومن ينقلبُ[3] علىٰ عَقِبَيه ممَّن لم يَرْسَخ في الإيمان قلبُه، ولم يستقرَّ عليه

---

(١) (د): «وشوف». وفي طرتها: «لعله: وشوق». وهو تعبيرٌ معهودٌ من المصنف. انظر: «الفوائد» (٢٨٢)، و«أيمان القرآن» (٤٩١)، و«طريق الهجرتين» (٤٧٦).

(٢) (ت): «جهات الفضل في القبلة».

(٣) معطوفٌ علىٰ قوله: «ممن يتبع الرسول...».

قدمُه، فعارَض وأعرض ورجع علىٰ حافِرَته[1]، وشَكَّ في النُّبوَّة، وخالَط قلبَه شبهةُ الكفَّار الذين قالوا: إن كانت القبلةُ الأولىٰ حقًّا فقد خرجتم عن الحقِّ، وإن كانت باطلًا فقد كنتم علىٰ باطل، وضاق عقلُه المنكوسُ عن القسم الثَّالث الحقِّ وهو أنها كانت حقًّا ومصلحةً في الوقت الأوَّل، ثمَّ صارت مفسدةً باطلةَ الاستقبالِ في الوقت الثَّاني.

ولهذا أخبر سبحانه عن عِظَم شأن هذا التَّحويل والنَّسخ في القبلة، فقال: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ثمَّ أخبر أنه سبحانه لم يكن يُضِيعُ ما تقدَّم لهم من الصَّلوات إلىٰ القبلة الأولىٰ، وأنَّ رأفتَه ورحمته بهم تأبىٰ إضاعةَ ذلك عليهم وقد كان طاعةً لهم.

فلما قرَّر سبحانه ذلك كلَّه وبيَّن حُسْنَ هذه الجهة بعظمة البيت وعُلوِّ شأنه وجلالته، قال: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وأكَّد ذلك عليهم مرَّةً بعد مرَّة، ٱعتناءً بهذا الشأن، وتفخيمًا له، وأنه شأنٌ ينبغي الاعتناءُ به، والاحتفالُ بأمره.

فتدبَّر هذا الاعتناءَ وهذا التقريرَ وبيانَ المصالح النَّاشئة من هذا الفرع من فروع الشريعة، وبيانَ المفاسد النَّاشئة من خلافه، وأنَّ كلَّ جهةٍ فهي في وقتها كان ٱستقبالها هو المصلحة، وأنَّ للربِّ تعالىٰ الحكمة البالغة في شَرْع القبلة الأولىٰ وتحويل عبادِه عنها إلىٰ المسجد الحرام.

---

(١) أي الطريق الذي جاء منه. «اللسان» (حفر). وهو من أمثال العرب، يضربُ للراجع إلىٰ عادته السوء. انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٣٠٨).

فهذا معنىٰ كون الـحُسْن والقُبح ذاتيًّا للفعل ناشئًا من ذاته، ولا ريبَ عند ذوي العقـول أنَّ مثـل هـذا يختلـفُ بـاختلاف الأزمـان والأمكنـة والأحـوال والأشخاص.

وتأمَّل حكمة الربِّ تعالىٰ في أمره إبراهيمَ خليلَه ﷺ بذبح ولده؛ لأنَّ الله ٱتخذه خليلًا، والـخُلَّة منزلةٌ تقتضي إفراد الخليل بالمحبة، وأن لا يكون له فيها منازعٌ أصلًا، بل تـخلَّلت محبتُه جميعَ أجزاء القلب والرُّوح فلم يَبْـقَ فيها موضعٌ خالٍ من حبِّه، فضلًا عن أن يكون محلًّا لمحبة[1] غيره.

فلمَّا سأل إبراهيمُ الولدَ وأُعْطِـيَه أخذ شعبةً من قلبه كما يأخذُ الولدُ شعبةً من قلب والده، فغار المحبوبُ علىٰ خليله أن يكون في قلبه موضعٌ لغيره، فأمره بذبح الولد ليُخْرِجَ حبَّه من قلبه ويكون الله أحبَّ إليه وآثر عنده، ولا يبقىٰ في القلب سوىٰ محبته، فوطَّن نفسَه علىٰ ذلك وعزم عليه، فخَلَصت[2] المحبة لوليِّها ومستحقِّها، فحصلت مصلحةُ المأمور به من العزم عليه وتوطين النَّفس علىٰ الامتثال، فبقي الذَّبحُ مفسدةً؛ لحصول المصلحة بدونه، فنسَخَه في حقِّه لمَّا صار مفسدة، وأمَرَه به لمَّا كان عزمُه عليه وتوطينُ نفسه مصلحةً لهما.

فأيُّ حكمةٍ فوق هذا؟! وأيُّ لطفٍ وبرٍّ وإحسانٍ يزيدُ علىٰ هذا؟! وأيُّ مصلحةٍ فوق هذه المصلحة بالنسبة إلىٰ هذا الأمر[3] ونَسْخِه؟!

---

(١) (ت): «محل المحبة».

(٢) (ت): «فحصلت».

(٣) «الأمر» ليست في (ق).

وإذا تأمَّلتَ أمرَ الشرائع النَّاسخة والمنسوخة وجدتها كلَّها بهذه المنزلة؛ فمنها ما يكون وجهُ المصلحة فيه ظاهرًا مكشوفًا، ومنها ما يكون ذلك فيه خفيًّا لا يُدْرَكُ إلا بفضل فطنةٍ وجودة إدراك.

فصل

وهاهنا سرٌّ بديعٌ من أسرار الخلق والأمر، به يتبيَّنُ لك حقيقةُ الأمر؛ وهو أن الله لم يخلق شيئًا ولم يأمر بشيءٍ ثمَّ أبطله وأعدمه بالكلِّية، بل لا بدَّ أن يثبته بوجهٍ ما؛ لأنه إنما خلقه لحكمةٍ له في خلقِه، وكذلك أمرُه به وشرعُه إياه هو لِـمَا فيه من المصلحة.

ومعلومٌ أنَّ تلك المصلحة والحكمة تقتضي إبقاءه، فإذا عارض تلك المصلحة مصلحةٌ أخرىٰ أعظمُ منها كان ما ٱشتملت عليه أولىٰ بالخلق والأمر، ويُبْقِي في الأولىٰ[(١)] ما شاء من الوجه الذي يتضمَّنُ المصلحة، ويكونُ هذا من باب تزاحم المصالح، والقاعدةُ فيها شرعًا وخلقًا تحصيلُها واجتماعُها بحسب الإمكان، فإن تعذَّر قدِّمت المصلحةُ العظمىٰ وإن فاتت الصُّغرىٰ.

وإذا تأمَّلتَ الشريعةَ والخلق رأيتَ ذلك ظاهرًا، وهذا سرٌّ قلَّ من تفطَّن له من النَّاس[(٢)].

فتأمَّل الأحكام المنسوخة حكمًا حكمًا، كيف تجدُ المنسوخَ لم يبطُل بالكلِّية، بل له بقاءٌ بوجه:

---

(١) (ت، ق): «ويبقىٰ الأولىٰ». والمثبت من (ط).

(٢) (ت): «قل من تفطن إليه».

* **فمن ذلك**: نسخُ القبلة وبقاءُ بيت المقدس معظَّمًا محترمًا، تُشَدُّ إليه الرِّحال، ويُقْصَدُ بالسَّفر إليه وحطِّ الأوزار عنده، واستقباله مع غيره من الجهات في السَّفر، فلم يبطُل تعظيمُه واحترامُه بالكلِّية، وإن بطل خصوصُ ٱستقباله بالصَّلوات، فالقصدُ إليه ليصلَّىٰ فيه باقٍ، وهو نوعٌ من تعظيمه وتشريفه بالصَّلاة فيه، والتوجُّهُ إليه قصدًا لفضيلته وشرفه[1] له نسبةٌ من التوجُّه إليه بالاستقبال في الصَّلوات.

فقُدِّم البيتُ الحرام عليه في الاستقبال؛ لأنَّ مصلحتَه أعظمُ وأكمل، وبقي قصدُه وشدُّ الرحال إليه والصَّلاةُ فيه مَنْشَأً للمصلحة؛ فتمَّت للأمَّة المحمَّدية المصلحتان المتعلِّقتان بهذين البيتين[2]، وهذا نهايةُ ما يكونُ من اللُّطف وتحصيل المصالح وتكميلها لهم؛ فتأمَّل هذا الموضع.

* **ومن ذلك**: نسخُ التَّخيير في الصَّوم بتعيينه؛ فإنَّ له بقاءً وبيانًا ظاهرًا، وهو أنَّ الرجل كان إذا أراد أفطر وتصدَّق، فحصلت له مصلحةُ الصَّدقة دون مصلحة الصَّوم، وإن شاء صام ولم يَفْدِ، فحصلت له مصلحةُ الصَّوم دون الصَّدقة، فحُتِّمَ الصَّومُ علىٰ المكلَّف لأنَّ مصلحته أتمُّ وأكملُ من مصلحة الفدية، ونُدِبَ إلىٰ الصَّدقة في شهر رمضان؛ فإذا صام وتصدَّق حصلت له المصلحتان معًا، وهذا أكملُ ما يكونُ من الصَّوم، وهو الذي كان يفعلُه النبيُّ ﷺ، فإنه كان أجودَ ما يكونُ في رمضان[3]، فلم تبطُل المصلحةُ الأولىٰ جملةً، بل قُدِّم عليها ما هو أكملُ منها وجوبًا، وشُرِع الجمعُ بينها وبين الأخرىٰ ندبًا واستحبابًا.

---

(١) في الأصول: «وشرعه». ولعل المثبت أشبه.

(٢) (ت): «البيتين المعمورين».

(٣) أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨) من حديث ابن عباس.

* **ومن ذلك:** نسخُ ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من العدوِّ بثباته للاثنين، ولم تبطُل الحكمةُ الأولىٰ من كلِّ وجه، بل بقي ٱستحبابُه وإن زال وجوبُه، بل إذا غلبَ علىٰ ظنِّ المسلمين ظفرُهم بعدوِّهم وهم عشرةُ أمثالهم وجبَ عليهم الثَّباتُ وحرُم عليهم الفرار[1]، فلم تبطُل الحكمةُ الأولىٰ من كلِّ وجه.

* **ومن ذلك:** نسخُ وجوب الصَّدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ، لم يبطُل حكمُه بالكلِّية، بل نُسِخ وجوبُه، وبقي ٱستحبابُه والنَّدبُ إليه وما عُلِم من تنبيهه وإشارته وهو أنه إذا ٱستُحِبَّت الصَّدقةُ بين يدي مناجاة المخلوق فاستحبابها بين يدي مناجاةِ الله عند الصَّلوات والدُّعاء أولىٰ، فكان بعضُ السَّلف الصَّالح يتصدَّقُ بين يدي الصَّلاة والدَّعاء إذا أمكنه، ويتأوَّلُ هذه الأولوية[2]، ورأيتُ شيخَ الإسلام ابن تيمية يفعلُه ويتحرَّاه ما أمكنه[3]، وفاوضتُه فيه، فذكر لي هذا التَّنبيه والإشارة.

* **ومن ذلك:** نسخُ الصَّلوات الخمسين التي فرضها الله علىٰ رسوله ليلة الإسراء بخمس، فإنها لم تبطُل بالكلية، بل أُثبِتَت خمسين في الثَّواب والأجر، وجُعِلت خمسًا في العمل والوجوب، وقد أشار تعالىٰ إلىٰ هذا بعينه حيثُ يقول علىٰ لسان نبيِّه: «**لا يُبَدَّلُ القولُ لديَّ، هي خمسٌ وهي خمسون في الأجر**»[4].

---

(١) انظر: «المغني» (١٣/ ١٨٩)، و«بدائع الصنائع» (٧/ ٩٩).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٤٧٥).

(٣) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٤٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) في حديث الإسراء الطويل.

فتأمَّل هذه الحكمة البالغة والنعمة السَّابغة؛ فإنه لما ٱقتضت المصلحةُ أن تكون خمسين، تكميلًا للثَّواب وسَوْقًا لهم بها إلىٰ أعلىٰ المنازل، واقتضت أيضًا أن تكون خمسًا؛ لعجز الأمَّة وضعفهم وعدم ٱحتمالهم الخمسين= جعلها خمسًا من وجهٍ وخمسين من وجه؛ جمعًا بين المصالح وتكميلًا لها.

ولو لم تطَّلع[1] من حكمته في شرعه وأمره ولطفه بعباده ومراعاة مصالحهم وتحصيلها لهم علىٰ أتمِّ الوجوه إلا علىٰ هذه الثَّلاثة وحدها لكفىٰ بها دليلًا علىٰ ما وراءها.

فسُبحان من له في كلِّ ما خلق وأمر حكمةٌ بالغةٌ شاهدةٌ[2] له بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، وأنه الله الذي لا إله إلا هو ربُّ العالمين.

* **ومن ذلك**: الوصيةُ للوالدين والأقربين؛ فإنها كانت واجبةً علىٰ من حضره الموتُ، ثمَّ نسخ الله ذلك بآية المواريث، وبقيت مشروعةً في حقِّ الأقارب الذين لا يَرِثون. وهل ذلك علىٰ سبيل الوجوب أو الاستحباب؟ فيه قولان للسَّلف والخلف، وهما في مذهب أحمد[3].

فعلىٰ القول الأوَّل بالاستحباب، إذا أوصىٰ للأجانب دونهم صحَّت الوصية، ولا شيء للأقارب.

وعلىٰ القول بالوجوب فهل لهم أن يُبطِلوا وصية الأجانب ويختصُّوا[4]

---

(١) (ط): «نطلع».

(٢) (ت): «حكمة شاهدة».

(٣) انظر: «المغني» (٨/ ٣٩٠)، و«الإنصاف» (٧/ ١٤٣).

(٤) (ق): «ويختصون». في الموضعين.

هم بالوصية، كما للورثة أن يُبطِلوا وصية الوارث، أو يُبطِلوا ما زاد علىٰ ثلث الثُّلث ويختصُّوا هم بثلثيه، كما للورثة أن يُبطِلوا ما زاد علىٰ ثلث المال من الوصية، ويكون الثُّلثُ في حقِّهم بمنزلة المال كلِّه في حقِّ الورثة؟ علىٰ وجهين[1].

وهذا الثَّاني[2] أقْيسُ وأفقَه، وسرُّه أنَّ الثُّلثَ لما صار مستحقًّا لهم كان بمنزلة جميع المال في حقِّ الورثة، وهم لا يكونون أقوىٰ من الورثة، فكما لا سبيل للورثة إلىٰ إبطال الوصية بالثُّلث للأجانب، فلا سبيل لهؤلاء إلىٰ إبطال الوصية بثلث الثُّلث للأجانب.

وتحقيقُ هذه المسائل والكلام علىٰ مآخذها له موضعٌ آخر.

والمقصودُ هنا أنَّ إيجابَ الوصية للأقارب وإن نُسِخ لم يبطُل بالكلِّية، بل بقي منه ما هو مَنْشَأ المصلحة ـ كما ذكرناه ـ، ونُسِخ منه ما لا مصلحة فيه، بل المصلحةُ في خلافه.

* **ومن ذلك**: نسخُ الاعتداد في الوفاة بحولٍ بالاعتداد بأربعة أشهرٍ وعشر، علىٰ المشهور من القولين في ذلك، فلم تبطُل العِدَّة الأولىٰ جملةً.

* **ومن ذلك**: حبسُ الزَّانية في البيت حتىٰ تموت؛ فإنه علىٰ أحد القولين لا نسخَ فيه؛ لأنه مُغَيًّا بالموت أو يجعل الله لهنَّ سبيلًا[3]، وقد جعل الله لهنَّ سبيلًا بالحدِّ، وعلىٰ القول الآخر هو منسوخٌ بالحدِّ، وهو عقوبةٌ من

---

(١) انظر: «التمهيد» (١٤/ ٣٠٠)، و«المغني» (٨/ ٣٩٥).

(٢) أي القول بإبطال ما زاد علىٰ ثلث الثلث، واختصاص الأقارب بالثلثين.

(٣) انظر: «معالم السنن» (٣/ ٣١٦)، و«أحكام القرآن» (٣٥٤)، و«الناسخ والمنسوخ» (٢/ ١٥١) لابن العربي.

جنس عقوبة الحبس.

فلم تبطُل العقوبةُ عنها بالكلِّية، بل نُقِلت من عقوبةٍ إلىٰ عقوبة، وكانت العقوبةُ الأولىٰ أصلحَ في وقتها؛ لأنهم كانوا حَدِيثي عهدٍ بجاهلية وزنًا، فأُمِروا بحبس الزَّانية أوَّلًا، ثمَّ لما ٱستوطنت أنفسُهم علىٰ عقوبتها، وخرجوا عن عوائدهم الجاهلية، ورَكنوا إلىٰ التَّحريم والعقوبة= نُقِلوا إلىٰ أغلظَ من العقوبة الأولىٰ، وهو الرجمُ والجلد؛ فكانت كلُّ عقوبةٍ في وقتها هي المصلحة التي لا يُصْلِحُهم سواها.

وهذا الذي ذكرناه إنما هو في نسخ الحكم الذي ثبتَ شرعُه وأمرُه[1]، وأمَّا ما كان مُسْتَصْحَبًا بالبراءة الأصلية فهذا لا يلزمُ مِنْ رفعه بقاءُ شيءٍ منه؛ لأنه لم يكن مصلحةً لهم، وإنما أُخِّر عنهم تحريمُه إلىٰ وقتٍ لضربٍ من المصلحة في تأخير التَّحريم، ولم يلزم من ذلك أن يكون مصلحةً حين فِعْلِهم إياه.

وهذا كتحريم الرِّبا[2] والمُسْكِر وغير ذلك من المحرَّمات التي كانوا يفعلونها ٱستصحابًا لعدم التَّحريم؛ فإنها لم تكن مصلحةً في وقت، ولهذا لم يشرعها الله تعالىٰ، ولهذا كان رفعُها بالخطاب لا يسمَّىٰ نسخًا، إذ لو كان ذلك نسخًا لكانت الشريعةُ كلُّها نسخًا[3]، وإنما النَّسخُ رفعُ الحكم الثَّابت بالخطاب، لا رفعُ مُوجَب الاستصحاب، وهذا متَّفقٌ عليه[4].

---

(١) (ق): «بشرعه وأمره».

(٢) (ت): «الزنا».

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٣١١، ٣٢٠).

(٤) انظر: «قواطع الأدلة» (٣/ ٦٩)، و«روضة الناظر» (١/ ٢٨٤).